جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية (2004-2014)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبتين:
خديجة بردودي
كريمة زقاري

إشراف الدكتور:
د. عبد اللطيف بوروبي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور : عبد النور ناجي	جامعة عنابة	رئيسا
الدكتور: عبد اللطيف بوروبي	جامعة قسنطينة	مشرفا و مقررا
الأستاذ: رابح زيغوني	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

2015-2014

بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرّحِيمِ

"نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ

ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"

سُورة يُوسَف الآيَةُ (٧٦)

شكـــــــر وعرفـــــــان

نتوجه بخالص الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى حمدا يليق بجلال وجهه الكريم على منحه إيانا القوة لإتمام بحثنا هذا، فله أولا الحمد وهو أصل التحميد.

عرفانا بالجميل..... ..... نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور الفاضل"عبد اللطيف بوروبي"، على تكرمه بالإشراف على هذا العمل وعلى تقديمه يد العون لنا وتوجيهنا بالنصائح القيمة، فلك أستاذنا فائق عبارات الاحترام والتقدير وسدد الله خطاك نحو النجاح.

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة.....على تكرمهما باستقراء محتوى هذه المذكرة الدكتور عبد النور ناجي رئيـــــــــسا والأستاذ رابح زيغوني عضوا مناقشا.

إلـــــــــى كـــــــــل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945 قالمة

بالأخص إلـــــــــى الأستاذ الفاضل" سليم حميداني ، على توجيهاته ونصائحه القيمة.

ونسأل الله أن يكون هذا العمل في خدمة العلم النافع.

خديجـــــــــة كريمـــة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد و الشكر الموصول لله جل وعلا على توفيقنا في إتمام هذا العمل والصلاة والسلام على رسوله الكريم خاتم الأنبياء والمرسلين.

أفتتح إهدائـــــــي هذا لأقدم شهادات حب وامتنان .....لمن أظهروا لـــــي ما هو أجمل في هذا الوجود

إلى الوالديـــــــن الكريميـــــــن

- حفظهما الله وأطـــــال في عمرهما-

إلى الورود التي لا تذبل والقلوب التي لا تغفل عن محبتـــــــي إخوتـــــي..... كل باسمه ومكانته .....يضيق الأفق لوصـــف محبتي لكم .

إلى من كتبه الله لي رفيقا في هذه الحياة.....إلى خطيبي وزوجي إن شاء رياض

إلى حبيبة رحلت عن الدنيا أنا بعيدة .....أكتب اسمك شوقا لك "خالتي الزهرة"، رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إلى كل أقاربي أخص بالذكر (عمتي حورية و زوجها رحمه الله، عمي صالح وعائلته، لويزة، وردة، عديلة).

إلى أعز وأغلى الناس على قلبي (نورة، مريم، كريمة، بسمة، أمال، وفاء، نزيهة، خيرة، دلال.....).

إلى كل أساتذتي وزملائي في الدفعة. خديجة

مع كل احترامي وتقديري

إهداء

الحمد لله كثيرا على توفيقه لنا في تقديم هذا العمل المتواضع

إلى دعوة أمـــــي وافتخار أبـــــي واهتمام أصدقـــائي والتفاتة

إخوتـــــي واحتواء أساتذتـــــي ونزيف قلمـــي وتعثر وطنـــني الغالي.....أهدي ثمرة عمـــلي هذا.

وشكرا

كريمة

خطة الدراسة

خطــة الدراســة

العنوان: السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأكرانية (2004 – 2014)

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة السياسية الخارجية الروسية ما بعد 2004

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية والمفاهيم الدالة عليها

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: في عهد بوتين

المطلب الثاني: في عهد ميدفيدف

المبحث الثالث: دراسة حالة الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول: أسباب ظهور الأزمة الأوكرانية

المطلب الثاني: الامتداد الخارجي للأزمة الأوكرانية

الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية

المبحث الأول: الدور الإقليمي الجديد لروسيا

المطلب الأول: الأزمة الأوكرانية محور اهتمام السياسة الخارجية الروسية

المطلب الثاني: القوة العسكرية خيارات روسية لحل الأزمة

المبحث الثاني: الأزمة الأوكرانية معضلة أوروبية

المطلب الأول: التقاطع المصلحي الأوروبي – الروسي

المطلب الثاني: روسيا ما بين التمسك بالمصلحة و خرق القانون الدولي

المبحث الثالث: أمريكا والأزمة الأوكرانية

المطلب الأول: السعي الأمريكي لإضعاف مكانة روسيا

المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية والصناعة الأمريكية

الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية: الواقع والتحديات

المبحث الأول: روسيا والتنافس الاستراتيجي العالمي

المطلب الأول: روسيا وإعادة صياغة ميزان قوى جديد

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الأوروبية– الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية

المبحث الثاني: مستقبل الإستراتيجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول: سيناريو استقرار الوضع القائم

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي

المطلب الثاني: السيناريو الراديكالي

استنتاجات

قائمة المراجع

المقدمة

مقدمة:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التغييرات الدولية التي أدت إلى نهاية المواجهة بين القطبين المتصارعين، المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، ويعد سقوط هذا الأخير وتفكك أجزائه وانهيار الإيديولوجية الشيوعية حدث مفصلي في تاريخ العلاقات الدولية، نقل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية بزعامة الرأسمالية الأمريكية، وفي ظل هذه التغيرات واجهت روسيا العديد من المعضلات في بيئتها الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي نلاحظ التفكك المؤسساتي الكبير وحالة عدم الاستقرار السياسي نتيجة لتزايد الحركات المطالبة بالانفصال وذلك كله في ظل الظروف والأزمة العامة التي شهدها المجتمع الروسي، فقد تراجع الأداء الاقتصادي وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة، أما على المستوى الخارجي فقد اصطدمت روسيا بمعضلة كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد السوفيتي من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، كذلك مسألة صعود قوى دولية جديدة في المنطقة مثل دول الاتحاد الأوروبي والصين بالإضافة إلى النمور الآسيوية التي أصبحت تفرض على روسيا تبني سياسات تعامل تتماشى والوضع الجديد.

ومن خلال التداخل الحاصل بين المستويين حاولت روسيا التخفيف من حدة الأزمات الداخلية بإعادة صياغة أهداف سياستها الخارجية في محاولة منها لاستعادة المكانة التي كان تبوؤها الاتحاد السوفيتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية في هذا التطلع بحيث تتفق مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق، فقد اعتمدت روسيا في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأساسي هو تحقيق الاستراتيجية الأمنية الروسية بعيدة المدى.

ولقد تجسدت أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة في تجنب الحرب النووية، بناء علاقات تحالف وتعاون بين الديمقراطيات الصناعية المتقدمة، السعي إلى تعزيز نفوذها في ضوء الفضاء السياسي للاتحاد السوفيتي السابق، إنعاش الاقتصاد الروسي وتعزيز الديمقراطية.

ويعتبر أهم هدف تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة، خاصة بعدما تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في أفريل 2000 ، حيث اعتمد استراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية وتقوية قدراتها الاستراتيجية محاولا بناء مكانة روسيا كدولة إقليمية كبرى في المنطقة تفرض بها على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التعامل باحترام، وبالتحول التدريجي لروسيا من دولة ضعيفة في فترة التسعينيات إلى دولة فاعلة في النظام الدولي، تدخل المصالح الوطنية ومناطق النفوذ من ضمن أولوياتها الأمنية وتشكل شبه جزيرة القرم مسرح للتجاذبات الحاصلة بين مختلف القوى الفاعلة والرئيسية في النظام الدولي، لنكون أمام أزمة دولية تهدد بانفتاح عالمي على المواقف والتدخلات ومنه نجد التصادم الروسي والأوكراني كطرفين رئيسيين للأزمة في مقابل وجود أطراف ثانوية محرك لها متمثلة بشكل كبير في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، ليعبر الكثير من الخبراء والمحليين عن هذه الأزمة و ما تحمله من تحديات جيوسياسية، أمنية واقتصادية على أنها عودة للحرب الباردة من جديد بين قوى رئيسية عظمى في النظام الدولي وقوى فاعلة تزاحم مكانتها بسياساتها الخارجية وخططها الاستراتيجية.

أهداف الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكرها في الآتي:

- الاطلاع على الأوضاع الداخلية والخارجية لروسيا الاتحادية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، والوصول إلى أهم الإنجازات التي حققها الرؤساء (فلاديمير بوتين ، ديمتري ميدفيدف منذ العام 2004 إلى 2014).
- تبيان أهمية موقع أوكرانيا بالنسبة لروسيا و الدول الأخرى، و التركيز على أقاليمها الشرقية وأهم ثرواتها.
- الاطلاع على المصالح ، الروسية ،الأمريكية ، وكذلك مصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة والوقوف على أبعاد الاستراتيجية الروسية في منطقة أوراسيا.

أهمية الدراسة:

تمثل دراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية الموضوعية و الذاتية، و ذلك لطبيعة هذا الموضوع من حيث ديناميكيته و علاقته بحدوث توترات و صراعات خاصة بين القوى الكبرى داخل النظام الدولي.

- ✓ **الأهمية الموضوعية:** تتمثل الأهمية الموضوعية للدراسة في معرفة توجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية و إعطاء صورة واضحة لطبيعة الصراعات والتنافسات بين القوى الأطراف في الأزمة، وذلك من خلال دراسة إطار نظري يتضمن مجموعة من التعريفات و التطورات الحاصلة في البيئة الداخلية وصناعة القرار، ومحاولة تقديم دراسة مستقبلية تتمثل في مجموعة من السيناريوهات المحتملة والمطروحة حول هذه الأزمة التي يشوبها الغموض والتعقيد و التي جعلت نهاية الصراع مفتوح.
- ✓ **الأهمية الذاتية:** يمكن طرح الأهمية الذاتية لهذا الموضوع من خلال طبيعة هذا الموضوع في حد ذاته، وأن هذه الدراسة تثري المكتبة البحثية بموضوع جديد يرتبط بواقع الأحداث داخل النظام الدولي، و يشجع الباحثين في حقل العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية على دراسة هذه المواضيع و تقديم رؤى استشرافية ومستقبلية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور المشكلة البحثية حول توجهات السياسة الخارجية الروسية في خضم الأزمات والتغيرات الهيكلية داخل النظام الدولي، مشكلة بحثية يمكن الوقوف عند الإشكالية المرتبطة بها في التساؤل التالي:

فيما تجسدت ملامح السياسة الخارجية الروسية في الفترة ما بين 2004-2014 وكيف تعاملت مع الأزمة الأوكرانية في ظل وجود صراعات بين قوى فاعلة تشكل طرفا في الأزمة ؟

وتبعا لهذه الإشكالية المحورية يمكن الوقوف عند مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ماهي المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الروسية؟

2- ماهي أولويات السياسة الخارجية الروسية ما بين 2004-2014؟

3- ماهي الأسباب الظاهرة والخفية وراء الأزمة الأوكرانية؟

4- ما موقع روسيا من الأزمة وفيما تجلت تداعياتها على المستوى الإقليمي والدولي؟

فرضيات الدراسة:

للتعامل مع الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، قمنا بصياغة عدد من الفرضيات تتلاءم وحالة الانتقال المعرفي والمنهجي الحاصل في دراستنا، و تمثل الأساس الذي ننطلق منه في دراسة السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية في الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2014، فرضيات يمكن تحديدها كالآتي:

1- سعي روسيا لإثبات مكانتها في الساحة الدولية يزيد من إمكانية تقليص الدور الريادي لأمريكا.

2- بروز روسيا كقوة تسهم في حل الأزمات الدولية يوحي بزوال نظام الأحادية القطبية.

3- الأهمية الجيوسياسية لإقليم شبه جزيرة القرم أدى إلى تشجيع وتيرة التنافس بين القوى الكبرى.

4- كلما تدخلت أطراف خارجية في القضية الأوكرانية كلما اكتنفت مساعي إيجاد حلول صعوبة لإيجاد لحل للأزمة.

منهجية الدراسة:

تتطلب دراسة السياسة الخارجية الروسية العديد من المقاربات والمناهج لشرح وتفسير أهداف السياسة الخارجية الروسية عبر فترات زمنية متتالية تتروح ما بين 2004 إلى غاية 2014، مع تسليط الضوء على دراسة الأزمة الأوكرانية وموقع روسيا منها كطرف أساسي في الأزمة في ظل وجود العديد من الأطراف الثانوية و الوقوف على مختلف التداعيات و التغيرات المصاحبة لها.

المنهج:

بحكم تناولنا لموضوع السياسة الخارجية الروسية قمنا بتوظيف المناهج التالية:

- ✓ **المنهج التاريخي:** من خلال دراستنا لتطور السياسة الخارجية الروسية عبر فترات زمنية متعاقبة داخل مجتمع واحد من الفترة الممتدة من 2004-2014، ودراسة أسباب وجذور ظهور الأزمة الأوكرانية.
- ✓ **المنهج الوصفي:** من خلال وصفنا لأهم الأحداث المتعلقة بالأزمة الأوكرانية، ودراسة أهم توجهات الدول الأطراف في هذه الأزمة.

منهج دراسة الحالة: و يبرز ذلك من خلال التطرق لدراسة الأزمة الأوكرانية كحدث بارز يحدد توجهات السياسة الخارجية الروسية و التطرق لأهم تفاصيلها.

خطة الدراسة:

من خلال ضبطنا لعنوان المذكرة و الإشكالية المتمحورة حولها و باعتماد مجموعة من المناهج و المراجع المتوفرة لدينا من خلال خطة أساسها وجود حالة من الانتقال من الإطار النظري المفاهيمي للسياسة الخارجية الروسية في فترة زمنية محددة من 2004إلى 2014 إلى دراسة مختلف محطات الصراع و التنافس الدولي مركزين على النموذج الأوكراني الذي يبقى نقطة الخلاف و التصادم بين القوى الكبرى عبر ثلاثة فصول.

الفصل الأول: جانب نظري يتضمن مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة الخارجية، والوقوف على محددات ومبادئ الرؤساء المتعاقبة في هذه الفترة المحددة ما بين 2004 إلى 2014 ، كما سيتم التطرق إلى واقع البيئة الداخلية لروسيا ودراسة مراكز صناعة القرار فيما لها من تأثير كبير على إحداث تغيرات داخلية وخارجية، بالإضافة إلى دراسة الأزمة الأوكرانية و جذور ظهورها و توجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاهها .

الفصل الثاني: محاولة تسليط الضوء على توجهات السياسة الخارجية الروسية في الفضاء الإقليمي والدولي كمحاولة منها للعب دور إقليمي من خلال إبراز مكانتها اتجاه الأزمة الأوكرانية وتبيان دورها الدولي من خلال سعيها لحل العديد من القضايا الدولية مثل (الأزمة السورية)، بالإضافة إلى دراسة مدى التأثير الذي تلعبه الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأزمة.

الفصل الثالث: تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة مستقبل السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية و طرح قضية الأزمة الأوكرانية – الروسية كمسألة أمنية خطيرة، يدور في فلكها مجموعة من الفواعل الدولية ذات صلة وثيقة بحيثيات الأزمة والتي تعبر حقيقة عن صراع مستجد تطرح فيه المصالح الوطنية ومناطق النفوذ والاعتبارات الاقتصادية والتحالفات ونظرية الاحتواء بقوة. متناولين مجموعة من السيناريوهات المحتملة التي تحدد اتجاه هذه الأزمة من خلال ثلاثة سيناريوهات متمثلة في سيناريو الوضع القائم الذي نتناول فيه استمرار الوضع على حاله بمعنى الحفاظ على نفس المشاكل ونفس الحلول واستمرار الوضع الفوضوي الراهن، سيناريو إصلاحي يتضمن مجموعة من الإصلاحات التي توحي بتحسن الأوضاع في أوكرانيا و تحسن العلاقات الأوروبية الروسية والأمريكية، وسيناريو راديكالي يعصف بمختلف التحركات والمساعي في دائرة الحروب الأهلية والانقسامات.

أسباب اختيار الموضوع:

تتبني أسباب اختيارنا لموضوع السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية من خلال:

- ✓ **أسباب موضوعية:** محاولة رصد مسار السياسة الخارجية الروسية في فترة زمنية محددة وإبراز أهم المواقف والقضايا الخارجية لروسيا وكيفية التعاطي معها ومن بينها الأزمة الأوكرانية والتحركات الروسية من أجل تعزيز مصالحها والتأكيد على مناطق نفوذها، ومجابهة القوى الكبرى داخل النظام الدولي مثل(الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الأوروبية).
- ✓ **أسباب ذاتية:** معالجة موضوع جديد على الساحة الدولية ، ومحاولة تقديم بحث أكاديمي كإثراء للرصيد المعرفي في المجال و محاولة الوقوف على مخارج الأزمة الأوكرانية من خلال تقديم سيناريوهات محتملة أو قريبة الوقوع.

أدبيات الدراسة:

لدراسة ومعالجة موضوع السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية في الفترة الممتدة ما بين 2004–2014، قمنا بدراسة عدد من الكتب والمجلات والمقالات التي تعرضت لواقع السياسة الخارجية الروسية وموقفها من الأزمة الأوكرانية، والتي كانت المرجعية الأساسية لنا في تنظيم الكم المعلوماتي المتوفر لدينا، بالإضافة إلى أن موضوع السياسة الخارجية الروسية يحظى بدراسة العديد من الباحثين

والمختصين، لما لها هذه الدولة من وزن وتأثير كبير على المستوى الإقليمي والدولي وما زاد من اهتمام الباحثين لهذه السياسة هو ارتباطها بالأزمة الأوكرانية الراهنة و التي أثارت جدلا واسعا بين القوى الكبرى داخل النظام الدولي، وقد وقفنا في دراستنا هذه على ما يمكن وصفه بأدبيات الدراسة على مجموعة نقاط قوة و إفادة لنا كباحثين في حقل العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية.

دراسة عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دراسات دولية، العدد 35.

تناول الكاتب دراسته من خلال التطرق للعديد من المحطات التي مرت بها السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، هذه الفترة التي تميزت بانهيار الاتحاد السوفيتي ومرور روسيا بالعديد من الأزمات الداخلية خاصة منها الاقتصادية، كما تطرق الكاتب إلى إبراز أهم أولويات وأهداف السياسة الخارجية الروسية في فترة ما بعد الانهيار إلى غاية مجيء الرئيس فلاديمير بوتين، الذي يعد رجلا سياسيا استطاع أن يخرج روسيا الاتحادية من العديد من الأزمات، إلا أن الكاتب أغفل دراسة العقيدة الأمنية العسكرية للرئيس بوتين منذ توليه الحكم و التي قمنا بدراستها في هذا العمل.

دراسة أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية و الأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000-2008، الجامعة العربية الأمريكية جنين، فلسطين.

تناول الباحث دراسة شخصية الرئيس بوتين الأوتوقراطية الشمولية في توجهات روسيا سواء الداخلية أو الخارجية، و بين لنا شخصية وكارزمية هذا الرئيس الذي استطاع أن يضع لمسات سحرية في أوساط المجتمع الروسي، بالإضافة إلى أن الرئيس بوتين استطاع أن يحقق لروسيا العديد من الإنجازات والنجاحات من خلال سياساته المضبوطة والمحكمة، كما وتناول الكاتب دراسة العداء الروسي الشديد للغرب والتركيز على إعادة تطوير روسيا و إعادة أمجادها كدولة عظمى، إلا أن الكاتب أغفل في هذه الدراسة التوجهات الروسية إزاء منطقة الشرق الأوسط، والتي تعد إحدى أهم الاستراتيجيات التي يسعى بوتين دائما للحفاظ عليها نظرا لما تحويه هذه المنطقة من أهمية جيوإستراتيجية.

دراسة عبد الوهاب خليف، العلاقات الأوروبية- الروسية ....و العمق الإستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد:11، جانفي 2014.

تناول الأستاذ في هذه الدراسة الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تميز العلاقات الروسية الأوروبية، وأكد على الأهمية الجيوإستراتيجية لروسيا من حيث المساحة واعتبارها من أكبر الدول إنتاجا للغاز الطبيعي في العالم، كما تناول الباحث جانبا مهما للعلاقات التعاونية الروسية الأوروبية في المجالات الطاقوية، خاصة أن ملف الطاقة يعد ملفا أساسيا في العلاقات بين الجانبين الروسية و الأوروبي، كما و أشار الباحث إلى شركة "**غاز بروم الروسية** " التي تعد أكبر منتج للغاز الطبيعي، إلا أن الأستاذ أغفل جانبا مهما قمنا بدراسته في بحثنا المقدم يتعلق بالاختلافات المصلحية الروسية الأوروبية بسبب الأزمة الأوكرانية والعقوبات المفروضة على روسيا من جراء هذه الأزمة المتصاعدة ومدى تأثيراتها على اقتصاديات هذه الدول.

دراسة القسم السياسي، حول الأزمة الأوكرانية: تقدير موقف، د.ب.ن، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية،2014.

يعد هذا الكتاب الذي تم إنجازه من قبل مجموعة من الباحثين عملا متميزا أفادنا في إعداد هذه المذكرة، من خلال تبيان جذور الأزمة الأوكرانية و تداعياتها على الساحة الدولية مع الإحاطة بأهم المواقف الدولية حول تطور هذه الأزمة التي أصبحت حديث الساعة و ذلك من خلال إبراز الموقف الروسي و الأمريكي و الأوربي، إلا أن الباحثين أغفلوا التطرق إلى الموقف الأوكراني حول هذه الأزمة الراهنة في البلاد.

صعوبات الدراسة:

يمثل العامل التكنولوجي والتطور العلمي المتزايد في مجال الوصول إلى المعلومة عاملا في التخلص من الكثير من الصعوبات التي تعيق الاجتهاد والبحث عن المعلومة، نظرا لوجود عدة وسائل متاحة لاكتساب المعارف، إلا أنه تبقى مشكلة واحدة واجهتنا هي ضيق الوقت للبحث في الموضوع من

كل جوانبه، خاصة أن موضوع السياسة الخارجية بصفة عامة و موضوع السياسة الخارجية الروسية بصفة خاصة هي مواضيع واسعة و متشعبة، تحظى بالعديد من الاهتمامات الفكرية .

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية الروسية ما بعد 2004

حاولت روسيا بعد نهاية الحرب الباردة بناء علاقات جديدة في الساحة الدولية تختلف تماما عن تلك المنتهجة في فترة الشيوعية، ومع مجيء الرئيس "**بوتين**" إلى الحكم مطلع العام 2000، استمرت السياسة الخارجية الروسية في تطوير نهج جديد من خلال إعادة هيكلة سياستها، محاولة بذلك إحداث العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وقد ازدهرت السياسة الخارجية أكثر بمجيء الرئيس "**مدفيدف**" ومحاولته في التقرب من الغرب وإقامة علاقات قوية لاسترجاع المكانة الدولية، وقد واجهت روسيا العديد من الأزمات في الفترة الممتدة من 2004-2014 كان أبرزها الأزمة الأوكرانية التي تعد محط خلاف وصراع القوى الكبرى.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الروسية

تنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة، وتستمد دورها في الغالب مما توفره البيئة الداخلية لمحاولة تجسيد سياسة خارجية متلائمة ومترابطة بمعنى أن تنشأ نتيجة للجدال الدائم بين المصالح الوطنية والأعراف الدولية، وبين الفكر والممارسة.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية والمفاهيم الدالة عليها

تجسد السياسة الخارجية لأية دولة تعبير عن مصالح دائمة، تأكيدا لمنطق يحكم السياسة بأنه ليس هناك صديق دائم ولا عدو دائم وإنما مصلحة دائمة، إذ تحاول السياسة الخارجية المزج بين عنصرين أساسيين، عنصر الاستمرار العائد للاستراتيجية العليا لهذه الدولة، ومن طبيعة علاقاتها الدولية مع دول أخرى، وعنصر طارئ يعود إلى ظروف استثنائية قد تكون من بينها تغير الشخصيات الموجهة لهذه السياسة وتبني استراتيجيات مغايرة.[1]

إذ يرى "**هنري كيسنجر**""**Hanry Ksenjer**" في معرض تقييمه لاتجاهات التحول في السياسة الخارجية أنه (إذا كانت القيم أو القوة الإيديولوجية.... هي مجمل المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية، فإن تحديد الاختيار يتوقف على المرحلة التاريخية التي تجد فيه إمكانية استرشاد السياسة الخارجية بالقيم والمصالح بالمثالية أو بالواقعية؟ ويجيب أن التحدي الحقيقي يكمن في دمج الاثنين معا، معنى أن السياسة الخارجية دائمة التأثر بالمدخلات التي توفرها ظروف البلاد الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والأمنية، و تتأثر كذلك بعاملي الضعف والقوة والمعرفة الحقيقية لهذين العاملين تعد من الأمور الضرورية الدالة على إمكانية تبني سياسة خارجية رصينة يمكن أن تحقق أكبر قدر من المخرجات الناضجة

[1] عبد العزيز مهدي الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،" **دراسات دولية**، العدد35، ص. 109.

والإيجابية[1]، وعليه فإن الوقوف على مفهوم السياسة الخارجية مطلب ضروري كمدخل مفاهيمي ننطلق منه لمعالجة إشكالية البحث. وبالرغم من محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية، إلا أن هذه الجهود اكتنفتها بعض الصعوبات خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية، وطنية ودولية ويرجع الدارسون تلك الصعوبة إلى مشكلتين:

أولا: أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك الدراسة للأهداف والسلوكيات.

ثانيا: اختلاف رؤى المفكرين المنتمين لعدة مدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.[2]

إن عرضنا لمجموعة تعاريف للسياسة الخارجية ستكون منتقصة نوعا ما لعدم الإحاطة الكاملة بمختلف جوانبها ومضامينها، فهناك تعاريف تقع في التعميم وأخرى تقتصر على جانب وتتناسى آخر، ولهذا سيلحق كل تعريف ببعض التعليقات ومن أمثلة ذلك: يعرف" **حامد ربيع** " السياسة الخارجية بأنها" جميع صور النشاط الخارجي حتى وإن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فرضية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم "السياسة الخارجية"، وطبقا لهذا التعريف تنصرف السياسة الخارجية إلى "النشاط الخارجي" أو "الحركة الخارجية" للدولة أو غيرها من الوحدات، لكننا حقيقة لا يمكن القول أن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية ما لم تكن الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية، وعليه فإن المرادفة بين السياسة الخارجية والنشاط الخارجي ينتهي بنا

[1] حسين حافظ وهيب، "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية،(دراسة في العاملين الجغرافي والبشري)"،**دراسات دولية**، العدد44، ص ص.2،1.

[2] إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة**، (جامعة باتنة، 2009)، ص ص. 8،7.

إلى النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ذلك الباب الواسع الذي يفتقر إلى المنهجية[1]، وفي نفس السياق يطرح مفهوم السياسة الخارجية وفق اتجاه في الأدب أنه مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي، ومن بينهم "**سيبوري**" " **Sipori**" الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها تنصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية وعليه فإنه يرادف ما بين السياسة الخارجية والأهداف الخارجية وهو بذلك لا يضع في حسبانه أن بعض الأهداف الخارجية قد تظل مجرد رغبات لا تترجم بالضرورة إلى سلوكيات محددة في البيئة الخارجية، فالهدف لا تكون له قيمة في السياسة الخارجية ما لم تعبئ الوحدة الدولية مواردها لتطبيقه.

وهناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة، ومن أنصار هذا الاتجاه "**جونمودلسكي**""**ModelskyJhon**" الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى والأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار نمطين أساسيين من الأنشطة المدخلات والمخرجات، ويتميز هذا التعريف بأنه لم يرادف بين الأنشطة الخارجية عموما وبين السياسة الخارجية ولكنه حدد نوعا معينا من تلك الأنشطة وهي المرتبطة بتغيير سلوكيات الدول الأخرى وأقلمة أنشطتها بيد أن الأنشطة لا تشكل إلا جزء من أجزاء السياسة الخارجية، هذا فضلا عن غموض مفهوم "الأنشطة" ذاته وصعوبة تحديد مكوناته[2]، كما يعرف "**فاضل زكي**" السياسة الخارجية على أنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"، كما يعرفها أيضا "**مازن الرمضاني**" على أنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار".

ومن الواضح أن تعاريف السياسة الخارجية تتوزع ما بين من يدركها بدلالة الخطة أو بمعنى يقترب منها، وما بين من يفهمها سلوكيا أي بمعنى الفعل وما شابه ذلك، وهكذا يمكن القول أن السياسة الخارجية تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية والتي تطبق عمليا من خلال السلوك

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط. 2،(بيروت: دار الجيل: البوشرية،2001)، ص.7.

[2] نفس المرجع، ص ص.7 – 8.

الخارجي لتحقيق أهداف في البيئة الدولية، فالسلوك الخارجي لأي وحدة دولية تحكمه ثلاثة أبعاد أساسية هي البعد الهدفي والبعد الخارجي والبعد التأثيري.[1]

من خلال التطرق لمختلف تعاريف السياسة الخارجية نلاحظ وجود تداخل بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى لنجد مثلا مفهوم كل من الدبلوماسية والاستراتيجية من المفاهيم المتقاربة والمتداخلة لمفهوم السياسة الخارجية، إذ أنه تمثل كل من الدبلوماسية والاستراتيجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها، ويعتبر مجال "**العلاقات الدولية**" أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تتشكل من مجموعة السياسات الخارجية للدول، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج الدولة وتسعى لتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون.[2]

وهناك علاقة بين السياسة الخارجية و**السيادة**، فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية كاملة، وعمليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية لها. ويظهر"**هاورد ليتنر**"" **Howard H.lintner**" التداخل الكبير بين السياسة الخارجية و**السياسة العامة**، حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية والتي قد يكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة ويسرد مثال للأزمة النفطية في السبعينيات على إثر حرب 1973 بين العرب وإسرائيل حيث تحركت الكثير من الدول" اليابان

[1] علي المهداوي مثنى، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية"، **مجلة العلوم السياسية**، العددان: 38-39، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد)، ص.107.

[2] فتيحة النبراوي، محمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية**،(الإسكندرية: منشأة المعارف،1985)، ص.421.

وأوروبا خاصة" طالبة من الولايات المتحدة الأمريكية التدخل حيث أضحى وضعهم الاقتصادي ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية.[1]

وبالتطرق إلى مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل يمكن القول أن الأهداف التي تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح القومية وتراعي إمكانيات الدولة في وضع الأهداف وهي تختلف بحسب القيمة و الأهمية، فحماية الأمن القومي للدولة بمفهومه الواسع يعتبر أولوية كبرى تسخر لها كافة القدرات، بينما تتدرج الأهداف الأخرى من حيث الأهمية على أساس رؤية كل دولة وأوضاعها لزيادة الثراء الاقتصادي والعمل على نشر ثقافة وتراث الدولة في الخارج ولتحقيق أهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية، فهي تسعى لاستخدام العديد من الوسائل أهمها الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية، كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية و أعمال التجسس. إن مدى توفر هذه الوسائل يتيح للدولة حرية و قدرة أكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، إن السياسة الخارجية تعني لعب الدولة لأدوار على الساحة الدولية[2]، ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحولات في القيادة السياسية سواء على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات ويرى " **كارل هولتسي**""**Karl holtsi**" أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت، حيث تتداخل عوامل داخلية و خارجية في صناعة هذه الأدوار[3]، ومن أمثلة تلك الأدوار التي قد تتبناها الدولة كسياسة رسمية، حامي المنطقة، المحب للسلام ،الحليف الموثوق[4]، نجد من جانب آخر أن دراسة السياسة الخارجية تتطلب فهم التوجهات الرئيسية لتلك السياسة أو أنماطها والتي تعني الوقائع التكرارية المتماثلة كالانعزال بالحد من تفاعل الدولة الخارجي أو الحياد أو عدم الانحياز أو لجوء الدولة إلى سياسة إنشاء و دعم الأحلاف.

---

[1]howard h. Lentner, public policy and foreign policy, devergence, intersection,exchange,**review of policy reseach**,volume23,number1,2006,p171.

[2]lisbeth aggestan, "role conceptions and the politics of identity in foreign policy" ,arena working papers ,wp99/8,at available: **http://www.arena.uio.no/ publications/wp998.htm**.

[3]ibid.

[4] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي،1985)، ص ص. 172-175.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية

واجه صانع القرار الروسي عدة إشكاليات ومصاعب بعد نهاية الحرب الباردة من خلال مروره بأوضاع داخلية متردية على كافة المستويات، ناتجة بالأساس عن التآكل التدريجي لعناصر وعوامل القوة المادية الروسية بفعل عمق الأزمة الداخلية التي فرضتها طبيعة المرحلة التحولية التي عاشتها روسيا الفيدرالية، وهو ما ضيق عن قدرة روسيا على التأثير في مجرى الأحداث الإقليمية والدولية و وقف مسار التراجع في مستويات أداء الاقتصاد الروسي.

وعليه ففي محاولتنا لرصد محددات السياسة الخارجية الروسية لابد من عدم إغفال عالم الجغرافيا السياسية ومنظومة مصالح روسيا الوطنية، إضافة إلى ساحة العلاقات الدولية التي تمثل روسيا لاعبا فيها[1]، ومنه سنحاول في هذا المطلب التعرض لأهم المحددات الداخلية والخارجية التي بإمكانها التأثير على عملية صنع القرار والمستوى الخارجي، ومعرفة ما إذا كانت هذه المحددات مساعدة أو معيقة تفرض صعوبات على صانع القرار، ومنه ارتأينا تقسيم المحددات إلى:

أولا: المحددات الداخلية:

- **محددات داخلية مادية:** يقصد بها تلك المتغيرات المادية التي تعبر عن حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة، وهو ما يعبر عنه في أدبيات العلاقات الدولية بالعناصر المادية لقوة الدولة، وتشكل هذه المتغيرات المرجعية الفكرية والمفهوماتية للتحولات الدولية التي حصلت في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتشكل مسألة معرفة هذه العوامل محطة مهمة تساعدنا على تفسير السلوكيات الخارجية للوحدات السياسية من حيث درجة تأثير هذه العوامل داخليا وخارجيا على الوحدة القرارية للدولة، فضلا أن هذه العوامل تسهم في تشخيص للأسباب التي تقف وراء قوة الدول أو ضعفها في مجال العلاقات الدولية.

أ) **الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية:** يؤثر الموقع الجغرافي على السلوك الخارجي للدول بشكل مباشر من جهة من حيث تأثيره في نوعية ومدى الخيارات المتاحة لصانع القرار في مجال صنع

[1] سعود كابلي، "نظرة تفسيرية للسياسة الخارجية الروسية،" **مجلة الوطن**، (مارس2015)، ص.2، على الرابط:
http//www.alwatan.com.sa/articles/detail.aspx ?articleid=16939.

السياسة الخارجية، حيث يذهب بعض الجغرافيين من أنصار مدرسة "الحتمية الجغرافية" وعلى رأسهم "**راتزل**" "**Ratzel**" إلى أن الجغرافيا في الحقيقة هي الأساس التي تتحدد سياسات الدول بها[1]، وبشكل غير مباشر من جهة أخرى من خلال تأثيره على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها على قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها الخارجية وعلى مركزها وموقعها الدولي، وتجمع الكثير من الدراسات في هذا السياق على أن التاريخ لم يعرف دولة مفتونة بالتوسع الجغرافي والتمدد الجيوسياسي كروسيا، فقد ظلت خريطة الاتحاد السوفيتي دون تغيير منذ ما كسبه في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1991، ففي ذلك العام انفرط عقد الاتحاد، ففقدت روسيا معه دول البلطيق وأوكرانيا، كما شكل استقلال دول القوقاز الثلاث ودول آسيا الوسطى خسارة جيوبوليتيكية مؤثرة على روسيا الاتحادية، حيث انكمشت مساحتها التاريخية بشكل غير مسبوق، فروسيا القيصرية بلغت نحو 23 مليون كلم^2، وروسيا السوفيتية بلغت 22 كلم^2، أما مساحة روسيا الفدرالية اليوم فتبلغ 17.1 مليون كلم^2، وهذا ما ستوضحه خريطة موقع روسيا.[2] **(انظر الملحق رقم(01))**

لكن بالرغم من هذا التقلص فإن هذه المساحة الهائلة لدولة واحدة تفرض على روسيا عدة عوامل سياسية على رأسها أنها كدولة مترامية الأطراف هي في ذات الوقت دولة مستباحة الحدود، فمعضلة روسيا أنها ليس لها حدود دفاعية" Defensible Borders" ولذلك ظلت وسيلة الدفاع الرئيسية لروسيا التوسع الجغرافي عسكريا و سياسيا خارج حدودها. و تكمن معضلة أخرى فيما يخص جغرافية روسيا أنها ليس لها منافذ مفتوحة لأعالي البحار، فمن جهة الغرب تطل مدينتا "**بطر سبراغ أو كالن غراد**" على بحر البلطيق الذي يفصله بحر الشمال مضيق " **أوريسند**"، كما أن كلا من ألمانيا و بريطانيا تطلان على بحر الشمال وهو ما يمثل عائقا آخر أمام اتصال روسيا بالمحيط الأطلنطي. كما تطل موانئ روسيا جنوبا على البحر الأسود الذي يفصله عن البحر المتوسط مضيقا "**البوسفورو الدردنيل**" في تركيا، و نظرا

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية: بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،(الجزائر :دار الخلدونية،2007)،ص.74.

[2] عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص.7.

لقربها من المدار القطبي فروسيا عموما تعاني من عجز الإطلالة على مياه دافئة طوال العام[1]. وتنقسم روسيا من الناحية الجغرافية إلى ثلاثة أقاليم رئيسية:

روسيا الأوروبية: و تقع في الأراضي الواقعة غرب جبال الأورال.

سيبيريا: الممتدة من شرق سلسلة جبال الأورال.

الشرق الأقصى الروسي: يمتد من نهاية السهوب السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادئ.[2]

ب) **الواقع الاقتصادي لروسيا:** يعتبر المتغير الاقتصادي عاملا أساسيا في العلاقات الدولية، فبقدر ما يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على سلوكها الخارجي، يلعب الوضع الاقتصادي الداخلي دورا جوهريا في بناء قوة الدولة، و مكانتها على الصعيد الخارجي، وتعتبر روسيا من اكبر الدول مساحة في العالم وتحتوي جغرافيتها الشاسعة على ثروات طبيعية و معدنية ضخمة، (فهي تنتج ما يناهز 17% من الإنتاج العالمي من النفط و 25% من الغاز الطبيعي و 6%من إنتاج الفحم العالمي، ومن10الى20% من المعادن الأخرى، كالنحاس، الزنك، الفضة والبلوتونيوم)، وبالرغم من امتلاكها إلى هذا القدر من الثروات الطبيعية التي تتيح لها نظريا لعب أدوار متميزة على الصعيد الدولي، إلا أن الاقتصاد الروسي عرف تدهورا في أعقاب تفكك الإتحاد السوفيتي فقد فاقمت الاستراتيجية التي اتبعها الرئيس "**بوريس يلتسن**" " **bourise yaltsane** " والمتمثلة في التحول بالاقتصاد الروسي دفعة واحدة "**one shoot**"، أو ما سمي حينها باستراتيجية "**العلاج بالصدمة**"*"**strategy of shock therapy**"، ليدخل الاقتصاد الروسي ما بين العام 1992إلى غاية1998 في مرحلة تقهقر شديدة (تراجع الصناعات الهندسية وصناعات البناء وغياب الاستثمارات)، كما كان قرار محاولة موسكو تحويل المركب الصناعي العسكري الذي يمثل 80% من واردات الخزينة العامة إلى إنتاج صناعي و التعهد الروسي بالحد من مبيعات السلاح قرارا

[1] سعود كابلي، مرجع سابق ،ص.2.

[2] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009)، ص. 148.

أدخلها في مأزق خاصة بعد اختفاء عملاء مثل أثيوبيا وأفغانستان وكوبا، إذ كانت هذه السياسة موضع نقد من قبل البرلمان الروسي وخصوصا التخلي عن الدول التي كانت حليفة في الماضي.[1]

- **محددات داخلية غير مادية:**

نقصد بهذه المحددات بيئة صنع القرار في روسيا والعوامل المساهمة في تشكيل وتكوين عملية صنع القرار الروسي، لنشير هنا إلى أربعة عوامل رئيسية نذكرها فيما يلي:

1) **الإطار الدستوري للدولة الروسية:** يمكن الإشارة في هذا الصدد أن روسيا ظلت محكومة بدستور1978/04/12 إلى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إلا أن تم تبني الدستور الجديد بتاريخ 1993/12/12 والذي تم إقراره بأغلبية 62% من الأصوات، ويتكون دستور 1993 من مقدمة وجزئين أساسيين يتضمن 09 فصول من بينها أسس النظام الدستوري، حقوق وحريات الإنسان والمواطن، الدولة الروسية، البرلمان بمجلسيه أما الجزء الثاني فقد تطرق إلى 09 شروط للتدابير الختامية والانتقالية، كما أنه وفقا لدستور1993 فإن روسيا دولة فدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري، لها عملة واحدة وهي الروبل، وعاصمة واحدة هي موسكو ولغة رسمية واحدة هي الروسية مع منح الجمهوريات الحق في استخدام لغاتها المحلية إلى جانب اللغة الروسية، كما نص على علمانية الدولة الروسية، ونجد من ناحية التقسيم الإداري أن روسيا تنقسم إلى 89 مقاطعة موزعة كالآتي 21 جمهورية، 06 مقاطعات49 إقليم، مدينتان فدراليتان (موسكو وسان بطرسبرغ)، إقليم واحد ذو حكم ذاتي(الإقليم اليهودي)،عشر مناطق ذات حكم ذاتي.[2]

***استراتيجية العلاج بالصدمة:** تمثلت أهم جوانبها في :تحرير أسعار السلع و الخدمات و إلغاء الدعم الحكومي لها، الخصخصة السريعة لقطاع الدولة، تحرير سعر العملة، وقد بدأ تطبيق هذا البرنامج في 2/01/ 1992 بعد أيام قليلة من تفكك الاتحاد السوفيتي.

[1] عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص.178 .

[2] صابر آيت عبد السلام، "التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة"،16 /2012/04 ،على الرابط:-**http//www.internatinal studiesbridges.blogsport.com//blog-post-2012/04/blog-post-4206.hotmail**

***ألكسندر دوغين:** ألكسندر دوغين هو سياسي وفيلسوف وباحث سياسي واجتماعي روسي ومؤسس للمذهب الأوراسي الجديد ويتجه نشاطه السياسي نحو استحداث إقامة دولة روسية عظمى عن طريق التكامل مع الجمهوريات السوفيتية السابقة ، وبالدرجة الأولى، الأقاليم التي ينطق أهاليها اللغة الروسية مثل القرم وأوكرانيا الشرقية.

2) **الوضع الاجتماعي:** إن الخصائص المجتمعية للشعب الروسي جعلته عاملا مؤثرا و عنصرا حاضرا في عملية صنع واتخاذ القرار، حيث يرى "**ألكسندر دوغين**" *"**Alixandre doguin**" بأن الشعب الروسي وخصائصه النفسية والمجتمعية تشكل مركز التصور الجيوبوليتيكي وتعتبر روسيا الاتحادية دولة متعددة القوميات إذ يفوق عدد سكانها 148 مليون نسمة حاليا وهي بذلك خامس أكبر دولة في العالم من حيث التعداد السكاني، وينتمي سكانها إلى 130 عرقية وإثنية ويشكل الروس منهم أكثر من أربعة أخماس السكان (05 ملايين من التتر،04 ملايين أوكرانيين،1.7 الشوفاشيون،1.7 اليهود، أكثر من مليون من الروس البيض)، أما من ناحية الديانة فتعتبر روسيا دولة متعددة الديانات والطوائف، وتشكل المسيحية والأرثوذكسية أكبر الديانات تليها الديانة المسيحية، وقد شكل التنوع العرقي والإثني والديني هاجسا للقيادة الروسية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وذلك من خلال تعاظم مخاوف صناع القرار الروس بشأن احتمال انفراط العقد الروسي في ظل المطالب التي ما فتأت تتنامى آنذاك من قبل المقاطعات ذات الحكم الذاتي، التي حاولت الاستقلال عن السلطة المركزية الفيدرالية. فقد كانوا مدركين لحساسية مسألة التنوع والتعدد الذي بإمكانه إحداث شرخا وتصدعا في حقيقة استقرار وتجانس العرق الروسي.

3) **الثقافة السياسية:** ويمكن الحديث عن الثقافة السياسية من خلال 03 زوايا أساسية:

أ) **أزمة الهوية والبحث عن دور جديد لروسيا:** فالشعب الروسي منذ البداية حمل رسالة تميزت بطابع عالمي، ولهذا السبب بالذات كان يسير بطريقة منهجية على بناء الإمبراطورية التي كانت حدودها تتوسع محتضنة خليطا أكبر فأكبر من الشعوب والثقافات والأديان والأراضي والأقاليم.[1]

ب) **الفوضى الحزبية:** بدأت إرهاصات التعددية الحزبية في روسيا تظهر عام 1989 حيث تعرضت قيادات الحزب الشيوعي لضغوطات كبيرة من أجل إتاحة المزيد من حرية التعبير، وفي فيفري 1990 وافقت اللجنة المركزية الحزبية للحزب الشيوعي على تعديل الدستور (تعديل المادتين 06 و07)، بحيث أشارت إلى الأحزاب السياسية

[1] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم، (طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة،2004)، ص ص.133،132.

دون أي امتيازات خاصة للحزب الشيوعي(الأحزاب ذات الاتجاه القومي، الأحزاب الشيوعية، أحزاب الوسط، الأحزاب الديمقراطية)، غير أن كثرة وتعدد الأحزاب السياسية في روسيا لا يعني أنها تلعب أدوار مهمة في الحياة السياسية وفي التأثير على صناعة القرار الخارجي لروسيا بعد الحرب الباردة، فعلى العكس من ذلك تماما تقف مجموعة من العوامل في وجه فعالية هذه الأحزاب، وما يمكن ملاحظته حول الظاهرة الحزبية في روسيا هو أنها: محدودة العضوية، أن معظمها ليست لها فروع، حداثة التجربة الحزبية في روسيا.[1]

ت) **جماعات المصالح:** كفل دستور عام1993 حرية تكوين المنظمات والجماعات للدفاع عن مصالح أعضائها، وجاء ذلك ضمن المواد من (17إلى64) والتي تتعلق بحقوق وحريات المواطنين الروس، ولعل أهم الجماعات تأثيرا في روسيا هي تلك الخاصة بالعمال، حيث ينتظم معظم العمال في "اتحاد النقابات المستقلة" الذي يضم 50 مليون عضوا، إلا أن نشاطهم اقتصر في معظمه على المظاهرات والإضرابات "ما يطلق عليها الوسائل السلمية السلبية".[2]

ثانيا: المحددات الخارجية:

يجسد موقع روسيا الذي احتلته على الساحة الدولية وقراءتها للتغيرات الحادثة على المشهد السياسي العالمي بدءاً من الأزمة المالية العالمية وصولاً إلى الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط مروراً بتراجع دور الأمم المتحدة واحتكار أجهزتها وبخاصة مجلس الأمن، دافعا نحو إعادة روسيا لترسيم محددات وأولويات سياستها الخارجية، فيما يعرف بمبادئ السياسة الخارجية الروسية للفترة من 2013 وحتى عام 2020، تلك المبادئ التي حافظت على مجموعة من الثوابت وغيرت مجموعة من التوجهات مقارنة بما كانت عليه منذ مطلع الألفية، فسياسة روسيا الخارجية تستند تقليدياً إلى الحفاظ على ثلاث قوى لروسيا هي: روسيا كقوة نووية، وكقوة كبرى في العلاقات الدولية، وكقوة مؤثرة في المجالات السياسية

[1]Michael mcfaul , "explaining the vote",**journal of democracy**,vol.5n02,april.1994,p.5.

[2]نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية العربية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998)،ص.167.

والعسكرية والاقتصادية، وتم إضافة بعداً جديداً يقوم على التخلص من نتائج الحرب الباردة التي تم التعامل على إثرها مع روسيا باعتبارها الطرف المنهزم بهدف استعادة ما خسرته على الساحة الدولية. فالمبادئ الرئيسية التي تمسكت بها موسكو –وفقاً للوثيقتين– تركزت على أن تقوم سياستها الخارجية على انتهاج سياسة **برجماتية منفتحة** وتحقيق وحماية أمنها ومصالحها القومية دون الانزلاق في أية نزاعات أو مواجهات، والتعاون مع كل دول العالم على أساس مبدأ المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ومراعاة الدور المحوري للأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي، وتعزيز السلم والأمن والاستقرار العالمي. وعليه يمكن القول أن أهم ما جاء في تلك الوثيقتين كمحددات للسياسية الخارجية الروسية ما يلي[1]:

– انتهاج سياسة تهدف إلى خلق نظام دولي مستقر على أساس أحكام القانون الدولي.

– أن تظل الأمم المتحدة مركزاً لتنظيم العلاقات والتنسيق في السياسة الدولية من خلال الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وتفعيل دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

– أن العالم في حاجة لنظام دولي متعدد الأقطاب وليس نظام أحادي تحتكره قوة واحدة تتحكم في مصير العالم وفقاً لما يتوافق مع مصالحها الضيقة.

– الاندماج وتوسيع المشاركة في المنظمات والاتفاقيات الدولية، والتعاون في إطار دولي من أجل تعزيز الأمن الدولي بكافة أشكاله، العسكرية، الاجتماعية والاقتصادية وهنا إشارة من روسيا إلى مسألة توسع حلف الناتو شرقا ليمثل تهديدا لمصالحها بالدرجة الأولى لأنه يهدف إلى عزل روسيا عن أوروبا ويقضي على أملها في الاندماج في العمليات التكاملية التجارية على المستوى الاقتصادي، السياسي والأمني، بل أن الروس يعتقدون بأن هذا التوسع يؤدي إلى بروز خطوط تماس جديدة في القارة تنذر بعودة الحرب الباردة.[2]

[1] أحمد سيد حسين، "السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط،" **مجلة الديمقراطية**، العدد: 52، (2014).

[2] عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص.180.

– إن روسيا على استعداد لاستخدام القوة ضد أية محاولة للإضرار بمصالحها وأمنها القومي، وأن أي تهديد نووي أو يعادل التهديد النووي ستجابهه بضربة نووية ضد مصدر هذا التهديد، وهو البند الذي يعد من أبرز البنود الجديدة ضمن الوثيقتين الحاكمتين للسياسة الخارجية الروسية.

أما عن أولويات السياسة الخارجية الروسية، فإن الاهتمام الروسي ينصب بالأساس على محيطها الجغرافي فيما يعرف برابطة الدول المستقلة، وسعيها نحو تشكيل اتحاد أوراسي يضم كافة دول الرابطة تدمج فيه الاتحاد الجمركي ومعاهدة الأمن الجماعي في إطار منظمة دولية قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات العالمية. يأتي بعدها دول أوروبا الشرقية كأولوية يليها الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والولايات المتحدة التي جاءت في مكانة متأخرة في قائمة الأولويات، كما تحتل تحالفات موسكو الإقليمية والدولية في إطار منظمات مثل شنغهاي وبريكس (G20،G8) مكانة بارزة في أولوياتها تسبق علاقاتها مع دول شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية التي تأتي في آخر القائمة[1].

[1] أحمد سيد حسين، مرجع سابق.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الروسية

مرت السياسة الخارجية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته بالعديد من الأزمات الداخلية خاصة منها الاقتصادية، وقد حاولت روسيا إعادة هيكلة سياستها الخارجية التي استمرت مع الرئيس "**بوريس يلتسن**" "**bourise yaltsen**"، ومجئ الرئيس" **فلاديمير بوتين**"**Vladimir poutine** "مطلع العام 2000، هذا الأخير الذي استطاع أن يحقق أكبر قدر من الاستقلالية للسياسة الخارجية الروسية وإحداث العديد من التغييرات، لتستمر السياسة الخارجية الروسية في تحقيق إنجازاتها وطموحاتها بمجيء الرئيس "**ديمتري مدفيدف**"" **Dimitri midvidive**" في العام2008، وعليه سنتناول في هذا المبحث التطور التاريخي للسياسة الخارجية الروسية في عهدي الرئيسين **بوتين** و**ميدفيدف**.

المطلب الأول: في عهد بوتين

توالت الانهيارات الاقتصادية التي حلت بروسيا إبان فترة حكم الرئيس "**بوريس يلتسن**""**bourris yaltsen**" أول رئيس للاتحاد الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى مرضه، فلم يعد بمقدوره خوض ولاية جديدة من الحكم حسب الدستور، اضطر هذا الأخير إلى تقديم استقالته في 1999/12/31 وتسليم مقاليد الحكم إلى رئيس وزرائه " **فلاديمير بوتين**""**vladimir boutine**".[1] منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة في العام 2000 وضعت السياسة الخارجية الروسية هدفها في المزيد من الاندراج في العمليات السياسية والاقتصادية والأمنية العالمية، وذلك على قاعدة إدراج تطورها الداخلي وطموحاتها الدبلوماسية في سياق العولمة.[2]

تتمثل أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة فيما يلي:

[1] نصار وليم ،"روسيا كقوة كبرى"، **منتديات الوحدة العربية**، (لبنان: بيت النهضة، العدد: 20، (2008)، ص.31.

[2] عبد الله جوزيف، "مسار وآفاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي و انعكاساته على القضايا العربية والإسلامية "،العرب والعولمة، على الرابط: **http//www.kobayat.org/data/document/arab-awlamat/awlamat37.p2007/10/mars.w afaq.htm.**

1) إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، و التأكيد على ضرورة استرداد مكانة وقوة روسيا.
2) السعي إلى إقامة علاقات تعاونية مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي السابقين لاسيما(الهند-إيران-الصين).
3) الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي على تحقيق الاستقرار في المنطقة.
4) تعزيز سبل الديمقراطية في روسيا.

بالإضافة إلى أن أهم الخطوات التي اتخذها لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى، اندماج روسيا في العديد من النشاطات السياسية الخارجية مثل(**مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، منتدى آسيا –باسفيك للتعاون الاقتصادي و رابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي**)[1]، ولقد انشغلت السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين بإصلاحاتها الداخلية وتحسين مستواها الاقتصادي، الأمر الذي جعلها تتعامل ببرجماتية مع الأحداث الدولية وسعيها لإقامة أفضل العلاقات مع الغرب.[2]

✓ العقيدة الأمنية الروسية في عهد بوتين:

بالعودة إلى المراحل والمحطات التاريخية نجد أن روسيا الحديثة "**روسيا بوتين**" بشكل عام قد توقفت عند ثلاث مراحل جيوسياسية حتى نهاية العام 2009 وهي:

- **مرحلة الانتشال** "**عقيدة استعادة الدولة**": والتي بدأت مع بداية العهدة وانتهت بنهايتها(2000-2004)، ويرجع الكثير من المحللين السياسيين والعسكريين أن تلك الفترة كانت أقرب إلى استعادة الدولة القومية، من خلال أن العلاقات الأوروبية الروسية تميزت في هذه المرحلة بالأسلوب الدفاعي أكثر بكثير من الأسلوب الهجومي.

[1] عبد الحكيم معين،"روسيا بين استعادة الدور و الانفتاح على العالم،" **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد: 157، 2015.

[2] غانم نيوز ساتيك، "كيف تتعامل روسي مع الغرب"، **آراء الوحدة**، (سوريا: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر،2008/11/11)، على الرابط:.**http//www.alwehda.gov.sy/kuttab-a-asp ? filename**

– **مرحلة بناء الدولة القومية العابرة للقارات "عقيدة فرض الاحترام"**(2005–2009): إن العقيدة الأمنية الروسية في هذه المرحلة نبعت من التوجه الجيوسياسي العالمي والذي يقوم على بناء وتأسيس جيش قوي وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية، ويمكن القول أن العقيدة العسكرية الروسية الثانية (2005–2009) هي عقيدة لفرض الاحترام، عقيدة مواجهة وهجوم واستفزاز للغرب و تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية.

– **مرحلة تأكيد المكانة العالمية "عقيدة التوازن الاستراتيجي:** " وهي العقيدة الثالثة التي تتبناها روسيا في تاريخها الحديث وبدأ تطبيقها عمليا منذ(2011–2015)، وقد صرح المحلل الروسي" **ليونيد ألكسندرفيتش**""**leonod alexander vitch**" أن العقيدة الأمنية الروسية الجديدة لم تأت من فراغ بل جاءت كرد فعل على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلن عنها، ويمكن القول أن هذه المرحلة اعتمدت على الخيارات الاستراتيجية العسكرية الاستثنائية كخيار إقدام روسيا على توجيه ضربات نووية استباقية و إمكانية استخدام القوات العسكرية الروسية خارج الدولة في حال وجود أي تهديد.

يمكن القول أن هذه العقيدة الجديدة هي تجديد للقيادة الروسية و التي تفيد بإعادة التأكيد على مكانة روسيا الجيوسياسية، وهذا ما يستدعي التفكير كثيرا قبل التعرض لأمنها القومي ومصالحها الدولية للتهديد والخطر.[1]

✓ ملامح تحركات السياسة الخارجية الروسية مابعد2004:

تمكن الرئيس بوتين في العام 2004 من الحصول على فترة رئاسية ثانية وقد كشف خلالها أن روسيا غير راضية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أهداف روسيا على الصعيد العالمي[2]، ولوح بوتين بخطوات قوية لسياسة روسيا الخارجية تنوي بلاده اتخاذها ضد "الشركاء الغربيين" بسبب ما يقومون به مما أسماه الخطوات الانفرادية على الساحة العالمية، وتهميش الدور الروسي ومصالحه، وأكد الرئيس أنه لا يجوز تحديد قواعد اللعب في الاقتصاد والسياسة الدولية من وراء ظهر روسيا أو بمعزل عنها وعن مصالحها مشددا إلى السعي إلى التعاون البناء والحوار في شأن قضايا مكافحة الإرهاب الدولية والرقابة

[1] محمد بن سعيد الفطيسي، "رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية (2011–2015)"،**صحيفة السياسي**، (المركز العربي للدراسات المستقبلية، سبتمبر2010).

[2] أحمد دياب، "حلفاء روسيا وإرث بريجنيف،" **مجلة العرب الدولية**، العدد: 1588، (2013)، ص.09.

على الأسلحة وصون الأمن العام[1]، ومنه يمكن القول أن هناك العديد من التطورات على المستوى الوطني قد حدثت من أجل تعزيز الدور الروسي على الساحة الدولية كان من بينها ما يلي:

1) السعي إلى إقامة وضع متساو واستغلال حيز دبلوماسية القوى الكبرى، حيث كانت تلك في قمة أولويات السياسة الخارجية الروسية في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.
2) وضع استراتيجية لإحياء الاقتصاد الروسي ومحاولة التغلب على الصعوبات الاقتصادية العديدة، لاسيما نقص الأرصدة البنكية والاحتياطات الأجنبية بالبنوك وصعوبات الاستثمار، وتفاقم مشكلة البطالة في روسيا...
3) تقوية الموقف و التأثير الروسي كقوة أوراسية خاصة بعد توسع حلف شمال الأطلسي شرقا في أواخر تسعينيات القرن الماضي.[2]

✓ **العلاقات الدولية – الروسية:**

سعت روسيا البوتينية إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع العديد من دول الجوار لتثبيت مكانتها الإقليمية، وحتى الدولية وشددت روسيا على ضرورة إقامة علاقات مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول من أمريكا اللاتينية، كما وأكدت روسيا على سعيها المتزايد لإعادة أمجادها السابقة وأكدت روسيا على أهمية مكانة منطقة الشرق الأوسط وما تزخر به من أهمية استراتيجية في سياسة روسيا الاتحادية.

1) على المستوى الإقليمي(دول الجوار):

تؤكد روسيا على إعادة تقوية علاقاتها مع دول الكومنولث(**رابطة الدول المستقلة**)، وقد نجحت في إعادة دول آسيا الوسطى إلى حظيرة النفوذ الروسي من خلال دعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية والمعارضة وضغطت على جورجيا تحت حكم "**ساكاشفيلي**"" **sakachfilie**" ذو التوجه

[1] أحمد عبد الله الطحلاوي، استعادة الدور: المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الروسية، **شؤون دولية**، (المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015).

[2] أحمد عبد الله الطحلاوي، مرجع سابق.

الأمريكي، من خلال دعم الحركات الانفصالية في أبخازيا و طرد الجورجيين المقيمين في روسيا، وقف الواردات من جورجيا والإقلال من مد جورجيا بالنفط والغاز الطبيعي، هذا بالإضافة إلى مشروعات التكامل مع بعض دول الكومنولث مثل: بيلاروسيا.[1]

2) التوجه نحو الغرب:

احتلت العلاقات الخارجية لروسيا مع الدول الغربية حيزا كبيرا في تفكير بوتين، وفي أوساط المؤسسة السياسية الروسية التي تعنى بالسياسات الخارجية لما تحتله مثل هذه العلاقات من أهمية خاصة لروسيا على وجه الخصوص، بالإضافة إلى أن بوتين و بكل ما يملك من قوة شخصية و إصرار عنيد من أجل العمل لبناء وخلق نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة والمتجددة بهدف استبدال النظام الدولي الأحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، لا يكون فيه اتخاذ القرار بيد سلطة واحدة لذا سعت إلى ضرورة التعاون مع الدول الغربية بما فيها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول من أمريكا اللاتينية وضرورة التشديد على التعاون على حل المشاكل الدولية.[2]

3) منطقة الشرق الأوسط:

منذ وصول الرئيس " **فلاديمير بوتين**" إلى الحكم وهو يتعامل بحنكة كبيرة مع منطقة الشرق الأوسط، على سبيل الإيجاز يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد السلوك الروسي في منطقة الشرق الأوسط وهي:

1) **العمل على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية:** وإضعاف دورها في المنطقة ومزاحمتها وذلك من خلال استدراج الولايات المتحدة الأمريكية في مشاغبات على أكثر من ساحة، ومنطقة الشرق الأوسط واحدة من بينها.

---

[1] محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية،" **مجلة السياسة الدولية**، (2007).

[2] أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتكية الخارجية2000-2008**، (الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين)، ص ص .83، 84.

2) **المصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط:** فقد نجحت روسيا في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية في المنطقة من ناحية، ومصلحتها الاستراتيجية والمتعلقة بإنهاك الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

3) **المصلحة الثالثة هي مصلحة أمنية:** حتمتها قواعد الجغرافية، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط تمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويا لها و تسخر كل إمكانياتها لمنع أي تهديد لتلك المناطق.[1]

يمكن القول أن سعي بوتين لإقامة علاقات تعاونية مع البلدان العربية واحدة من بين استراتيجياته البعيدة المدى، و هذا يرجع لما تزخر به هذه البلدان من أهمية طاقوية وحيوية كبيرة.

✓ أهم المعضلات الأمنية التي تواجه تنفيذ السياسة الخارجية الروسية للرئيس بوتين:

- **المعضلة الأولى:** هي المعضلة الأطلنطية وبالتحديد توسع حلف الأطلنطي شرقا في مناطق النفوذ الروسية، فقد ضم الحلف دول البلطيق الثلاث التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي ويسعى لضم أوكرانيا، كما أنه يلعب أدوارا عسكرية في المحيط الخارجي لروسيا.[2]
- **المعضلة الثانية:** تتمثل في المعضلة السكانية و الاقتصادية وقد أشار بوتين في خطابه أمام البرلمان في ماي 2006 إلى أن أكبر مشكلة تواجه البلاد هي مشكلة تراجع عدد السكان، مشيرا إلى أن عدد السكان البالغ143 مليون نسمة يتراجع بمعدل700 ألف نسمة سنويا وهذا التراجع هو مؤشر عام على نوعية الحياة في روسيا ومدى قدرة هذا التراجع على عدم دعم سياسة خارجية نشيطة لروسيا.[3]

ويمكن استخلاص أهم الإنجازات التي حققها الرئيس بوتين (2000-2008):

---

[1] باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**،(مصر: الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية،2013)،ص ص.13 -17.

[2] محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مرجع السابق.

[3] نفس المرجع.

1- إنهاء حرب الشيشان التي أنهكت موسكو و الشعب الروسي.

2- بناء الدولة الروسية بشكل متماسك مما ساعد بوتين على الحكم والتحكم بزمام الأمور في الاتحاد الروسي.

3- المحافظة على وحدة الاتحاد الروسي.

4- إعادة تكوين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التي نخرها الفساد و الرشوة.

5- محاربة الفساد وأصحاب الثراء الفاحش والسماح لرجال الأعمال، العمل بحرية في روسيا بطريقة جدية لا تزعج النظام والشعب.

6- إقامة العديد من العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار.[1]

يمكن القول أن الرئيس بوتين استطاع أن يترك طيلة فترة حكمه الممتدة من (2000-2008) لمسات سحرية على روسيا داخليا وخارجيا، ويبدو أن الحرب الروسية – الجورجية في عام 2008، شكلت نقطة تحول هامة ليس فقط على صعيد ترتيب الأولويات الجيوسياسية والجيواقتصادية في القوقاز، وإنما أيضا ستترك آثار في مكانة روسيا في العالم وفي تفاعلها مع منظومة العلاقات الدولية و العالم ككل[2]، هذه الإنجازات التي قدمها الرئيس بوتين جعلته يتربع على كرسي الحكم للعهدة الثالثة التي بدأت في العام2012 إلى اليوم كرئيس للاتحاد الروسي، وفي ظل تزايد حدة الأزمات الإقليمية و الدولية خاصة الأزمة الأوكرانية و التي لها بعد قومي و شعبي وجيوسياسي في روسيا، بالإضافة إلى أن تعامل روسيا مع الأزمة الأوكرانية هي رسالة للدول الأخرى في الفضاء السوفيتي بأن روسيا لن تتهاون في حماية الأقليات الروسية.[3]

---

[1] خالد ممدوح الغربي، **فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة والقوية**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، (المملكة المتحدة، لندن، 2010).

[2] علي العنزي، "الخيارات في الأزمة الأوكرانية،" **جريدة الحياة**، 2014/03/08، على الرابط: http//www.lahayat.com/opinion/ali -alanzi.

[3] Indrani talukdar،**russia s foreign policy in the current period:continuation or a new shift**,issue brief,indian council of world affairs,2013,p05.

المطلب الثاني: في عهد مدفيدف

لم تشهد السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس" **ديمتري ميدفيدف**""**Dimitri midvidive**" منذ توليه الحكم في مارس2008 تغييرات جوهرية، و لم تبتعد كثيرا عن مبدأ روسيا ترغب ببناء علاقات طيبة مع الجميع ولا تسعى إلى المواجهة مع أي طرف لكنها لن تقف بصمت حيال أي تهديد لمصالحها القومية، بالإضافة إلى أن مغادرة بوتين لموقع الرئاسة لا يعني مغادرته موقع التأثير في السياسة الروسية الداخلية و الخارجية، فهو يترأس الحكومة ناهيك عن سيطرة حزبه (روسيا الموحدة) على البرلمان، أي أنه سيحافظ على دور مؤثر في صناعة السياسة الروسية من خلال الحكومة كسلطة تنفيذية و البرلمان كسلطة تشريعية تمتلك الحق في حجب الثقة عن الرئيس إذا تطلب الأمر ذلك.[1]

✓ العقيدة الأمنية الروسية في عهد ميدفيدف:

بعد صعود ميدفيدف كرئيس لروسيا في عام2008 أثبت اهتماما نشطا يؤسس السياسة الأمنية من خلال إصدار مجموعة من الوثائق الأمنية المصادق عليها، و ذلك بتقديم إصلاح عسكري وتحديث القوات المسلحة الروسية خاصة بعد الحرب الجورجية في أوث2008 ومن بين أولويات السياسات الأمنية في عهد ميدفيدف.

- **الوثائق الأمنية:** في جويلية 2008 أطلقت لأول مرة وثيقة أمنية تتضمن مفهوم السياسة الخارجية، و بعد فترة من ذلك و حدوث النزاع الجورجي–الروسي في أوث من نفس العام قدم ميدفيدف مبادرة أمنية في شكل بيان بشأن المبادئ الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة التي تضمنت سياسة حول الطاقة واستراتيجية محددة لمنطقة القطب الشمالي، ويتركز عموما مفهوم السياسة الخارجية على طبعة جديدة تتضمن واقع روسيا على الساحة الدولية وكيفية تعاملها

[1] عبد الواحد طه، "هل ستتغير السياسة الخارجية الروسية بعد ذهاب بوتين....و قبل عودته: البوتيني مدفيدف،" **مجلة الرأي الآخر**،2015/03/11،على الرابط: http//www.rai-akhar,com/ar/index php ?option=com

للأمن مع العلاقات الأورو-أطلنطية من جهة، كما ترجح التعامل مع الجهات الشرقية و كذا التركيز على أمن المنشآت.[1]

- **مبادئ السياسة الخارجية الروسية حسب ميدفيدف تجسدت في 05 مبادئ:**

1) تعترف روسيا بأولوية المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تحدد العلاقات بين الشعوب المتحضرة وستعمد روسيا إلى بناء علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى ضمن إطار هذه المبادئ و هذا المفهوم.
2) إقامة عالم متعدد الأقطاب، فعالم أحادي القطب عالم غير مقبول والهيمنة أمر لا يمكن لروسيا الاتحادية أن تسمح بها.[2]
3) لا تريد روسيا مواجهة أي بلد آخر ولا توجد عندها نية لعزل نفسها وستعمل على إقامة علاقات ودية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأكبر عدد ممكن من البلدان الأخرى.
4) أن حماية أرواح الشعب الروسي وكرامتهم أولوية قصوى لروسيا الاتحادية وستكون القرارات السياسية الخارجية قائمة على هذه الضرورة.
5) هناك أقاليم لروسيا فيها مصالح ذات امتيازات وفي هذه الأقاليم بلدان تتقاسم مع روسيا علاقات تاريخية مميزة.[3]

من خلال ما تقدم تبين لنا بأن السياسة الخارجية في عهد **ميدفيدف** أضحت تعتمد على مجموعة من المبادئ العامة، يبين فيها التزام روسيا بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وعلاقات حسن الجوار مع الدول الأخرى، كما توضح أيضا الرفض الروسي لنظام القطب الأحادي و الهيمنة الأمريكية.[4]

---

[1] Mercel de hass ,**russia foreign security policy in the 21st potin medvedev andboyond** ,new york and london routlendeg contenparary security studies,2010,p83.

[2] Peter j,s duncanj batman and robin ?**exploring foreign policy differences between putin and medvedev duringthe medvedev presidency** ,ucl school of slavonic and european studies,2013,p09.

[3] صابر آيت عبد السلام، مرجع سابق.

[4] صفاء حسين علي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، (كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك)، ص. 36.

- **استراتيجية الأمن القومي حتى عام 2020:**

في ماي 2009 وقع الرئيس الروسي **ميدفيدف** مرسوما بالموافقة على استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي حتى عام 2020، نشر الكريملين هذه الاستراتيجية في 13 ماي 2009 وثيقة تتضمن استبدال مفاهيم الأمن الوطني، الأولويات، التهديدات وضمان الأمن الوطني في مجال الأمن العسكري، الرفاه، الدفاع ،الضمان الاجتماعي، الاقتصادي للمواطنين، العلوم والتكنولوجيا، الرعاية والصحة، التعليم والبيئة، حيث أن هذه الوثيقة الأمنية كانت شاملة لما يتعلق بالأمن الروسي حتى عام 2020،[1] وقد أقر الرئيس **مدفيدف** هذه الوثيقة البعيدة المدى بسبب التغييرات الجوهرية التي يشهدها العالم، والذي لم يعد يلتزم بقواعد القانون الدولي المتعارف عليها، بالإضافة إلى المخاطر الجديدة لذا فالاستراتيجية الجديدة تتميز بالشمولية وتأخذ بعين الاعتبار الظواهر الاجتماعية التي لها علاقة بالأمن القومي الروسي مثل قضايا الطاقة، تأمين الحاجات الاجتماعية والصحية للسكان.

- ✓ **السياسة الخارجية الروسية الحديثة في عهد ميدفيدف:**

يتجلى الاختلاف بعض الشيء في سياسة الرئيس ميدفيدف الخارجية عن سياسة فلاديمير بوتين، حيث نجد أن بوتين متشدد بعض الشيء تجاه عدد من القضايا السياسية والعسكرية، وخصوصا تلك التي تمس الأمن القومي الروسي ومصالح روسيا القومية، نجد أن الرئيس الروسي ميدفيدف يتعامل مع ذلك الوضع بشيء من الليونة السياسية والبرجماتية وهذا ما سير إلى أمرين مهمين على صعيد السياسة الخارجية الروسية الحديثة وهما:

- رغم بعض الشكوك في قدرة ميدفيدف على الخروج من جلباب بوتين، إلا أن روسيا ميدفيدف ومن خلال الواقع قد أكدت عكس ذلك، فالسياسة الخارجية في عهد ميدفيدف اختلفت في بعض جوانبها عما كانت عليه في عهد بوتين، وهو ما ينفي أن بوتين قد اختار ميدفيدف لأنه رجل سهل السيطرة عليه، إذ يطمح بوتين بأن تبقى الأمور تحت سيطرته ويظل الآمر الناهي من خلف الستار.

[1] Mercel de hasss ,op cit,p86.

- التأكيد على ديمقراطية الرئيس بوتين وشخصيته الحكيمة في التعامل مع مكانه الراهن كرئيس للوزراء وليس رئيس للدولة، وبمعنى أخر قدرته على عدم التدخل المباشر والديكتاتوري في الصلاحيات الممنوحة له وتلك الممنوحة لميدفيدف، بالرغم من أن الجميع يعلم بقدرة **بوتين** على الهيمنة على مجريات السياسة الداخلية والخارجية لروسيا، وهذا ما أثر بعض الشيء في السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس ميدفيدف، حيث يوجد هناك نوع من الاضطراب النفسي في أسلوب تعامل روسيا مع بعض الملفات الدولية الحساسة، وخصوصا الملف النووي الإيراني، فتارة تظهر روسيا متشددة من هذا الملف وأقرب وجهة للغرب في نظرها، و تارة أخرى تظهر متشددة في رفضها لأي عقوبات على إيران.[1]

بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية في عهد **ميدفيدف** تميزت بالازدواجية العميقة من جهة وترويج مفهوم النظام العالمي متعدد الأقطاب، من ناحية أخرى قرر الرئيس الروسي **مدفيدف** شن حملة عسكرية ضد جورجيا في أوث2008 وأمر بعد ذلك بإصلاح القوات المسلحة الروسية و تحديث نظم سلاحها. واصل الرئيس المبالغة في التهديدات الموجهة للأمن القومي الروسي و التأكيد على إمكانية استخدام الأسلحة النووية، و هناك سمة محددة للسياسة الخارجية الروسية في هذه الفترة هي الميل إلى استخدام إمدادات موارد الطاقة كأداة سياسية.[2]

✓ جورجيا منطقة نفوذ روسية..... ومحطة بارزة في سياستها الخارجية:

تسعى روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إعادة أمجادها وجمهورياتها السابقة، وتعد جورجيا واحدة من بين الدول التي تسعى روسيا لضمها كمنطقة نفوذ في سياسة روسيا الخارجية في عهد ميدفيدف، ويعود أصل الصراع بين روسيا و جورجيا إلى ما قبل أزمة عام 2008، فبعض المصادر تقول أن **أوستينيا وأبخازيا** هي في الأصل أقاليم روسية ضمها ستالين إلى الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى أن روسيا اتهمت جورجيا في العقد الأخير من هذا القرن بتقديم دعم للجماعات الشيشانية التي

[1] محمد بن سعيد الفطيسي،"أين اختفت روسيا بوتين"، **صحيفة السياسي**، (المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية).

[2] Lukas tichya,"sécurity and foreign policyof dmtry medvedev in the perid 2008-2012",**the journal of military studies**,06.nov.2014.

تتمركز في جورجيا الشرقية لإضعاف روسيا[1]، في يوليو 2008 دخلت الطائرات المقاتلة الروسية المجال الحيوي الجورجي فوق "**أوستينيا الجنوبية**" كرسالة تهديد **لتبلسي**، كما تصاعدت الاشتباكات المتفرقة وتصر روسيا على أنها تقوم فقط بمهمة حفظ السلام في أوستينيا الجنوبية رافضة بذلك القوات الجورجية بأنها تزود الانفصاليين بالأسلحة، عندما اجتاحت القوات الجورجية المناطق الأوستينية ردت موسكو عسكريا على هذا الاجتياح وبعد السيطرة على عاصمة الإقليم، اخترقت القوات الروسية الأراضي الجورجية حتى وصلت إلى نحو 40 ميلا من خط البترول، الذي يصل من باكو **(أذربيجان)** عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، و هو خط يمد الدول الأوروبية بالبترول والغاز ومن ثم فإن تهديد هذا الخط يمثل تهديدا مباشرا للاقتصاد الأوروبي وأحد المصادر الرئيسية للطاقة.

كما اتسعت رقعة المواجهات لتشمل مناطق شاسعة داخل جورجيا وعملت روسيا قبل انسحابها على فرض مناطق عازلة حول **أوستينيا الجنوبية** و**أبخازيا** لتمنع القوات الجورجية من دخولهما، وعلى الرغم من إعلان روسيا عن وقف العمليات العسكرية وفقا للاتفاق الذي أبرم بينهما وبين فرنسا، إلا أن الوجود العسكري الروسي في بعض الموانئ الجورجية لا يزال شاهدا.[2]

وقد أعلن الرئيس "**ديمتري ميدفيدف**" أن روسيا مستعدة للذهاب إلى حد قطع العلاقات مع حلف شمال الأطلسي **(الناتو)**، إذا لم يعد هذا الأخير راغبا في التعاون معها، إن الدول الأعضاء في الحلف في حاجة للتعاون مع روسيا بالدرجة الأولى وليس العكس.

أن موسكو لن تتضرر إذا أقدم الناتو على إيقاف التعاون مع روسيا التي ترى أن العلاقة مع الحلف يجب أن تكون مفيدة و تتسم بطابع الشراكة.[3]

[1] د. م، "روسيا و مواجهة الغرب،" **مجلة البيان**، (مركز البحوث والدراسات، 2014).

[2] د . م، "الأزمة بين روسيا وجورجيا: حرب الأيام الخمسة،" **مجلة المقاتل**، على الرابط: http//www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/georgruss/sec 04.doc.cvt.htm.

[3] نفس المرجع.

✓ تداعيات الأزمة الجورجية على العلاقات الروسية- الدولية:

الموقف الأوروبي: أوروبا التي رفضت عدة طلبات جورجية سابقة لإرسال قوات لحفظ السلام بدلا من القوات الروسية المتواجدة في منطقة النزاع، لن تخاطر بالتدخل المباشر في صالح جورجيا لعدة أسباب منها:

1) الدول الأوروبية ترغب في القيام بدور الوسيط بين الطرفين**(جورجيا و روسيا)**، وقد يتعارض ذلك الدور مع تداخلها المباشر في الأزمة.
2) الدول الأوروبية لا تريد التورط في نزاع عسكري قد يتعارض مع مصالح الكثير من دول الاتحاد.
3) الدول الأوروبية حريصة على عدم استفزاز الجانب الروسي و تصعيد الصراع معه، خاصة وأنها تعتمد بصورة تكاد تكون كلية على مصادر الطاقة الروسية.[1]

الموقف الأمريكي: لقد خلفت الأزمة الجورجية- الروسية تداعيات كبيرة على العلاقات الروسية الأمريكية، حيث تشير هذه الأزمة في جوهرها إلى شكل من أشكال المواجهة بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الإقليمي و الدولي، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن أي مواجهة عسكرية لروسيا تنظر إليها الولايات المتحدة الأمريكية بإيجابية على اعتبار أنها تقلص من قدرة روسيا على استعادة مكانتها الدولية.[2] يمكن القول أن من أبرز الأسباب الغير ظاهرة للأزمة الجورجية بين الغرب و روسيا ليس فقط معركة نفوذ في العالم، و إنما هي معركة لأجل الثروة و الاقتصاد.

✓ ميدفيدف والأزمة المالية العالمية2008:

صرح الرئيس الروسي ديمتري **ميدفيدف** بأن الأزمات التي تعصف بالعالم في عام 2008 في مقدمتها الأزمة المالية وارتفاع أسعار الموارد الطبيعية والغذائية، إضافة إلى الكوارث العالمية يرجع إلى

[1] عصام زيدان، **معركة القوقاز-خلفيات الصراع الجورجي- الروسي وأبعاده، مفكرة الإسلام**، (2015).

[2] سعد السعيدي، "تداعيات الأزمة الروسية -الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية"،**دراسات دولية**،العدد42، ص.91.

السياسة المالية العدوانية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، و أكد أن روسيا هي لاعب أساسي يدرك مسؤولياته وأن دورها في الاقتصاد العالمي ليس قائما بالدرجة الأولى على أطماع إمبريالية.[1]

ويمكن توضيح الإنجازات التي حققها الرئيس **ميدفيدف** طيلة فترة حكمه من بين (2008-2012):

1) ارتفاع الإنتاج الروسي وقبول روسيا في منظمة التجارة العالمية كعضو رقم 154 بعد 18 سنة من المفوضات الشاقة.
2) تجاوز روسيا بنجاح مرحلة تأثرها بتداعيات الأزمة المالية الاقتصادية التي تفجرت في العام 2008.
3) توقيع اتفاق التكامل الاقتصادي الأوراسي واتفاقية تنظيم عمل "**اللجنة الاقتصادية الأوراسية**"، وتدشين خط" **التيار الشمالي**" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر قاع البلطيق بمشاركة الرئيس **ميدفيدف**.

يمكن القول بأن الإنجازات التي حققها **ميدفيدف** هي استمرار ونتائج لسياسة بوتين الذي تم تعيينه مرة ثالثة خلفا **لميدفيدف**[2]، بالإضافة إلى أن **ميدفيدف** كان ومازال يدافع دوما عن عودة روسيا إلى دورها كقوة عظمى عالمية، و هو ما يعني أن السياسة الخارجية الروسية ستظل متشددة كما كانت في عهد بوتين.[3]

[1] وكالة الأخبار،"ميدفيدف: روسيا لاعب دولي أساسي"، **جريدة الثورة**، (سوريا: 2008/06/08).

[2] خالد الحريري،" المشروع الروسي: محاولة لتلمس الخارطة السياسية في المنطقة"، **جريدة خارج السرب**،(2013/11/15)، على الرابط: http//www.kharejalserb.com

[3] محمد فؤاد، روسيا بعد بوتين، **ملفات دولية**، العدد: 44285، (2008).

المبحث الثالث: دراسة حالة الأزمة الأوكرانية

ليس من الغريب أن تحدث انتكاسة بين مختلف القوى الفاعلة في النظام الدولي حول أوكرانيا كنقطة تماس للمصالح من جهة، وكمنطقة تفرض الكثير من الاهتمام من جهة أخرى.

هذه الأزمة التي فتحت فصلا جديدا من الصراعات والمخططات المدارة جيدا حول مسألة أحقية وأسبقية كل طرف في التدخل وإقرار الكلمة الأخيرة، لتطرح الكثير من التساؤلات حول الأسباب الأصيلة الكامنة وراء هذه الأزمة وتدفعنا للبحث عن حقيقة تداعي الأزمة وامتدادها الجغرافي وحتى الأمني والاقتصادي على عدة مستويات، ويمكن الإشارة بداية أن أوكرانيا أعلنت استقلالها في 1991/8/24 عبر الاستفتاء الذي أجري في 1 ديسمبر من السنة نفسها أكد الشعب الأوكراني اختياره الاستقلال قائلا نعم للاستقلال، لينتخب"**ليونيد كرافتشوك**" "**lyounidkraftchok**" أول رئيس لأوكرانيا المستقلة حديثا لتواجه بذلك كثيرا من المهام الصعبة التي كان يجب حلها من خلال الفترة الزمنية القصيرة، حيث كان من اللازم بناء النظام السياسي وكان يجب وضع مبادئ الدولة الحديثة على الأسس القانونية مع إنشاء نظام الأمن القومي والدفاعي وتم اعتماد الدستور الجديد عام1996.

المطلب الأول: أسباب ظهور الأزمة الأوكرانية

إن فكرة الجيوبوليتيكة الأوكرانية يتمركز حول مدى العمق الذي تحتله أوكرانيا عالميا، ولقد تم توظيف مصطلح واسع "**عالمي**" باعتبار أن أوكرانيا على مر السنين حتمت عليها جغرافيتها بأن تكون جزء من روسيا وجزء من أوراسيا، كما أنها تشكل رابط بين الفضاء الأوروبي والفضاء الأوراسي[1]، وعليه يمكن الحديث عن أوكرانيا من خلال التعرض لبطاقة فنية حولها، إذ تقدر مساحتها بـ: 604000 كم^2 ويتجاوز عدد سكانها 45 مليون نسمه، وتصنف كدولة رئاسية برلمانية، كما أنها تتكون من العرقيات التالية: 77% من سكانها أوكرانيون أرثوذكس وكاثوليك، و17% روس، و6% أقليات تترية مسلمه

[1] Daniel Hatton,did the orange revolution change Ukraine's geopolitical position regarding Russi and the west, **University of leeds,polis journal**, vol: 3,winter 2010,p04.

ويهودية[1] فأوكرانيا تعد ثاني أكبر جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، ومن أكبر الدول المصدرة للقمح والممر الوحيد لأنابيب الغاز الروسي إلى أوروبا، وأغلبية مواطنيها في شرقها وجنوبها يعتنقون المذهب الأرثوذوكسي ويتكلمون اللغة الروسية، وتتكامل قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة فيها مع مثيلاتها في روسيا، إذ تعتبر الأخيرة المصدر الرئيسي لتزويد أوكرانيا بالطاقة (غاز ونفط ووقود نووي لمحطة زابوروجيه لتوليد الطاقة الكهربائية)، والمورد الأساسي لاحتياجات الاقتصاد الأوكراني ويعمل في روسيا أكثر من ثلاثة ملايين أوكراني (علماً أن الحد الأدنى للأجور في روسيا هو ضعف مثيله في أوكرانيا)، وبالتالي فهي الشقيقة التوأم لروسيا.[2] وتتمتع أوكرانيا بإمكانيات زراعية إذ شكلت منذ البداية سلة غذائية كبيرة للاتحاد السوفيتي، كما أن موسكو كانت تنظر دائما إليها كما نظر إليها "**هتلر**""**hitler**" في حملته العسكرية على الاتحاد السوفيتي، باعتبارها خزانا زراعيا ضخما قادرا على تحقيق أمن غدائي، ويوضح جدول إنتاج القطاع الزراعي الأوكراني لسنة 2010 ذلك، **(أنظر الملحق رقم(02))**، بالإضافة إلى تطور الناتج الخام المحلي الأوكراني منذ الاستقلال إلى غاية 2010 وإسهامه في القطاع الزراعي، **أنظر الملحق رقم (03)**، كما أنها تشكل إحدى أهم الدول غنى أيضا على صعيد الثروات المعدنية المختلفة، إذ تكتنز الأراضي الأوكرانية ثروات هائلة ترتكز أساسا بشرق البلاد ويشكل الحديد والفحم الحجري والمغنزيوم والألمنيوم أهم هذه الثروات. لقد أسس تواجد كل تلك الثروات المعدنية إلى بناء قاعدة صناعية أوكرانية قوية ومتخصصة في إنتاج الحديد والصلب، حيث بلغ حجم صادراتها من المعادن ما بين عام2004 و2005 ما يعادل 40%.[3]

من خلال هذا التقديم المختصر لإمكانيات أوكرانيا، يمكن المباشرة في التطرق لحقيقة نشوء الأزمة الأوكرانية عبر الوقوف على مختلف الأسباب ورصد أهم المؤشرات الدالة عليها، وحتى نفهم أبعاد الأزمة الأوكرانية لابد لنا من التعرف على أسباب بداية الأزمة الراهنة في أوكرانيا، والتي تعود أصلا لزمن بعيد حيث أن هذا الصراع قديم جديد اجتمعت فيه عدة عوامل ومدركات وما يمكن المباشرة به عرض

[1] سعيد كلباني، "أوكرانيا جذور الأزمة السياسية وأسباب الصراع الحالي،" مدونة الكلباني، على الرابط: **http//www. Medwenet kelbani.com**

[2] رياض الشايب، "أوكرانيا....خطوة هامة على طريق إنهاء الأحادية القطبية،" **جريدة النور**، العدد: 668، (2015).

[3] Janek Uiboupin ,**industrial clusters and regional development in Ukraine:the implication of foreign direct investments and trade** ,working paper ,pan –European institute,2006,p10.

مختلف التحليلات حول الأزمة ومحاولة الوقوف على أهم الدوافع التي من شأنها أن تكون سببا أصيلا في تأزيم الوضع ومن بين تلك التحليلات أنه قبل أن يكون العامل الاقتصادي عاملا مفجرا للوضع فإن للأزمة الأوكرانية أضلاعا ثلاثة، تاريخية، ثقافية وسياسية.[1]

- ✓ **فالجانب التاريخي** ارتبط بالجغرافيا المعقدة لأوكرانيا والتي خلفتها الإمبراطوريات المتعاقبة التي حكمت أوكرانيا وانتهت بحكم الاتحاد السوفيتي، حيث تنقسم أوكرانيا على هذا الأساس إلى:

1) **منطقة الشرق والجنوب:** والتي يسكنها مواطنين من أصول روسية ولها حدود مباشرة مع روسيا والبحر الأسود.
2) **منطقة الوسط والغرب:** الذي يسكنه الأوكران الأصليين وتربطهم حدود مع أوروبا الغربية.

ومنذ القدم يوجد بينهما صراع وتنافس على السلطة والحكم والثروات الطبيعية واللغة وغيرها من القضايا، وفي كل صراع تقوم أصوات تنادي بالانفصال من جديد وتقسيم البلاد لشرق وغرب.[2]

- ✓ أما **الجانب الثقافي** فهو أن جزء من سكان أوكرانيا" الجزء الشرقي" لديهم توجهات روسية ويتقاسمون مع روسيا نفس العادات والتقاليد والعقيدة وحتى اللغة، والجزء الآخر لهم توجهات أوروبية بحكم القرب الجغرافي.

كما يمكن الإشارة **للجانب السياسي** من خلال تسليط الضوء على القطبين المتحكمين في القرار السياسي الأوكراني:

1) **قطب ذو ميول أوروبية:** ويرى في أوروبا وانضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي مستقبلا زاهرا لبلادهم يتمثل في العاصمة الأوكرانية "كييف" ومدن غرب أوكرانيا " لفوف، لوتسك."
2) **قطب ذو ميول روسية:** ويرى أن بلادهم تربطها بروسيا علاقات عرقية ولغوية وتاريخ (خاضوا معا حربهم ضد النازية في الحرب العالمية الثانية فهم شركاء في الدم)، فيرون مستقبل بلادهم

[1] باسمة عطوي،" أزمة أوكرانيا: صراع دولي على نفوذ إقليمي،" **اتحاد المصارف العربية**،العدد410،2015.

[2] هاني صلاح، "الأزمة الأوكرانية...حقائق وخلفيات،" **صحيفة الأمة**، على الرابط:.http//www.aloma. com

مع روسيا ويتمثل هذا التوجه في مدن شرق أوكرانيا وجنوبها" مدن الدنباص، دونتسك، خاركوف."[1]

في حين يوجد تحليل آخر حول الأزمة والذي يعتبر أن جذور الأزمة تعود أساساً إلى الوعد الذي قطعه الرئيس الأمريكي "**جورج بوش**"**Jourj bouch**" الأب لنظيره الروسي "**ميخائيل غورباتشوف**" **Michael gorbatchof**" عقب انهيار جدار برلين، وانتهاء الحرب الباردة في نوفمبر 1989، وهو أن «**الناتو**» لن يتوسع ليضم دول حلف «**وارسو**» السابقة. ولم يتم الوفاء بالوعد فبعد توحيد ألمانيا تم توسيع عضوية الحلف لتشمل ألمانيا الشرقية وجرت المرحلة الأولى من عمليات الالتحاق بالحلف في عام 1999 عندما مُنحت العضوية لكل من جمهورية التشيك، المجر، بولندا، ثم أعقبتها مرحلة ثانية في 2004 بانضمام بلغاريا ، واستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وأخيراً التحقت كل من ألبانيا وكرواتيا في عام 2009. وهذا في حد ذاته وصل بحلف الأطلسي لتشيكوسلوفاكيا الواقعة على تخوم أوكرانيا التي كانت إحدى الدول المكونة للاتحاد السوفيتي حتى عام 1991، وجزء من الإمبراطورية الروسية منذ عام 1793، وحليف روسيا منذ العصور الوسطى. فعلى مدى قرون استقر الروس في أوكرانيا تحت لواء الأنظمة القيصرية والسوفيتية واستغلت روسيا الصلات اللغوية والدينية القديمة في أوكرانيا، لكن بعض القوى الغربية استغلت هذا أيضا بموجب وجود البلاد بين الشرق والغرب، وهو ما اعتبرته روسيا والأوكرانيون المتحدثون بالروسية تدخلا غير مقبول في شؤون البلاد وفسّر بوتين دعم الجمعيات الأهلية الغربية والأمريكية منها بصفة خاصة، للثورة البرتقالية والإشادة بها عام 2004 وهي التي حملت "**تيموشينكو**""**Timochinko**" إلى السلطة بأنه جزء من الحملة التي يرعاها الأمريكيون لتقويض مكانة روسيا في العالم، بدءا بإقصائها من شؤون البلقان، ثم حسم "**الناتو**" منفرداً للحرب في صربيا عام 1999 وهي مناطق حليفة تاريخياً ودينياً وثقافياً لروسيا، ومع وجود أوكرانيا على حدود الحلف

[1] هاني صلاح، مرجع سابق.

الأطلسي، ومع وجود بولندا كمروج كبير لعضوية الحلف أصبح الأمر شديد الحساسية مما يوحي بسعي غربي لتفكيك ما كان يمثله الاتحاد السوفيتي نفسه وقبل هذا الإمبراطورية الروسية.[1]

إن جميع هذه التحليلات ترتبط ارتباطا وثيقا وتصب في فحوى تحليل الخلاف السياسي الحالي في أوكرانيا، منذ الخروج في مظاهرات كانت مطالبها اقتصادية بحتة لتتحول المعارضة إلى صراع سياسي، لتكون الأزمة الأوكرانية ككرة ثلج متدحرجة، تظاهرات فمواجهات مع القوى الأمنية وسقوط قتلى ثم توسع سيطرة المعارضين لحكم الرئيس المقرّب من روسيا "**فيكتور يانوكوفيتش**"" **Victor Yanokovitch**" وصولا إلى عزله وتغير الوجه السياسي للبلد.[2]

في الحادي والعشرين من نوفمبر 2013 خرج المئات من أنصار المعارضة الأوكرانية إلي "**ميدان الاستقلال**" بوسط العاصمة كييف للتظاهر احتجاجا على قرار تجميد المفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، وعلى حين أكد رئيس الوزراء الأوكراني أن قرار التجميد جاء لأسباب اقتصادية بحتة وأن اتفاقية الشراكة بوضعها الحالي ستسبب ضررا كبيرا وتداعيات جسيمة على قطاعات الاقتصاد الأوكراني نتيجة ضعف قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأوروبية، اعتبرت المعارضة أن القرار يعني تخلياً عن نهج التكامل الأوروبي وأنه يوفر أساساً لسحب الثقة من الرئيس الأوكراني" **فيكتور يانوكوفيتش**" وإقالة حكومته باعتبار رفض "**يانوكوفيتش**" توقيع اتفاقية الشراكة يمثل خيانة عظمى، وجريمة ضد الدولة وتجاوز للصلاحيات المخولة للرئيس والحكومة بمقتضى الدستور،[3] ولم تكن هذه الاحتجاجات المستمرة حتى الآن مجرد تظاهرات للتعبير عن الرأي أو حتى الضغط على الحكومة لمراجعة مواقفها والاتجاه غرباً نحو الشراكة الأوروبية، فاستمرار الاحتجاجات واتساع نطاقها وتداخل ما هو داخلي وخارجي فيها يعكس مجموعة من الدلالات الهامة.

---

[1] أحمد دياب، "أوكرانيا...ثورة برتقالية ثانية وحرب باردة جديدة،" **مجلة ثقافة ديمقراطية**، العدد: 52، (2014/03/15).

[2] شبكة الشرق الأوسط للإرسال، "ما أسباب الأزمة في أوكرانيا"؟، (2014/03/5)، على الرابط:

.20%. htmأسباب الأزمة في أوكرانيا.www//http

[3] نورهان الشيخ، "أوكرانيا وصراع الهوية والنفوذ،" **مجلة الأهرام**، على الرابط:

.html.أوكرانيا وصراع الهوية والنفود.www//http

أولا: أن الانقسام الذي أوجدته الثورة البرتقالية في أوكرانيا، مازال حاضراً ويلقي بظلال واضحة على الأوضاع السياسية في أوكرانيا، ففي نهاية عام 2004 ومع الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية بدأت الثورة البرتقالية عندما أُعلن عن فوز رئيس الوزراء آنذاك والرئيس الحالي "**فيكتور يانوكوفيتش**" المقرب من موسكو، إلا أن منافسه الرئيسي زعيم المعارضة آنذاك "فيكتور يوشينكو"" **Victor Yochinko**" صاحب التوجه الغربي والمدعوم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يعترف بالنتيجة وتمسك بفوزه في الانتخابات، واندفع عشرات الآلاف من الأوكرانيين حاملين الأعلام البرتقالية إلى ميدان الاستقلال في العاصمة كييف لتأييد "**يوشينكو**" ليتحول احتجاجهم إلى عصيان مدني شل مؤسسات الدولة. إلا أن" **يوشينكو** الذي وعد المواطنين بتحويل أوكرانيا إلى واحة من الديمقراطية والرخاء الاقتصادي، لم يستطع الوفاء بوعوده وعلى مدى الخمس سنوات التي أعقبت الثورة البرتقالية كانت أوكرانيا رهينة لمواجهات سياسية مستمرة، وانخفض إجمالي الناتج القومي المحلى بنسبة 15% وفقدت العملة الأوكرانية "**الهريفنيا**" أكثر من نصف قيمتها وارتفع مستوى البطالة إلى أكثر من 20% من السكان وتضاعف عدد الأوكرانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وازداد التضخم وتضاعفت أسعار المواد الغذائية عدة مرات، وتفشى الفساد وطال مسؤولين كبار وأصبحت أوكرانيا في مقدمة دول العالم فساداً بعد الصومال، لتتحول الثورة البرتقالية من حلم إلى كابوس. وقد كان ذلك وراء الهزيمة الساحقة التي تلقاها "**يوشينكو**" في الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2010 حيث حصل على أقل من 5% من الأصوات في سابقة هي الأولى من نوعها، فقد انعدمت شعبيته تقريباً بعد خمس سنوات في الرئاسة، في حين فاز "**يانوكوفيتش**" بأعلى الأصوات في الجولتين الأولى والثانية ليصبح رئيساً لأوكرانيا،[1] لتحمل سنة 2010 عودة حزب الأقاليم الموالية لروسيا، بعد أن تمكنت الأخيرة من إسقاط مشروع الثورة البرتقالية التي اندلعت سنة 2004، تلك الثورة التي حملت آمال الشعب الأوكراني بالتخلص من الفساد، وخاصة من البيروقراطية الشيوعية وتحقيق الرفاهية وإنهاء معاناة الشعب من تأثيرات أزمة البطالة وتدني الأجور وتدهور القدرة الشرائية، حيث نجحت روسيا في استعمال سلاح الغاز ضد أوكرانيا الأمر الذي تسبب في تدهور الاقتصاد الأوكراني الذي يعتمد على

[1] نورهان الشيخ، "أوكرانيا وصراع الهوية والنفوذ، مرجع سابق.

82 % من الغاز الروسي في إنعاش اقتصاده،[1] وقد تصور البعض أن وصول "**يانوكوفيتش**" إلى السلطة يعني نهاية "المشروع البرتقالي" في أوكرانيا، إلا أن الأحداث الأخيرة أوضحت أن الانقسام مازال قائماً وأن البرتقاليين يروا مسارا واحدا لاستقرار البلاد وهو في القطيعة مع موسكو والانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي والشراكة مع أوروبا، وقد استطاعوا استمالة قطاعات واسعة من المواطنين مستغلين استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والتي حدد الرئيس الأوكراني" **فيكتور يانوكوفيتش**" ثلاثة أسباب رئيسة لعبت دورا كبيرا في تفاقم الأزمة الاقتصادية وهي ارتفاع سعر الغاز الروسي المورد إلى أوكرانيا، والقروض التي تلقتها البلاد في الفترة ما بين عامي 2008 و2009 من صندوق النقد الدولي والمقرر سدادها عام 2012، إلى جانب الانخفاض الملحوظ في حجم التبادل التجاري مع شركاء كييف الاستراتيجيين المتمثلين في روسيا وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة[2].

ثانيا: أن أوكرانيا لم تستطع بعد حسم هويتها، فهي بحكم موقعها الجغرافي كدولة تماس بين روسيا من ناحية وحلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى تتنازعها هويتان، الأولى أوروبية أطلنطية تمثلها المعارضة الحالية من البرتقاليين القوميين الذين يتركزون في غرب البلاد، والثانية شرقية تؤمن بعضوية العلاقة مع روسيا وأن التوازن في علاقات أوكرانيا الخارجية والتعاون مع روسيا والاتحاد الأوروبي باعتبارهما جوار مباشر وهام لأوكرانيا، هو الخيار الأمثل الذي يحقق المصلحة الوطنية وقد أوضحت الانتخابات الرئاسية لعامي 2004 و2010 أنه لا يوجد ترجيح لأي من الاتجاهين مع التقارب الواضح في الرصيد الشعبي لكليهما، وأن المجتمع الأوكراني لم يحسم أمره بعد بشأن هوية أوكرانيا الدولة والمجتمع.

ثالثا: أن الأزمة الأوكرانية الحالية شأنها شأن أزمة "أوسيتيا الجنوبية" عام 2008 والأزمة السورية تمثل أحد فصول ميلاد النظام الدولي الجديد متعدد القوى. ولا يمكن لأي محلل أو باحث تجاهل دور الصراع الدولي وتدخلات القوى الكبرى في تأجيج الأزمة الداخلية في أوكرانيا.[3]

---

[1] عبد الناصر محمود، "الأزمة الأوكرانية جذورها"،2015/03/19، على الرابط:
http//www.جذورها20%الأوكرانية 20%الأزمة 20%.html

[2] حسين الرواشدة، "الثورة البرتقالية في جولتها الثانية" ،**جريدة الدستور**، العدد: 17131، 2015.

[3] نورهان الشيخ، "أوكرانيا وصراع الهوية والنفوذ"، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الامتداد الخارجي للأزمة الأوكرانية

إن المحرك الرئيسي للتطورات العاصفة للوضع في أوكرانيا هو تراكم المشاكل الداخلية الإثنية والاقتصادية والسياسية إلى جانب التدخل الأجنبي المستديم بالشأن الداخلي الأوكراني ومحاولة كل قوة جر أوكرانيا لصفها، ولعب العامل الخارجي وصراع الدول الكبرى الجيوسياسي دورا كبيرا في إبقاء الأوضاع متوترة.[1] فالمقصود بالامتداد الخارجي للأزمة الأوكرانية هو تجاوز تلك الأزمة حدودها الجغرافية الوطنية إلى الجوار القريب من جهة والمجال الدولي من جهة ثانية، ولعل ذلك الامتداد راجع لعوامل جيوبولتيكية واقتصادية وحتى سياسية تشترك فيها منظومة دولية بأكملها، تتداخل مصالحها وأولوياتها بصورة أو بأخرى في مسار هذا الصراع. وعليه سنحاول رسم خطوط تماس هذا الامتداد من منطلق جغرافي على أساس اقتصادي سياسي، فمن **الناحية الاقتصادية** فإن امتداد الأزمة الأوكرانية يمس بصفة خاصة الدول الأوروبية وروسيا من جهة والعالم بصفة عامة، فعلى الصعيد الأوكراني فإنها تمتلك ثروات زراعية ضخمة و تعد من أكبر مصدري الذرة والقمح في العالم، إذ هناك احتمال كبير لحدوث تغييرات متعلقة بارتفاع الأسعار وتأثر التجارة العالمية و الأوروبية بحركة تجارة الحبوب وإمداداتها، إضافة لوجود عامل الديون التي تعاني منه أوكرانيا فقد كان يمكن للأزمة بأن لا تكون بهذه الحدة لو كانت الحكومة الأوكرانية أكثر راحة فيما يتعلق باستقرارها الاقتصادي،(تعاني الحكومة الأوكرانية من أزمة ديون تقدر بأكثر من 13 مليار دولار لعام 2014 زيادة على 16 مليار دولار ينبغي دفعها قبل نهاية 2015 ويقول المحلل الاقتصادي "**لوبومير ميتوف**""**Lobomir Mitouf**" إن أوكرانيا تحتاج للأموال الآن حتى تتجنب انهيارا كاملا."[2]

أما على **الصعيد الأوروبي** تمثل أوكرانيا رابط مهم بين روسيا وبقية أوروبا وتعتبر أوروبا المنفذ الاقتصادي والطبيعي لروسيا، ونظرا لوجود توترات بين روسيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، وفي حال أقرت الدول الأوروبية عقوبات اقتصادية على روسيا (بريطانيا ضد روسيا، ألمانيا مع روسيا، فرنسا شبه محايدة) فإن التداعيات الاقتصادية ستكون كبيرة على أوروبا خصوصا على صعيد استيراد الغاز الروسي

[1] فالح الحمراني، "الأزمة الأوكرانية في سياق النظام الدولي الجديد،" **مجلة الحوار المتمدن**، العدد: 4385، (2014/3/06).

[2] "خمسة أسباب تشرح خطورة الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد العالمي،" (03/03/2014)،على الرابط:.**http//www.cnnarabic.com**

الذي يغذي 40% من احتياجات السوق الأوروبي من الغاز الطبيعي، وتعتبر ألمانيا البلد الأوروبي الأكثر تعلقا اقتصاديا بروسيا وهي أولى الدول أوروبيا في استيراد الغاز والنفط الروسي.

أما على **الصعيد الروسي** فإن التداعيات الاقتصادية على روسيا ليست بأقل من أوروبا، فروسيا تصدر معظم غازها إلى الغرب حيث يتمركز الاتحاد الأوروبي كأول مستورد لهذا الغاز، وعليه التحرك الجماعي في إطار عقوبات ممنهجة بإمكانه التأثير على اقتصاد روسيا بشكل يقوض من قدرتها في استمرار تبني نفس اللهجة الحادة ويقلص من أدوات الضغط التي تمتلكها.[1]

أما من الناحية السياسية فيمكن أن تفرز الأزمة الأوكرانية تداعيات من خلال توتر العلاقات الروسية–الأمريكية، وتداعيات الأزمة الأوكرانية على الشرق الأوسط ومسألة انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا.

هناك خلاف عميق بين موقف الغرب(دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) من النظام الجديد القائم الآن في أوكرانيا، فالغرب يعترف به كنظام شرعي بينما تعتبره روسيا نظاما غير دستوري جاء نتيجة انقلاب حكومي، وعلى خلفية تباين القراءات للحدث الأوكراني، دخلت العلاقات الروسية–الأمريكية في أزمة حادة غير مسبوقة وأوقفت واشنطن مشاركتها للتحضير لقمة "الثمان الكبرى" المقرر عقدها في مدينة "سوشتي" الروسية، كما أوقفت مباحثات التعاون الاقتصادي والعسكري، وهددت أمريكا روسيا بفرض عقوبات اقتصادية عليها وتجميد ودائع شركائها ومصارفها ومواطنيها وخاصة كبار المسؤولين فيها وعزلها دوليا، ومن ناحية دعا البرلمان الروسي الرئيس "فلاديمير بوتين" بسحب السفير الروسي لدى "واشنطن"[2]، كما أن انهيار العلاقات الروسية– الأمريكية الناجم عن الأزمة الأوكرانية تجسد في ملف الأزمة السورية، إذ أن موقف روسيا مع النظام واستخدام "**الفيتو**" في مجلس الأمن كورقة ضغط دفعت بأمريكا إلى إعادة صياغة سياساتها وتكييفها مع الوضع الراهن، باعتبار أن روسيا تسعى لانتهاج مقاربة قد تمكنها من زيادة الضغط على الغرب وتساعد في الوقت نفسه على تقوية حكومة من الممكن أن تصبح حليفا حقيقيا في منطقة استراتيجية، وقد يؤدي ذلك أيضا إلى تعقيد العلاقات المضطربة بين

[1] جاسم عجاقة، "التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية"، **جريدة الجمهورية**، على الرابط: http//www.Joumhouria.20%.com

[2] فالح الحمراني، مرجع سابق.

موسكو والمملكة العربية السعودية، كما قد تؤثر تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية-الإيرانية، إذ أن موسكو تحاول استمالة إيران من خلال اقتراح تعزيز التعاون الاستراتيجي معها والصراع بين موسكو وواشنطن، قد يسرع من وتيرة هذا التعاون على الصعيد المؤسسي نظرا لوجود حسابات مصلحية في المنطقة لكلا الطرفين. أما قضية انفصال أوكرانيا عن القرم فلقد تحولت احتجاجات أوكرانيا عن هدف الشراكة الاقتصادية مع أوروبا إلى أهداف سياسية، فباتت أوسع من مجرد توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث جاء وصول الموالين للغرب إلى سدة الحكم وعزلهم الرئيس "**فيكتور يانوكوفيتش**" وجميع رموز نظامه الموالين لموسكو ليؤذن بتغيير نظام الحكم وقواعد اللعبة السياسية في أوكرانيا والمنطقة برمتها، الأمر الذي جعل من الأزمة الأوكرانية ليست مجرد "أزمة نظام" بل "أزمة دولية" كبيرة بين فرقين دوليين – روسيا من جهة والغرب من جهة أخرى- تهدد بإعادة أجواء الحرب الباردة إلى المشهد العالمي، لاسيما بعد أن شهد إقليم شبه جزيرة القرم جنوب أوكرانيا خلال الأسابيع الماضية، تدخلاً عسكريًا روسيًا ترافق مع "حراك" أو تحريك حثيث نحو انفصال القرم عن أوكرانيا، وانتهى بضمه إلى روسيا[1]، وتتهم أوكرانيا روسيا بغزو القرم فيما تقول موسكو إن الحكومة الأوكرانية الجديدة فاقدة للشرعية وتشكل تهديدا لسكان القرم من ذوي الأصول الروسية، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة باختصار لأسطول البحر الأسود الروسي، إذ يقع ميناء "**سباستوبول**" على الساحل الجنوبي لشبه جزيرة القرم، وهو مقر أسطول البحر الأسود الروسي الذي يضم الآلاف من عناصر القوة البحرية، وكان الرئيس الأوكراني الموالي للغرب "فيكتور يوشنكو" قد أثار مخاوف موسكو عندما أعلن في عام 2009 أن على روسيا إخلاء قاعدتها البحرية في" **سباستوبول**" بحلول عام 2017، ولكن الرئيس فيكتور يانوكوفيتش" (الذي أطيح به مؤخرا) قرر بعد انتخابه عام 2010 بتمديد مدة بقاء الأسطول الروسي في الميناء لغاية عام 2042، وتخشى روسيا الآن أن تعمد السلطات الأوكرانية الجديدة إلى طرد الأسطول مجددا.[2] و توضح خريطة موقع شبه جزيرة القرم وميناء سباستوبول ذلك، **(أنظر الملحق رقم (04))**.

[1] محمد صفوان جولاق، **أوكرانيا وانفصال القرم: الواقع والمآل**،(د.ب.ن: مركز الجزيرة للدراسات،2014/03/20).

[2] "نبذة عن شبه جزيرة القرم"، على الرابط: **http// www.BBC Arabic.htm.**

استنتاجات:

- تعبر السياسة الخارجية للدول عن مصالح دائمة، وغالبا ما تمزج بين عنصر الاستمرار وعنصر التغير.
- تحكم كل من السياسة الخارجية والسياسة الداخلية علاقة تداخل وتكامل.
- تتحكم في السياسة الخارجية مجموعة من المحددات المادية الداخلية والخارجية، تساهم في رسم توجهات معينة دون غيرها.
- تؤثر نزعة صانع القرار وقيمه العقائدية في صياغة سياسة خارجية تترجم منظوره الخاص.
- الأزمة الأوكرانية شبكة متداخلة لمصالح متقاطعة لقوى فاعلة، تجسد فعليا لعبة الشطرنج الكبرى.
- استطاعت روسيا إعادة هيبتها وتأكيد مكانتها العالمية من خلال تعاملها ببراجماتية مع مختلف القضايا الدولية الراهنة.
- إرجاع مكانة روسيا كدولة كبرى من خلال إحداث العديد من الإصلاحات الداخلية وتحسين الأوضاع الاقتصادية.
- تمكنت روسيا من تجاوز العديد من الأزمات العالمية، خاصة منها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام2008.
- الموقع الاستراتيجي والأهمية الاقتصادية لأوكرانيا جعلتها محط أنظار وصراع القوى الكبرى.
- تأكيد روسيا حماية أقلياتها المتواجدة في جمهورياتها السابقة، خاصة منها التي تتحدث اللغة الروسية والمتمركزة في شرق أوكرانيا يمهد لشرعية التدخل العسكري لأغراض إنسانية.

الفصل الثاني

تمثل الجغرافيا المسرح الذي تصادمت عليه الأمم طوال التاريخ، خاصة أنها تحدد رؤى ومصالح الدول، وتعد الأزمة الأوكرانية محورا مهما في الصراع الدائر بين القوى الكبرى، لما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيواستراتيجية وما تزخر به من ثروات طبيعية جعلتها محط أنظار وتنافس الدول، فمن جهة تعتبرها روسيا "حديقتها الخلفية" و"مجال نفوذها" إذ تحذر من أي مناورة أو افتعال للذرائع من شأنه المساس بأحقيتها في جوارها القريب، ومن جهة أخرى تقوم الدول الغربية بتهديد روسيا بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية محاولة بذلك إضعافها في المنطقة. لتشمل انعكاسات هذا الصراع كل الدول التي لها صلة مباشرة بالأزمة، ما جعل مصير الدولة الأوكرانية مفتوح النهاية.

المبحث الأول: الدور الإقليمي الجديد لروسيا

أضحت منطقة أوراسيا منطقة غير مستقرة من حيث طبيعة الأوضاع والمصالح والأولويات التي رفعت من حدة التحركات وسرعت من ردة فعل مختلف القوى التي لها نقاط تماس فيها، فقد صرح المتشائمون بأن جولة الصراع الدولي التي تجددت حول أوكرانيا تعتبر " أخطر أزمة تواجهها أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة "، على حد قول الأمين العام لحلف الناتو "**أندرس فوج راسموسن**"" **Andres foug rasmsoun**" بأن روسيا تحاول " إعادة تشكيل الحدود في العالم " كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "**هيلاري كلينتون**""**Hilary klintoun**" وهي التصريحات التي أعلن مثلها كلا من وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وهو ما ينذر بنشوب صراع دولي كبير في منطقة أوراسيا بين روسيا من جانب والغرب من جانب أخر إذا استمرت روسيا في انتهاج سلوكياتها العدوانية تجاه جيرانها، من جانب آخر يرى المتفائلون بأن الأزمة الراهنة لا تتعدى كونها أزمة عادية بين القوى الكبرى لا يجب تهويل تداعياتها وعواقبها على الأمن والاستقرار الدولي والإقليمي في أوروبا، وذلك لأن أوكرانيا لا تمثل مصلحة حيوية بالنسبة للغرب أو للولايات المتحدة، وإن كانت كذلك بالنسبة لروسيا وهو ما سيجعل القوى الغربية (والأمريكية تحديداً) أكثر ميلا للقبول بحلول دبلوماسية وسلمية لهذه الأزمة بصورة تحول دون تصعيدها.

المطلب الأول: الأزمة الأوكرانية محور اهتمام السياسة الخارجية الروسية

يقول المحلل الجيوبوليتيكي "**هارولد ماكيندر**" "**Harold makinder**" من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، ومن يحكم منطقة القلب يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم كله."[1] من خلال هذا المنطلق تراهن روسيا على موقعها وجوارها القريب وتسعى للامتداد ومواجهة كل محاولات التطويق والمحاصرة الجغرافية كانت أو الاقتصادية، فبرغم الاعتقادات التي سادت في الأوساط السياسية إبان انهيار الاتحاد السوفيتي بأن روسيا لم تعد قطبا في النظام الدولي، ولا حتى دولة مؤثرة فيه فإن معطيات الواقع الدولي دائما ما تفرض تحديات جديدة من شأنها أن تجعل الجميع يعيد النظر في ثوابثه ومعتقداته، فثمة حقائق موضوعية ومعطيات جيوسياسية لا تنال منها متغيرات الزمن.[2] فقد صاحب مجيء "**فلاديمير بوتين**" إلى السلطة تبني توجهات جديدة في السياسة الخارجية الروسية

[1] أحمد علو، "الأزمات والتطورات في العلاقات الدولية خلال عام 2014"،**مجلة الجيش**، العدد: 355، (2015).
[2] باسم راشد، مرجع سابق، ص ص.21-23.

تسعى إلى إعادة إحياء الدور الروسي في النظام الدولي من جديد، وتكمن فاعلية الدور الروسي في استعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى علاقة متكافئة بين ندين وشريكين على قدر من المساواة في إطار نظام متعدد الأقطاب(سعي روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى)، و أمام هذه الطموحات والتوجهات نجد أنفسنا أمام أزمات ما هي إلا تفاصيل في خارطة استراتيجية كبرى للدول اللاعبة، وأمام فضاء أوراسي* تتشابك فيه المصالح وتتصاعد حدة الأزمات.[1]

ومن أهم الأزمات الراهنة التي تتخبط في هذا الفضاء الأزمة الأوكرانية، تلك الأزمة التي يقف خلفها قوى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بما يحدث على الصعيد الداخلي والخارجي، ومن بين تلك القوة روسيا الاتحادية التي تراهن على أوكرانيا ليس فقط كدولة ولكن كتحدي حقيقي واختبار لمدى قدرتها على الدفاع أو الهجوم، التوسع أو الانكماش، لتفصح الأزمة الراهنة في أوكرانيا عن طبيعة المعضلات الجيوسياسية المستجدة في عصر ما بعد الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتؤكد بأن روسيا ترتكز في مقاربتها للمسألة الأوكرانية إلى حسابات جيوسياسية تتصل بمستقبل دورها الدولي ومكانتها كقوة كبرى، وهي تمتلك عدد كبيرا من أوراق الضغط السياسي والاقتصادي التي تجعل من تحول أوكرانيا إلى قوة مناوئة أمرا لا يمكن تصوره مبدئيا.[2]

وتكمن الأهمية التي تعنيها أوكرانيا لروسيا انطلاقا من كونها تمثل عمقا استراتيجيا أمنيا لروسيا أي منطقة نفوذ، فالأرض بينها وبين روسيا متصلة حدوديا وجغرافيا وحتى سكانيا في بعض المناطق مما يجعل منها مشكلة أساسية لموسكو في حال توجهها نحو أوروبا "سياسيا" أو "اقتصاديا"، وفي ذات الوقت

---

[1] جنان العلي،"الأوراسية الروسية والأوراسية الأمريكية،" **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد: 134، (2013).

***أوراسيا:** هي ليست منطقة محددة جغرافيا وحسب، لقد باتت ايدولوجياً تجتاح روسيا، وصارت " **موضة**" فكرية تجمع حولها الراغبين بتحدي الهيمنة الأمريكية في العالم، والذين لم ينسوا قط الإمبراطورية القيصرية، وأمجاد الاتحاد السوفيتي القوة الثانية المناوئة للقوة الأمريكية. ويمكن القول أيضاً أن الأوراسية باتت مشروعاً وهي أحد اتجاهات الفكر الاجتماعي والسياسي في روسيا وفي جمهوريات آسيا الوسطى، واللافت أن نشأة الفكر الأوراسي، يعود إلى العام 1944 إلى أستاذ أمريكي في العلاقات الدولية في جامعة "ييل" الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية، يدعى "**نيكولاس سبيكمان**"" **Nickolas speakma**"، وقد قسّم الجغرافيا الأوراسية إلى قلب قاري هو روسيا، ولها امتداد بري يتجاوز 17 مليون كلم^2، وإلى هلال كبير من الدول الساحلية، وتشمل كل أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق وآسيا الوسطى، وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا، وكل هذه الدول لها مكانتها الجيوسياسية، ولديها إمكانات اقتصادية مهمة. ومنذ الحرب العالمية الثانية، وفي المنظور الاستراتيجي، تشكل المنطقة الأوراسية " منطقة الارتطام" في تنافس القوى الدولية الكبرى للسيطرة والهيمنة على العالم.

[2] عبد الجليل المرهون، "مسار جديد للأزمة الأوكرانية،" **جريدة الرياض**، العدد: 116867، (2014) .

فإن أوكرانيا تشكل بوابة روسيا على البحر الأسود وهذه مسألة مهمة جدا من الناحيتين العسكرية والتجارية لروسيا. وتقول المصادر الدبلوماسية المحايدة في موسكو إن روسيا تستخدم دول الاتحاد السوفيتي القديم كمنطقة امتداد وعمق استراتيجي وعسكري لها وفي المقابل تضغط الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي على نفس الدول من اجل أن تبقى ليبرالية ديمقراطية وتخرج من العباءة الاشتراكية مثلما حصل في رومانيا وجورجيا من قبل، وأوكرانيا حاليا.[1]

كما أنه من منطلق استراتيجي، جيوسياسي، اقتصادي ولوجستي، تعد أوكرانيا خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري لها تماماً كما حصل في الحرب العالمية الثانية عندما اتخذ الألمان من أوكرانيا قاعدة لبدء قصف "**ستالينغراد**".و تتمثل الأهمية الجيوسياسية في أنها بوابة للنفوذ الروسي في أوروبا وطريق إمداد الغاز الروسي إليها مثلاً، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتخذ السوفيات من أوكرانيا مركزاً لامتداد نفوذهم السياسي نحو رومانيا وهنغاريا. ولا تقل الأهمية الاقتصادية واللوجستية عما سبق، فالاقتصاد الروسي يعتمد على أوكرانيا من خلال عائدات الغاز وفي مجال الإنتاج الزراعي، كذلك تعد الموانئ الأوكرانية في "**أوديسا**" و"**سباستبول**" ركيزة دعم خط التجارة الروسي، إذ تسمح هذه الموانئ للسفن التجارية وللأسطول العسكري الروسي بوجودها في البحر الأسود والعبور منه إلى المياه الدافئة، وعليه ترى روسيا أن أي زعزعة للأمن في أوكرانيا هي تهديد مباشر لأمنها القومي، وأن أي دعم خارجي للمعارضة الأوكرانية يعد جزءا من المشروع الأميركي الهادف إلى محاصرة روسيا،[2] كما تعكس علاقات التبادل التجاري والاقتصادي بين روسيا وأوكرانيا وما يسمى "**بالشرعية السوفياتية** "the soviet legacy"، فقد عمد السوفيات إلى خلق علاقات تبعية متبادلة بين روسيا وأوكرانيا إلى الحد الذي جعل من الصعب على كلتا الدولتين حتى بعد استقلالهما الانفصال عن بعضهما اقتصاديا وتجاريا، فرغم كافة العوامل الثقافية والسياسية التي تدفع باتجاه التنازع وفك الارتباط بين الدولتين، فروسيا الفيدرالية لازالت سوقا تقليدية للصادرات الأوكرانية في مجال الفلاحة، الهندسة الميكانيكية والمعادن، كما أن أوكرانيا تعتمد بشكل شبه مطلق على روسيا في مجال النفط والغاز.[3]

---

[1] "أوكرانيا في مصيدة حرب باردة جديدة بين الشرق الروسي والغرب الأوروبي الأمريكي"، موقع الأمن والدفاع العربي 2014، على الرابط:.**http//www.sadarabia.com**

[2] حمزة حبول، "أوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية،" **مجلة الأخبار**، العدد: 2233، (2014).

[3] Nataliya Blyakhaa ,"Russian Foreign Direct Investment in Ukraine",**research papers**,pan-European Institue,2009,p3.

إن وجود مجموعة من الاعتبارات تجعل من الأزمة الأوكرانية تدخل ضمن أولويات السياسة الخارجية وتفرض على روسيا اتخاذ خيارات صعبة وجريئة، فقد حاولت السياسية الخارجية الروسية في العقد الماضي استرجاع كييف إلى مجال نفوذها ولكن نجاحها في ذلك كان محدودًا، وفي عام 2004 حاول الكرملين إجبار أوكرانيا على قبول رئيس وزراء صديق له خلفًا "**الليونيد كوتشما**"" **Leoned koutchma**"، ومع ذلك فقد أشعلت الانتخابات –"التي تم تزييفها" وأتت "**بفيكتور يانوكوفتش**"– الثورة البرتقالية –التي أدت إلى إعادة الانتخابات ومن ثم اختيار "**فيكتور يوتشينكو**" ذو التوجهات الغربية، وفي عام 2013، وبينما كانت أوكرانيا تحضّر نفسها لتوقيع اتفاقية صداقة وتجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، استخدمت روسيا سلسلة من التكتيكات العسكرية القوية والإغراءات بهدف ثني كييف عن تطوير علاقات أكثر قربًا من بروكسل، وبرغم أن أوكرانيا لانت في نوفمبر 2013 لضغط روسيا وتخلت عن خططها لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة الشاملة مع الاتحاد الأوروبي، فإن تكتيكات موسكو العدائية أدت إلى أكبر موجة احتجاجات منذ الثورة البرتقالية (2004)، وأجبرت في النهاية الرئيس **فيكتور يانوكوفيتش** على المغادرة، ليكون لروسيا بذلك يدا في حدوث هذه الاضطرابات والتصعيدات.[1]هنا تجدر الإشارة إلى أن روسيا لا ترضى أن يكون للغرب نفوذ في "حديقتها الخلفية"، على اعتبار أنه تهديد لها ولذلك وقفت بالمرصاد أمام محاولات الغرب في نصب قواعد الدفاع الصاروخي على الأراضي الأوكرانية أثناء حكم البرتقاليين. لقد عملت روسيا على إفشال نظام الحكم البرتقالي، مستخدمة جميع وسائل الضغط عليه وعلى الغرب، بخاصة إيقاف إمدادات الغاز ثم رفع أسعاره، مما أدى إلى خنق الاقتصاد المحلي .وعليه نجحت روسيا إلى حد كبير بالإبقاء على أوكرانيا في معسكرها، وتكلل نجاحها بعودة الموالين لها إلى الحكم عام 2010 ثم بتمديد بقاء أسطولها العسكري على الشواطئ الأوكرانية في البحر الأسود حتى العام 2042، كما يعتبر أن ما قدمته مؤخرا من تنازلات ودعم يضمن بقاء أوكرانيا إلى صفها لسنوات عدة،[2] لتحمل روسيا الأزمة الأوكرانية في دلالات تطلعاتها على المستوى الإقليمي والدولي وتنتقل من الدعوة إلى "عالم متعدد الأقطاب"، في النصف الثاني من التسعينيات، إلى التركيز على مفهوم "تعددية القوى

[1] جورج فيشان، ،**أوكرانيا والقرم، في السياسة الروسية**، تر: محمود الحرثاني، (د.ب.ن: مركز الجزيرة للدراسات،2014).

[2] إبراهيم أبو جابر، "الثورة الأوكرانية ولعبة الإرادات بين الدول العظمى"،2014، على الرابط:-**http://derasat.ara star.com/full.php?ID=1023#.vvxzvvkbtiu**

الموجهة" كمحدد لسياستها الخارجية، في إطار التنافس مع الغرب والسير باتجاه تعاون أوثق مع دول آسيا[1].

المطلب الثاني: القوة العسكرية خيارات روسية لحل الأزمة

منذ أن قامت الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام2004 اتخذت روسيا موقفا مناهضا للنخبة الجديدة في أوكرانيا، واعتبرت وصول المعارضة للسلطة بمثابة تعدي صارخ على نفوذها وخطرا على بسط نفوذها وسيطرتها على الدول المحيطة بها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، لذا فقد شهدت العلاقات الروسية – الأوكرانية توترا ملحوظا طيلة السنوات الأربع الماضية، وهو ما أشار إليه الرئيس الروسي "**ديمتري ميدفيدف**" في رسالة إلى نظيره الأوكراني "**فيكتور يوشينكو**"، تضمنت نقاطا محددة تعتبرها موسكو أسبابا أساسية لتدهور العلاقات بين البلدين، **أولها:**أن أوكرانيا كانت إحدى مصادر تزويد جورجيا بالأسلحة، **ثانيها:** مساعي القيادة الأوكرانية لضم أوكرانيا لعضوية حلف الناتو، خلافا لإرادة الشعب الأوكراني، **ثالثها:** اعتبار "**ميدفيدف**" أن القيادة الأوكرانية تعمل على تعقيد وإعاقة عمل أسطول البحر الأسود الروسي في ميناء"سيفاستوبول" الأوكراني،[2] ليتجسد التوتر مرة ثانية فيما يخص الخلافات السياسية والاقتصادية الناجمة عن عدم توقيع اتفاقية التقارب الأوروبي من طرف الرئيس الأوكراني "**يانوكوفيتش**" بعد أن تولى الحكم عام2010 من جديد والانقلاب الحاصل ضده، لتطرح تلك الخطوة من جديد حقيقة صراعات وانقسامات داخلية وخارجية تضع أوكرانيا بين مد وجزر.

فالحديث عن عدم نجاعة الحلول الدبلوماسية تجاه الأزمة الأوكرانية وعدم توصل الأطراف المتنازعة (روسيا الاتحادية، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) لاتفاق حول مسار مشترك يجنبهم مزيدا من التصعيد والتداعيات لهذه الأزمة، وعليه فوضع موسكو للخيار العسكري على الطاولة في تعاطيها مع تطورات الأزمة الأوكرانية، وما قابله من ردود فعل غاضبة صدرت عن دول حلف الناتو، أثار تكهنات لدى البعض باحتمال حصول مواجهة عسكرية بين الجانبين(روسيا وأوكرانيا).[3]

---

[1] فيتاي نومكن، **العلاقات الروسية مع أوروبا**،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2006).

[2] عمرو عبد العاطي، "أوكرانيا وجورجيا في منطقة الجوار،" **مجلة السياسة الدولية**،العدد178، 2014،ص.94.

[3]عامر راشد، "بين تهديد روسيا بالتدخل العسكري في أوكرانيا وتنفيذه"، الجزيرة نت، 2014،على الرابط/**http//www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/3**

فروسيا تحاول استعادة زمام المبادرة بعدما اعتبر كثير من المحللين والمراقبين أن هزيمة دبلوماسية قاسية لحقت بها جراء سقوط نظام حكم حليفها "**فيكتور يانوكوفيتش**"، بينما تحاول الولايات المتحدة ودول الناتو لجم الاندفاع الروسي، وحماية نظام الحكم الجديد في كييف بأقل الخسائر، ولا شك أن خروج أوكرانيا من الفلك الروسي، وتحول نظامها السياسي الجديد إلى خصم حليف للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، سيشكل هزيمة جيوسياسية من الصعب الاعتقاد بأن روسيا تستسلم لها بسهولة، إذ تنظر موسكو إلى التطورات العاصفة في كييف وتداعياتها باعتبارها تهديدا مباشرا للمصالح الحيوية الروسية العليا وللأمن القومي الروسي ومن جملة المخاوف المباشرة التي أثارت حساسية بالغة لدى "الكرملين" الخشية من أن تندفع كييف نحو إلغاء "اتفاقية خاركوف" الموقعة بين الرئيس" فلاديمير بوتين" والرئيس الأوكراني المقال "**يانوكوفيتش**" بخصوص تمديد وجود القاعدة البحرية الروسية في ميناء "سيفاستبول" في شبه جزيرة القرم من عام 1917 حتى عام 2042، مقابل مساعدات اقتصادية تقدمها روسيا لأوكرانيا، منها خفض في أسعار الغاز،[1] لتقوم روسيا بتحركات عسكرية في شبه جزيرة القرم، إذ أرسل الاتحاد الروسي قوة عسكرية محدودة إلى شبه جزيرة القرم لكنها مؤثرة وحاسمة، وكان استخدام القوة هذا مدبرًا رغم أنه قد بدأ وكأنه مفاجئ وغير متوقع للوهلة الأولى إذ تم الإعداد له وتنفيذه بإحكام، حيث سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم دون إراقة للدماء وذلك لأنها استخدمت قواتها المتمركزة أصلاً في المنطقة، مدعومةً من ميليشيات محلية وتعزيزات من روسيا، وتم عزل القوات الأوكرانية وحصارها في أماكنها وحوصر الأسطول الأوكراني في قاعدته الرئيسية في شبه الجزيرة وذلك بعد أن أغرق الأسطول الروسي سفينتين خارج الخدمة بالقرب من ميناء "نوفوزيرن" وسيطرة القوات الروسية على البنية التحتية الحيوية دون معارضة، واستبدلت بأجهزة السلطات الأوكرانية أجهزة أخرى موالية لموسكو.[2]

كان هدف الكرملين المباشر هو فصل القرم عن بقية أوكرانيا بأسرع وقت وعنف ممكنين من أجل تسهيل ضمه لروسيا، كما أن الاستفتاء الذي جرى في 16 مارس2014 جعل الضم حتميًا، ويعتبر ضم القرم لروسيا جزءًا من استراتيجية ذات أمد أطول تهدف إلى تحجيم السيادة الأوكرانية وتفكيك التكامل

[1] عامر راشد، مرجع سابق.

[2] S. **Webb and D. Gayle**, "Vladimir Putin scuttles his own nav vessels from leaving port as Crimeans face referendum on whethert y warship in Black Sea to block Ukrainian o join Russia",Daily Mail, March 6,at available: **http://www.dailymail.co.uk/news/article-2574567/EU-leaders-hold-emergency-summit-discuss-response-Russias-Crimean-invasion-ousted-Ukrainian-president-Yanukovych-assets-frozen-alleged-embezzling.html** (accessed March 10, 2014).

الجغرافي، فبضم القرم تشجّع روسيا شرقَ أوكرانيا الذي تسوده من الناحية الطبوغرافية مجموعةٌ عرقيةٌ روسية على أن يطالب بالاستقلال أو وضع خاص داخل أوكرانيا، وفي النهاية ربما تصل أوكرانيا إلى مرحلة الدولة الفيدرالية، بحيث يكون شرقها أقرب إلى روسيا وغربها منجذبًا نحو الناتو والاتحاد الأوروبي ومع ذلك فحتى لو وافقت أوكرانيا على أن تكون دولة فيدرالية هشة ومتوترة فليس هناك ضمان بأن روسيا ستحترم أية ترتيبات على المدى البعيد. وهناك هدف ثانوي لتحركات روسيا في القرم وهو إسقاط حكومة "**أرسيني ياتسينيوك**"" **Arsuni yatsunyouk**"، ويراهن الكرملين على أن الحكومة الجديدة في كييف لن تستطيع تجنب تمزق مناطقها على المدى البعيد، ففي حين تواجهها مشكلة ضم القرم ودعوات للاستقلال من طرف شرق البلاد، فإن الحكومة الهشة التي يقودها "**ياتسينيوك**" يمكن أن تنهار وتستبدل بها حكومة جديدة تكون أكثر انفتاحًا على روسيا وتلبي مطالبها وتراعي مصالحها،[1] ونوضح في ذلك التحكم الروسي على شبه جزيرة القرم، **(أنظر الملحق رقم(05))**.

إن غزو روسيا لشبه جزيرة القرم وضمها هو جزء من استراتيجية أوسع من أجل السيطرة على "جوارها القريب" والتحكم فيه، وينظر إلى سيطرة الكرملين على دول الاتحاد السوفيتي السابق على أنه مفتاح لاستعادة مكانة روسيا كقوة عظمى بنفس مستوى الغرب إضافة إلى ذلك، تربط أوكرانيا روسيا مع الغرب عبر شبكة أنابيب الغاز الخاصة بها، بينما تقف كحاجز جيوسياسي بين أوروبا الغربية والكرملين ومع ذلك فإن سلوك روسيا الدولي يثير أسئلة حول مكانتها كمساهم مسؤول في المنظومة الدولية كما أنه يهدد الأمن الأوروبي،[2] ومن خلال هذا التهديد نلاحظ إشارات متضاربة ترسلها مختلف الدول المعارضة للتدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم، إذ يرى العديد من الخبراء أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا الذي قرره الرئيس "فلاديمير بوتين" يمكن أن يكلف روسيا غاليًا سواء على الصعيد الدبلوماسي أو الاقتصادي.

كما صرح "**ألكسي مالاشينكو**""**Alex malchounkou**" الباحث في مركز" كارنيجي" في موسكو "إنها أخطر أزمة بين روسيا والغرب منذ تولي بوتين السلطة، فقد تتعرض روسيا الأن لعزلة تامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي أسوأ بكثير مما كانت عليه بعد غزو أفغانستان. من جانبها قالت الخبيرة

[1] I. Krastev "Russian Revisionism: Putin's Plan for Overturning European Order", **Foreign Affairs**, March 3, at available:http://www.foreignaffairs.com/articles/140990/ivan-krastev/russian-revisionism (accessed March 10, 2014).

[2] جورج فيشان، مرجع السابق.

السياسية "**ماريا ليبمان**""**Maryalbman**" كل السيناريوهات مطروحة بما فيها سيناريو التصعيد العسكري فالهدف الرئيسي لبوتين هو أن يظهر أن روسيا لا تتخلى عن مواقفها والنتيجة أزمة ذات عواقب بالغة الخطورة"،[1] وكان وزير الخارجية الأميركي "**جون كيري**""**Joen kuri**" ندد بـ"احتلال" روسيا لشبه جزيرة القرم وحذر الكرملين من أن "مجموعة الثماني ومجموعات أخرى على استعداد للذهاب حتى النهاية من اجل عزل روسيا بسبب هذا الغزو. وهي على استعداد لفرض عقوبات ولعزل روسيا اقتصاديا"، ليتم طرح تساؤل رئيسي بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم(بعد مسارعة مجلس الشيوخ الروسي بتفويض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين –بطلب منه– بـ"استخدام القوات المسلحة الروسية حتى عودة الاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى شبه جزيرة القرم" وفقا لما جاء في نص التفويض.)[2]، هل التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وارد بعد حسم مسألة القرم؟

ولإثبات جدية التلويح بخيار التدخل العسكري في أوكرانيا، أمر الرئيس الروسي بإجراء مناورات عسكرية هي الأضخم، أشرف "بوتين" شخصيا على المرحلة الأخيرة منها، وشاركت فيها وحدات من قوات المنطقتين العسكريتين الغربية والمركزية، تشكل كما ذكرت وسائل الإعلام الروسية سدس أفراد الجيش الروسي، وحوالي تسعين طائرة و120 مروحية قتالية و880 دبابة وثمانين قطعة بحرية، وتؤكد كل المؤشرات والتحليلات أن هذه المناورات تأتي في سياق الضغوط التي تمارسها موسكو على نظام الحكم الجديد في كييف، رغم نفي وزير الدفاع الروسي "**سيرغي شويغو**""**Surgu chougou**" صلتها بالوضع الناشئ في الجارة أوكرانيا بعد الإطاحة بالرئيس "يانوكوفيتش،"[3] غير أن تلويح موسكو باستخدام القوة، واستعراض قدراتها العسكرية لا يجب النظر إليه كمؤشر على أن روسيا ماضية فعلا نحو تدخل عسكري واسع في أوكرانيا،(وهذا ما أشار إليه السفير الروسي لدى الأمم المتحدة "**فيتالي تشوركين**"" **Futali**

[1] أ.ف.ب، "روسيا قد تدفع غاليا ثمن التدخل العسكري في أوكرانيا،" العدد: 4670، (2014)، على الرابط:
http//www.elaph.com/Web/News/2014/3/882778.htm

[2] عصام نجاح، "الأزمة الأوكرانية بعد التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم"، برنامج بلا قيود، الجزء الأول من حلقة الأحد بتاريخ 2مارس2014 على الرابط **https://www.youtube.com/watch?v=5mWFXVmbnf0**

[3] عامر راشد، مرجع السابق.

tchourkine"، الذي ذهب إلى أن الغرب يفتعل التوتر في المنطقة و أن روسيا لا تريد الحرب وكذلك الروس.)[1] وذلك للعديد من الأسباب:

أولا: أوراق الضغط الروسية غير العسكرية: إن من شأن أي تدخل عسكري روسي واسع النطاق في أوكرانيا أن يحرق أوراق القوة غير العسكرية التي تمتلكها موسكو، (وهذا ما دفع برئيس مجلس النواب الروسي "الدوما" "**سيرغي نارشكين**""**Surgu narchkune**" أن تدخل الجيش الروسي في أوكرانيا ليس ضروريا حتى الآن مضيفا أن القرار الذي اتخذه المجلس الاتحادي يمنحنا هذا الحق ويمكننا استخدامه عند الضرورة لكنه ليس ضروريا حتى الآن.)[2] إذ تستطيع من خلالها الضغط على عصب السلطة الجديدة في كييف وإرهاقها سياسيا واقتصاديا وأمنيا، لاسيما في ظل الانقسامات الحادة داخل المجتمع الأوكراني التي أظهرتها الأزمة الأخيرة و الأوضاع الاقتصادية الصعبة للبلاد، واعتمادها الكلي على توريدات الطاقة من روسيا (الغاز) وحاجتها للتجارة البينية معها.

ثانيا: روسيا وتحقيق النصر: يندرج التلويح الروسي باستخدام الخيار العسكري، ضد نظام الحكم الجديد في كييف، في سياق ما يمكن اعتباره البحث عن نصر، إذ يرى بعض المحللين في العاصمة الروسية أن الكرملين يمكنه القول إنه حقق نصرا من خلال تلويحه بالتدخل العسكري، ويكفي لترويج هذا الخطاب في أوساط الرأي العام الروسي سرعة حسم الوضع في شبه جزيرة القرم لصالح روسيا.

خلاصة كان منذ البداية ثمة خيط رفيع بين تهديد روسيا بالتدخل العسكري في أوكرانيا وتنفيذه يزكي أن روسيا لن تذهب إلى خيار الحرب، بل ترفع سقف ردود أفعالها كي تصل إلى حل وسط يحافظ على مصالحها، وفي مقدمتها ضمان مشاركة فاعلة للناطقين بالروسية في النظام السياسي الجديد، والإبقاء على قاعدتها البحرية في ميناء "سيفاستوبل"، ومنع انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، وهي مطالب ممكنة التحقيق من وجهة نظر موسكو.

---

[1] د.م، "هل التدخل العسكري الروسي في أوكرانياوارد"،العدد 9890،2015، على الرابط: **http//www.alarab.co.uk/m/?id=20228**

[2] كييف موسكو، ا ف ب ، رويترز، د ب أ، يوبي أي، "تصاعد الأزمة في أوكرانيا.....و موسكو ترسل إشارات متضاربة" ،**دوليات** ،العدد2252، 2014/03/04.

المبحث الثاني: الأزمة الأوكرانية معضلة أمنية أوروبية

تتمتع أوكرانيا بأهمية جيواستراتيجية كبيرة جعلتها محط خلاف كبير بين روسيا من جهة التي تعتبر أوكرانيا جزءا منها، و بين الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى التي لها مصالح حيوية و اقتصادية في أوكرانيا، بالإضافة إلى تخوف هذه الدول من سيطرة روسيا عليها خاصة بعد ضمها لشبه جزيرة القرم.

المطلب الأول: التقاطع المصلحي الأوروبي–الروسي

في سياق الصراع المتجدد بين الغرب وروسيا على النفوذ في المناطق والدول العازلة أو الفاصلة بينهما تمثل أوكرانيا مركز الأزمة العالمية الجديدة، و تحتل موقعا حساسا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي(**NATO**)، وتتمثل وجهة النظر الأمريكية و الأوروبية بأن وجود أوكرانيا قوية ومستقلة يعد جزءا مهما من بناء أوروبا كاملة وحرة وآمنة، كما ويتطلب تأمين أوروبا تقليص النفوذ الروسي في الأراضي الأوروبية ومحيطها والوصول إلى آخر نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية عبر إدماج أوكرانيا بمظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية،[1] وقد باتت أوكرانيا إحدى معضلات العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي خاصة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وتجلى ذلك بوضوح أثناء "**الثورة البرتقالية**" في أوكرانيا عام 2004 التي أدت إلى" **اشتباك سياسي**" حاد بين موسكو وبروكسل، واليوم تعود هذه المشكلة من جديد، متمثلة في صراع روسي أوروبي حول انضمام أوكرانيا إلى" **اتفاقية شراكة**" مع الاتحاد الأوروبي أو انضمامها إلى "**اتحاد جمركي**" في الساحة السوفيتية السابقة بزعامة روسيا.[2] إلا أن هذا الصراع لا ينفي سبل ومجالات التعاون والشراكة بين كل من روسيا والدول الأوروبية ويعد ملف الطاقة ملفا أساسيا في العلاقات الأوروبية–الروسية، فروسيا عملاق نفطي يطرح بديلا مهما لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا وهي كما أكد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" vladimureputine"–**دولة آوراسية**– تنتمي إلى المجتمع الأوروبي و ترتبط بمصالح حيوية واستراتيجية مع الدول الأوروبية. و تسعى روسيا جاهدة إلى توطيد وتدعيم علاقاتها مع أوروبا على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين.

---

[1] عمار قدورة،" محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع،" **سياسات عربية، دراسات وأوراق تحليلية**، العدد09، (2014)، ص.46.

[2] هاني شادي، "أوكرانيا معضلة أوروبية روسية،" **مجلة الحرية**، (2013/11/30) على الرابط: http//www.alhouriah.org/article/

✓ مظاهر التعاون الروسي – الأوروبي:

هناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في مجال الطاقة و ذلك منذ عام 2000، كما أن هناك العديد من المشروعات الروسية–الأوروبية المشتركة في مجال النفط والغاز الطبيعي، أبرزها:

- مشروع أنبوب الشمال الأوروبي الروسي–الألماني لنقل الغاز.
- مشروع نقل الغاز الروسي عبر أراضي تركيا إلى أوروبا الجنوبية، و تعتبر تركيا من الأسواق الأساسية للغاز الروسي.
- كذلك أسست شركة " **لوك أويل**" الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة "**conoco philips**" أطلق عليها " **ناريا نمار نفط غاز**" لاستثمار حقول "**تيمانو– بيتشوار**" للنفط والغاز في شمال الشطر الأوروبي من روسيا.[1]

كما أن روسيا لا تقوم بصورة منفردة باستكشاف النفط و نقله و استخراجه، بل تشرك في ذلك المؤسسات و الشركات الأجنبية. من أمثلة ذلك دعوة شركة توتال(**TOTAL**) الفرنسية وشركة ستاتويل(**STATOIL HYDRO**) النرويجية للعمل مع شركة (**غاز بروم**) في كونسرتيوم في استثمار أضخم مكمن للغاز في العالم، هو مكمن (**شتوكمان للغاز**)، أو مشاركة الشركات الألمانية في بناء خط أنابيب الغاز في قاع بحر البلطيق، و كذلك في استخراج الغاز في غرب سيبيريا، و كذلك قيام شركة اكسون موبيل(**EXON MOBIL**)الأمريكية 30% مع شركة (**ONGS**) 20% الهندية و(روس نفط) و(**SODECO**) 30% اليابانية بإيصال استخراج النفط في حقل (ساخالين–1) إلى قدرته التصميمية، في حين تقوم شركة (**conoco philips**) بزيادة التعاون مع شركة (**لوكويل**) الروسية، إن الاستعداد للتعاون مع الشركات الأجنبية، الحكومية و الخاصة، يعتبر خطا استراتيجيا لدى روسيا التي تهتم بالحصول على التكنولوجيا الطليعية و الخبرة و الاستثمار، فمن دون ذلك سيكون من الصعب كثيرا استثمار الحقول الجديدة، لكن هذا التعاون يجب أن يكون قائما على أساس التكافؤ و المنفعة المتبادلة، والذي يتمثل ضمنا في رغبة روسيا في الحصول على حصتها في مجال

[1] نورهان الشيخ، "روسيا والاتحاد الأوروبي: صراع الطاقة والمكانة،" **مجلة السياسة الدولية**، المجلد41، العدد: 164، (2006)، ص.66.

توزيع ونقل إرسالياتها من النفط والغاز،[1] كما وتعد شركة "**غاز بروم**" الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم حيث تنتج 20 % من إجمالي الناتج الإجمالي، وتملك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم يبلغ طولها 150 ألف كلم وتبيع الشركة ثلثي **3/2** إنتاجها في السوق الروسية بأسعار مدعمة و تصدر الباقي[2]، بدورها تصدر بلدان الاتحاد الأوروبي إلى روسيا منتجات البتروكيميائيات ب18% و المواد الغذائية ب 10 % و السلع الاستثمارية و التكنولوجية من معدات وآلالات بـ: 45% ناهيك عن الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الروسي حيث تشكل الاستثمارات الأوروبية ما يعادل 70%.ويمكن القول أن روسيا تعد شريك اقتصادي مربح لدول الاتحاد الأوروبي ولكل السوق الأوروبية خاصة في المجالات الطاقوية،[3] فضلا عن هذه العلاقة الاقتصادية فإن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبين روسيا الاتحادية تميزت بعدم الثبات، وهذا راجع لتأثرها بتغيرات السياسة الدولية، لهذا فإن رصد تلك العلاقات يتمتع بطابع منهجي يستند إلى الإرث التاريخي.[4]

إلا أن وجود العديد من الأحداث الدولية الموجودة داخل أوروبا و أبرزها الأزمة الأوكرانية أحدث العديد من التوترات بين روسيا والدول الأوروبية، خاصة أن كل الدول تسعى لخدمة مصالحها الجيوسياسية داخل نظام يتسم بالتوتر و الفوضى الدائمة ما أحدث العديد من التقاطعات والاختلافات المصلحية بين الطرفين.

✓ أوكرانيا .....مدخل لصراع أوروبي – روسي:

مثلما تمثل أوكرانيا أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا خاصة أنها تعد المعبر الرئيسي لتمرير الغاز و اختصار مسافات النقل والتقليل من تكاليفه الباهظة[5]، تتبع كذلك أهمية أوكرانيا بالنسبة لأوروبا باعتبارها الجدار الفاصل بين روسيا و أوروبا الشرقية، يعبر عن أراضيها بـ: 80 % من الغاز الطبيعي الروسي الذي يشكل ربع الاستهلاك الأوروبي، ولذلك فهي تحوز على أهمية بالغة بالنسبة لأوروبا، وبعد أن

---

[1] عبد الله حسن، **العالم بدون روسيا؟ (قصر النظر السياسي و عواقبه)**، تر: يفينجي بريماكوف،(دمشق: دار الفكر، 2010)، ص ص. 168- 169.

[2] نفس المرجع.

[3] لطفي حاتم، "العلاقات الدولية وأزمة أوكرانيا السياسية"،2014/05/06 على الرابط :-**http//www.al-nnas.com/article/lhatam/6do.htm.**

[4] نفس المرجع.

[5] خالد جوزيف أوسي، "الصراع في أوكرانيا،" **مجلة الحوار المتمدن**، العدد: 4361، (2014).

أصبحت بولندا عضوا في الاتحاد الأوروبي 2004 ثم انضمت رومانيا و بلغاريا عام 2007 ،أصبحت أوكرانيا جارة لدول الاتحاد الأوروبي و ذات أهمية بالنسبة لأوروبا، فهي من جانب تعتبر جسر بين أوروبا وروسيا، ومن جانب آخر تعتبر منطقة عازلة فيما بينهما.[1]

- ✓ **الاختلافات المصلحية بين روسيا و الاتحاد الأوروبي:**

تتجسد الحرب الخفية بين الاتحاد الأوروبي وموسكو باتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، فالاتفاقية لا تعالج فقط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين، بل وتدعو إلى إنشاء منطقة تجارية حرة وتعميق التعاون السياسي وتنص على إقامة تعاون وثيق على صعيد السياسة الخارجية و القضاء والحقوق السياسية، إضافة إلى ذلك سوف يأتي وقت لا يحتاج الأوكراني إلى تأشيرة دخول إلى بلدان أوروبية منها ألمانيا، وبهذا يخفف نفوذ روسيا في أوكرانيا، إلا أن موسكو نسفت توقيع أوكرانيا على هذه الاتفاقية مع أن كل الأجواء كانت محضرة له مما زاد من المشكلات الداخلية وأصبحت القضية حجة بيد المعارضة الأوكرانية لزيادة الضغط على حكومة كييف.[2]

في حين اعتبر مدير معهد التحليل السياسي في كييف "**أليكس غارانAlex garen**" "، أن الاتفاقية الجديدة التجارية بين كييف وأوروبا على مستقبل أوكرانيا لها فائدتين الأولى حضارية، تتمثل في الانفتاح على القواعد الأوروبية في الديمقراطية و الرفاهية والتقدم والأخرى اقتصادية تتجلى في فتح أسواق أوروبية للمنتجات الأوكرانية مؤكدا أن هذه الاتفاقية تأخرت 10 سنوات منذ قيام "**الثورة البرتقالية**"، وقال "**غارانغارا**" إن الاتفاقية لن تلحق أي أضرار بروسيا، بل إنها تستفيد عن طريق توسع التجارة الحرة بين أوكرانيا وأوروبا، ولفت أن الاتفاقية تشكل تحدي كبير لبلاده، ولكنه أضاف أن الاتفاقية بها الكثير من التحديات غير الاعتماد على اتحاد جمركي راكد تحت ديكتاتورية شخص واحد في إشارة إلى الرئيس فلاديمير بوتين.[3]

---

[1] محمد بن سعيد الفطيسي، "مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأمريكية والسندان الروسي"، شبكة النبأ المعلوماتية،2015. على الرابط:.**http//www.annabaa.org/news1206**

[2] اعتدال سلامة، "ألمانيا وأوكرانيا ....الاقتصاد أولا"، على الرابط: **http//www.majalla.com/arb/2014/03/article 5250225.**

[3] الجزيرة نت،" آثار اتفاقات الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي،" على الرابط :**http//www.aljazeera. net .http//www.aljazeera. net**

إن هذا التقاطع المصلحي بين الدول الأوروبية وروسيا هو خسارة لكلا الطرفين، خاصة أن كلاهما يكملان بعضهما البعض من خلال تعاونهما في المجالات الاقتصادية والتجارية ومختلف تبادلاتهما في المنتجات البترولية وإمدادات الغاز الطبيعي، ما يؤثر على اقتصاداتهم بشدة وهذا فعلا ما يمثل معضلة أوروبية.

المطلب الثاني: روسيا ما بين التمسك بالمصلحة و خرق القانون الدولي

يعد أهم هدف تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أهميتها و سيادتها من أي خطر يحيط بها، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية،[1] ورغبة روسيا الشديدة في إعادة أمجادها السوفيتية عبر البوابة الأوكرانية التي تربطها علاقات تاريخية عميقة معها و حماية أقلياتها التي تتحدث الروسية ،إذ نتج عن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق نحو 25 مليون روسي يعيشون خارج حدود روسيا الاتحادية، وأصبحوا ضمن رعايا دول مثل أوكرانيا، كازاخستان، فضلا عن عشرات الآخرين المصنفين في جوازات سفرهم السوفيتية القديمة كأوكرانيين.[2]

إن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم زاد من تعقيد الأزمة الأوكرانية كما أن تزايد التهديدات الروسية بالتدخل العسكري، زاد الطين بلة وآثار غضب الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، التي وصفت هذا الفعل بالغير شرعي ولا يتفق ومبادئ القانون الدولي، ما اضطر هذه الدول إلى فرض العديد من العقوبات على روسيا، خاصة منها الاقتصادية ومنها ما مست مسؤولين مقربين من الرئيس بوتين وإجبارها على الخضوع لأحكام القانون الدولي.

✓ ردود الفعل الداخلية والخارجية من الأزمة الأوكرانية:

- **ردود الفعل الداخلية:** وتبرز من خلال الموقفين الروسي والأوكراني:

* **الموقف الروسي:** انتقدت روسيا التظاهرات المندلعة في أوكرانيا فور اندلاعها و شبهتها بالمؤامرة المدبرة أكثر منها ثورة، واتهم الرئيس الروسي الاتحاد الأوروبي بابتزاز أوكرانيا لحملها على

[1] إبراهيم منشاوي، مستقبل العلاقات الأوروبية الروسية في ضوء أزمة القرم،" المركز العربي للبحوث والدراسات، (2014/05/11)، على الرابط:.**http//ww.acreg.org/5839**

[2] Adam chandler,"defying u.s.russia takes control of crimea",the wire , news from the atlantic,01/03/2014,at available: **http//www.the wire.com/global/**.

الدخول في المحادثات الخاصة بالشراكة الأوروبية، كما رأت روسيا إن قيام أوكرانيا بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ستجبر روسيا على التراجع عن العديد من اتفاقات التعاون والتسهيلات والإعفاءات التي منحتها لأوكرانيا، ونظرا للأزمة الاقتصادية التي تمر بها أوكرانيا والتي وصلت إلى حد التوقف عن استيراد الغاز الروسي بعد أن تجاوزت ديونها أكثر من مليار دولار لشركة "**غاز بروم الروسية**"، علاوة على انهيار العملة الأوكرانية مما تسبب في أزمة للعملة الوطنية لدول وسط و شرق أوروبا، مما ساعد في تدهور المشهد الأوكراني نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية وهو ما تدركه روسيا جيدا وتحاول توظيفه،[1] التعامل الروسي مع الأحداث أخذ منحنى تصاعدي، حيث أقر البرلمان الروسي حق استخدام القوة العسكرية في أوكرانيا، وذلك بغرض حماية الأقلية الروسية في أوكرانيا ونتيجة لهذا بدأت بالفعل تحركات فرق أسطول البحر الأسود الروسي ووصول عسكريين روس إلى شبه جزيرة القرم و هبوط مروحيات نقل روسية في القرم دون إبلاغ أوكرانيا بذلك وفقا للاتفاقيات بين البلدين، وأكدت روسيا في الكثير من البيانات نقلتها "وكالة الأنباء الروسية عن المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية،" بأنها تؤكد التزامها لاتفاقيات الصداقة المبرمة بينها وبين أوكرانيا 1997 وأن تحرك بعض فرق أسطول البحر الأسود جرى وفقا للاتفاقيات ولم يكن يحتاج إلى آية موافقة.[2]

* **الموقف الأوكراني:** طالبت الحكومة الأوكرانية ورئيس الحكومة الذي عينه البرلمان الأوكراني بالإجماع "**أرسيني باستينيوك**""**Arsini pastunyouk**" المجتمع الدولي باتخاذ خطوات جادة لمساعدة الدولة، و اعتبر قرار البرلمان الروسي بمثابة إعلان حرب على أوكرانيا، وفي أولى خطوات رد الفعل الداخلي أعلنت الحكومة الأوكرانية المؤقتة استدعاء قوات الاحتياط ووضع الجيش في حالة تأهب قصوى، وأعلن الرئيس الأوكراني "**إلكسندر تورتشينيوف**" " **Alexander Tourchnyouf**" إغلاق المجال الجوي أمام أي طائرة غير مدنية، كما أعلن المندوب الأوكراني لدى الأمم المتحدة "**يوري سيرغييف**" " **youri surguef**" أن بلاده مستعدة للدفاع عن نفسها وأنها يمكن أن تطلب دعما عسكريا و بأشكال مختلفة إذا وسعت روسيا من نشاطها العسكري،[3] كما

---

[1] مروة وحيد، "الساحة الأوكرانية.....ملامح المواجهة الروسية الغربية الجديدة "، المعهد العربي للدراسات،2014/03/04، على الرابط: **http//www.studies.alarabiy.net/future-scenarioes.**

[2] نفس المرجع.

[3] المرجع نفسه.

وطالبت أوكرانيا مجلس الأمن الدولي بوقف "**العدوان الروسي** "على شبه جزيرة القرم الأوكرانية، متهمة موسكو بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة، و ذلك خلال جلسة طارئة عقدها المجلس لبحث التطورات في هذا البلد، و قال مندوب أوكرانيا في الأمم المتحدة "تدعو مجلس الأمن الدولي إلى فعل كل ما بوسعه من أجل وقف العدوان على أوكرانيا."[1]

- **ردود الفعل الخارجية:**

* **موقف الاتحاد الأوروبي:** صرح الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في علاقاته مع روسيا إذا لم يتم نزع فتيل الأزمة في أوكرانيا، و قال وزراء الخارجية الأوروبيون في إعلان في ختام اجتماع طارئ حول الأزمة الأوكرانية في بروكسل، في غياب إجراءات روسية لنزع فتيل الأزمة سيقرر الاتحاد الأوروبي التداعيات المحتملة على العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا[2]، "كما وأعلنت المفوضية الأوروبية "**فيديريكا موغيريني**" "**federica mougurini**" أن العقوبات ستستمر حتى تغير موسكو موقفها تجاه القرم، وأكدت أن الاتحاد الأوروبي سيواصل ضغطه على روسيا عن طريق العقوبات إذا لم تنفذ موسكو **اتفاقات مينسك*** بأكملها إلى جانب تغيير موقفها إزاء شبه جزيرة القرم، و أضافت أن تطبيق موسكو لهذه الاتفاقيات سيسمح بتطبيع الوضع شرقي أوكرانيا، وقد أضافت أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتفعيل التعاون الدبلوماسي مع روسيا من أجل تسوية الأزمة الأوكرانية قائلة: "إننا جميعا متفقون على أن بإمكاننا بذل مزيد من الجهود الدبلوماسية مهما كان شكلها، وذلك لحل الأزمة في أوكرانيا".[3]

---

[1] وكالات، "أوباما يهدد روسيا ....بوتين حماية مصالحنا حق،" **صحيفة إيلاف**، العدد: 4668، (2014/03/01).

[2] كييف موسكو،أ ف ب ،رويترز، د ب أ ، يو بي أي ،مرجع سابق.

***اتفاقات مينسيك:**التي أجريت في روسيا البيضاء بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين وروسيا و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي ينص على إنشاء منطقة عازلة لفصل القوات الحكومية عن المقاتلين الموالين لموسكو، وسحب الأسلحة الثقيلة والمسلحين لضمان وقف لإطلاق النار في شرق أوكرانيا .

[3] وكالة روسيا اليوم، "الاتحاد الأوروبي مهتم بحوار سياسي مع روسيا حول عدد من القضايا الدولية،" (2015/01/19)، على الرابط: .**http//www.arabica,at,com/newz/771202**

* **الموقف الأمريكي:** برز الموقف الأمريكي من خلال وصف التحرك الروسي في أوكرانيا بأنه مخالف للقانون الدولي وينتهك الشرعية الدولية، وهددت بفرض المزيد من العقوبات السياسية والاقتصادية على روسيا، وكأن الولايات المتحدة الأمريكية بصبغتها هاته تصبغ على نفسها صبغة المحترم للقانون الدولي والشرعية الدولية وسيادة واستقلال الدول[1]، خلفت الأزمة الأوكرانية العديد من العقوبات التي وجهتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لروسيا خاصة منها الاقتصادية، و من جهتها روسيا أعدت إجراءات جديدة للرد على العقوبات التي أعلنها الاتحاد الأوروبي و التي تتضمن خصوصا قيودا على واردات مختلف المنتجات الصناعية.[2]

✓ **الخطوات العقابية الأمريكية- الأوروبية على روسيا:**

انحصرت التهديدات الأمريكية –الأوروبية بالعقوبات الاقتصادية و الدبلوماسية، و التي تصل إلى حد فرض "**عزلة دبلوماسية دولية** "على موسكو[3]، وهي كالتالي:

* **على المستوى الدبلوماسي:**

- هدد الاتحاد الأوروبي باحتمال تعليق مفاوضاته مع روسيا فيما يخص تحرير تأشيرات الدخول لمواطنين روس[4].

- احتمال منع منح تأشيرات دخول مسؤولين عسكريين روس على صلة بالأزمة الأوكرانية.[5]

---

[1] محمد سكلي،"الولايات المتحدة الأمريكية و الأزمة الأوكرانية بين روسيا والغرب: سياسة الكيل بمكيالين في المواقف الأمريكية،" موقع العلوم القانونية،2014/03/12،على الرابط:.**http//www.macrodroit.com**

[2] أخبار أورونيوز،"عقوبات أوروبية جديدة على روسيا.....و موسكو ترد بالمثل"، 2014/09/11 ،على الرابط:
http//www.arabic.euronews.com/2014/09/11/new-eu-sanctions-on-russia-kick-in-on-Friday

[3]Jordian carney, "mccain,abama team agree:no realistic military option onukraane", **nationaljournal**,03/03/2014,at avialable: http//www.nationaljournal.cm/defense/mccain-obama -team-agree-no-realistic-military-option-on-ukraine-.

[4]رويترز، "هبوط كبير للأسواق الروسية مع سيطرة موسكو على القرم"،مارس2014،على الرابط:
http//www.ara,reuters,com/article/world news/idaracaea 220id .

[5] أسامة أبو أرشيد، **الأزمة الأوكرانية أميركيا: إعادة بعث الحرب الباردة** ،(د.ب.ن: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحليل السياسات، 2014)، ص. 07.

* **على المستوى الاقتصادي:**

-احتمال منع الشركات الأمريكية و الأوروبية من الاستثمار و العمل في روسيا.

- احتمال فرض عقوبات مصرفية على البنوك الروسية، بحيث يصدر قرار منع التعامل معها بما يحمله ذلك من تداعيات قاسية على الاقتصاد الروسي.[1]

* **على المستوى العسكري:** لا توجد نية للولايات المتحدة الأمريكية و حلف الناتو بالتدخل العسكري في مواجهة الروس في أوكرانيا، و قد اقتصر الرد العسكري حتى الآن على الآتي:

- إعلان وزارة الدفاع الأمريكية عن إلغاء تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الروسية.

- قابلت روسيا الخطوة الأمريكية بخطة أخرى تتمثل بإجراء تجربة إطلاق صاروخ عابر للقارات، وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تظهر أن روسيا ليس لديها حساسية من إمكانية فهم تحركاتها خطأ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لم تفلح هذه التهديدات الأمريكية – الأوروبية إلى الآن على إرغام بوتين عن التراجع عن تهديداته بشأن التدخل العسكري في أوكرانيا بذريعة حماية الأقليات الروسية، ويبدو أن بوتين يتجاهل كل هذه الضغوط الغربية بالرغم من تلقيه العديد من الاتصالات من الزعماء الغربيين وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.[2]

✓ **انعكاسات العقوبات الاقتصادية ضد روسيا على الدول الأوروبية:** يبدو أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا بدأت ترد سلبا على دول كفرنسا، إسبانيا، إيطاليا، وحتى ألمانيا، وقد أشار بعض الخبراء الاقتصاديين إلى أن 130 ألف وظيفة تقريبا مهددة بالزوال في هذه البلدان، إذ تعد روسيا هي الشريك الثالث للاتحاد الأوروبي، بينما يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لها، وحسب أرقام المفوضية فإن الميزان التجاري الأوروبي خسر 88.7 مليار عام 2013، كما ستزداد العقوبات التي تفرضها روسيا لتطال مجالات أخرى كالنفط والغاز، وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن الشتاء على الأبواب وتحتاج الدول الأوروبية إلى الغاز الروسي الذي يمر حاليا عبر أوكرانيا، فروسيا تؤمن 40% من الغاز لألمانيا، ولا مورد غاز بديل

[1] نفس المرجع ،ص .08.

[2] أسامة أبو أرشيد، مرجع سابق، ص.09 ،10.

عن روسيا،[1] كما و قرر الرئيس الروسي" فلاديمير بوتين" Vladimir poutine" مرسوما خاصا باتخاذ إجراءات محددة لضمان أمن روسيا الاتحادية، هذا المرسوم يحظر استيراد المنتوجات الزراعية و الأغذية و المواد الخام من البلدان التي فرضت عقوبات اقتصادية على بلاده أو على شخصيات أو هيئات روسية (هذا المرسوم سيبقى ساري المفعول لمدة عام واحد).[2]

بالإضافة إلى أن العقوبات التي اتخذت بحق عدد من المواطنين بمنعهم من الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي وتجميد حركة أموالهم هو انتهاك فض لحقوق الإنسان لأن هؤلاء المواطنين لم يقرروا السياسة الروسية، وهم غير مسؤولين عن الأزمة الأوكرانية التي خلفتها المخابرات الأمريكية، كما أن طرد روسيا من مجموعة الثماني تثير السخرية، فالدول الثماني لا تقرر مصير الاقتصاد العالمي ودورها لا يتعدى البروتوكولات الدولية،[3] وقد زادت الأزمة الأوكرانية من حدة التوتر بين الغرب وروسيا الذي يتهم هذه الأخيرة بعدم اتخاذ موقف واضح تجاه النزاع الأوكراني، وسيبقى هذا التوتر ومستقبل العلاقات الأوروبية الروسية مرتبطا بحيثيات الأزمة الأوكرانية في ظل سعي الدول الأوروبية إنهائها وإجراء العديد من المفاوضات التي تضمنت خططا للسلام، يبدو أن تفاقم الأزمة الأوكرانية شكلت فعلا معضلة أوروبية تستدعي العمل الجاد والفعلي من الدول الغربية لاحتوائها في ظل إصرار روسيا على عدم التنازل عن حديقتها الخلفية، ومنافسة القوى الغربية الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد العدو الأول لها.

---

[1] أخبار نيوز، "تأثير العقوبات الإقتصادية الروسية على الإتحاد الأوروبي"،2014/08/26،على الرابط : **http// www.arabica.euronews.com/2014/08/26/escalation-of-eu-russia-sanctions-sparks-fears-for bussiness-on-both - sides .**

[2] أخبار نيوز ، "بوتين يصدر مرسوما يرد على العقوبات المفروضة على موسكو"،(2014/08/06)، على الرابط: **http//www.arabica.euronews.com/06/08/2014/russia-putin-orders-eu-fruit-and-veg-ban.**

[3] عودة ناجي الحمداني،" تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية- الروسية"، **مجلة الحوار المتمدن**، مواضيع وأبحاث سياسية، العدد: 1408، (2013/09/03).

المبحث الثالث: أمريكا والأزمة الأوكرانية

إن السياسة الأمريكية القائمة على خلق الأزمات في العالم هي التي تسعى دوماً لعسكرة الجبهات السياسية، لعلَّها من جهة تزيد من نفوذها في الدول ومن جهةٍ أخرى تروِّج لبضاعة الحرب في أسواقها المفتعلة، لذلك نجد دوماً الحلول الأمريكية التي تسير بها أمريكا وحلفاؤها في العالم والمنطقة، حلولاً لا تكون نتائجها إلا انقسامات بين الشعوب ومشاكل بين الدول وتشكل الأزمة الأوكرانية أحد أهم الأمثلة التي تبيِّن حجم تضارب المصالح بين الأطراف الخارجية وتزايد الصراع بين الدول الكبرى، التي تحاول تحت حجة إدارة الأزمة زيادة نفوذها في أوكرانيا، وأينما وجد الخراب حلّت أمريكا وحلفاؤها، فما هو دور أمريكا والدول الأوروبية في الأزمة الأوكرانية؟ وكيف أثر هذا الدور على الدولة الأوكرانية؟ وكيف تعاملت روسيا مع أطماع هاته الدول وتدخلاتها؟.

المطلب الأول: السعي الأمريكي لإضعاف مكانة روسيا

منذ سقوط الاتحاد السوفيتي لم تتوقف مراكز البحوث الاستراتيجية الأمريكية عن السعي لإيجاد السبل الكفيلة لضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم كقطب أوحد، لكنها لم تستطع رغم كل ما بذل من جهود تجاهل احتمالات العودة الروسية للمنافسة على الزعامة العالمية. لم يكن السؤال المطروح وقتها هو: هل ستعود روسيا أم لا كقوة عالمية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره؟ بل كان السؤال المطروح دائما وبجدية شديدة هو متى ستعود روسيا؟ لكن السؤال الأهم الذي شغل كل هؤلاء هو كيف يمكن عرقلة هذه العودة؟[1]، فقد نشر"**ريتشارد هاس**""**Ritchard Hass**" وهو مسؤول التخطيط السياسي الأسبق بالخارجية الأمريكية والرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية الذي يصدر مجلة "الشؤون الخارجية" "**فورين**" " **Foreign**" في عام 2008 مقالا تحت عنوان" ما بعد الهيمنة الأمريكية: اللاقطبية العالمية"، وفيها قدر بداية أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد القطب العالمي الأوحد في العالم وأن عالم الأحادية القطبية لم يعد له الآن أي وجود، لكنه لا يرى الآن نظاما عالميا

[1] محمد السعيد إدريس، "روسيا والصين وآفاق الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية"،دراسات،2012، على الرابط:
http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/40578.html

متعدد الأقطاب ولكن ما يراه هو "نظام اللاقطبية" الذي يأمل أن يتطور إلى نظام متعدد الأقطاب، كي لا تكون الفوضى هي القانون العام الحاكم للعالم.

وعليه اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة وتحديدا في نهاية الثمانينيات استراتيجية بعيدة المدى في أوروبا، التي تهدف إلى ملئ الفراغ الاستراتيجي الذي نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا من خلال عزل روسيا وتحييد أوكرانيا عن أوروبا الغربية واحتواء أوزبكستان وإبعاد آسيا الوسطى من ساحة النفوذ، ويفهم من هذه الاستراتيجية كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ركزت على منطقة أوراسيا باعتبارها منطقة حيوية ومصدرا مهما بالنسبة لانتقال السلع والمال لتقوية الاقتصاد الأمريكي وتحسين مستوى معيشة الأمريكيين.[1]

وقد حاولت الولايات المتحدة كذلك إضعاف روسيا لما لها من دور مؤثر أوروبيا وعالميا من خلال محاصرتها وإبعادها عن أوروبا والصين واليابان، بتعزيز التقارب الأمريكي الصيني الياباني واستدراج القوة النووية الأوكرانية لحلف الناتو في إطار عملية الإصلاحات والتوسيع التي باشرها منذ بداية التسعينات.[2]

اعتمادا على ما سبق فإن الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا سعت إلى تحقيق هدفين اثنين هما:

1) الاستمرار في تفتيت روسيا وتشجيع استقلال الدول في القوقاز من جهة، ومن جهة أخرى ضمان تواجد عسكري أمريكي في آسيا الوسطى، وفي هذا الإطار جاءت قمة "تاشقنط" في 15/5/1992 والتي نجحت فيها روسيا في إقناع مجموعة من الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا لتوقيع معاهدة الدفاع المشترك وهي: روسيا، كازخستان، طاجكستان، أرمينيا، تركمانستان و أوزبكستان.
2) السعي إلى إفشال أية محاولة تقارب بين أوروبا وروسيا، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تحقق نتائجها المرجوة من منطلق أن روسيا بدأت تعود تدريجيا إلى الساحة الدولية من خلال تعزيز علاقاتها مع جيرانها لاسيما إيران والصين، بالإضافة إلى تكثيف علاقتها الاقتصادية مع دول

[1] عبد الوهاب بن خليف، **العلاقات الأوروبية-الروسية...والعمق الاستراتيجي المتبادل**، (الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر-، (د س ن))، ص.93.

[2] Emmanuel TODD. **Après l'Empire : Essai sur la décomposition du système américain** .(Paris: Editions Gallimard, 2002), PP.152-154.

الاتحاد الأوروبي بالنظر لمركزها كمصدر رئيسي للنفط والغاز،[1] كما أن الصراع الذي بدأه الغرب وأمريكا لتحجيم روسيا ومنعها من بلوغ مستوى كبير من التأثير والقدرة اتخذ أوجه متعددة صامته، لكنه سرعان ما اتخذ وجها عسكريا أمنيا بدأ عبر ما عرف بنشر" الدرع الصاروخي الأمريكي" حول روسيا، حيث أطلقت أمريكا برنامجا أسمته- نشر الدرع الصاروخي الوقائي- وفق ادعائها لحماية حلفائها وأمنها الاستراتيجي من السلاح النووي الإيراني وتهديد الصواريخ البالستية عموما، لكن الواضح كان أنه موجه ضد روسيا الأمر الذي رفضته روسيا والتي اجتهدت بذاتها في تطوير أسلحتها الصاروخية الهجومية ومنظومتها الدفاعية، كما لجأت إلى تسليح حلفائها في المنطقة بالأسلحة لإحداث توازن كرد على السلوك العدائي الأمريكي الأوروبي اتجاها،[2] إلا أنه حقيقة أمام سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتضييق الخناق على روسيا، كانت الأهداف الروسية أيضا تتمحور حول كبح جماح النفوذ الأمريكي في أوروبا، ومع تدني الطموحات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "**باراك اوباما**"، خاصة فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية، إذ تسير إدارة أوباما في الشأن الأوكراني على حبل مشدود، وتكمن معضلتها في أنه لو ترك التدخل الروسي في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم من دون رد، فهذا يعني المغامرة بتقويض الثقة بصدقية الولايات المتحدة أمام حلفائها الذين يعتمدون على مظلتها الحمائية العسكرية، وبخاصة أنّ هذه المصدقية تتآكل منذ سنوات جراء سياسات إدارة "أوباما" الخارجية المترددة والتائهة، في كثير من الأحيان .أما إذا قررت الإدارة الأميركية الرد فهي تغامر بمواجهة كبيرة لا ترغب فيها،[3] الآن ومع تفجر الأزمة الأوكرانية تجد الولايات المتحدة نفسها أمام أزمة الصدقية والموثوقية ذاتها في الفضاء الجيوستراتيجي الأوروبي، فعدم الرد على تحدي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أوكرانيا، يهدد إرث "أوباما" الرئاسي، ويوحي بتراجع تأثيرها الدولي،[4] ليكون الدب الروسي على موعد مع تحقيق بعض النجاحات، فمنذ عام

---

[1] مجلس المخابرات القومي الأمريكي، "مشروع لسنة2020"،**المستقبل العربي**، العدد: 313، (مارس2005)، ص.47.

[2] د.م، "الأزمة الأوكرانية(الجزء الأول) ضحية الغرب وأمريكا الجديدة لتحجيم روسيا"، (2015)،على الرابط:
http//www.alitijah press.com.

[3] أسامة أبو أرشيد، مرجع سابق، ص ص.1-2.

[4] Peter Baker , "Pressure Rising as Obama Works to Rein In Russia", The New York Times, March 2, 2014, at available: **http://www.nytimes.com/2014/03/03/world/europe/pressure-rising-as-obama-works-to-rein-in-russia.html?_r=0; "Obama 'Doesn't Understand' Putin, McCain Tells Senate," March 4,**

2000 سعى "**بوتين**" إلى استعادة مكانة روسيا "**كقوة عظمى**" مجسدة سياستها ضد الولايات المتحدة الأمريكية في شكل لعبة محصلتها صفر من اجل وضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشرق الأوسط، وتمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات بوتين، فقد أفسحت الأزمة السورية المجال واسعا أمام روسيا للتقدم خطوة نحو الصدارة العالمية، فلم تكتفي فقط بوضع المبادرات والحضور القوي على طاولة المفاوضات، بل استطاعت أيضا تقديم الدعم التام لحليفها السوري "**بشار الأسد**" مع توقيع اتفاق حول حضر استخدام الأسلحة الكيميائية السورية والتأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة السورية، كما عملت من وراء هذه القضية على خلق عدو خارجي لحشد الشعب وراء هدف وطني، من خلال استخدام سوريا لتعزيز المشاعر المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، ليكون بذلك قد حقق فائدة سياسية فورية بمعنى أن دعمه "**للأسد**" يعني بالضرورة مقاومته للغرب، وعليه "فالممانعة الروسية" حول سوريا تجعل من موسكو لاعبا مهما لا يمكن اتخاذ القرارات بدونه.[1]

وأخيرا كانت قضية منح السلطات الروسية حق للجوء السياسي للمستشار السابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية"**ادوارد سنودن**""**Idwared Snoden**"* اضافة جديدة لإخفاقات السياسة

2014, at: http://go.bloomberg.com/political-capital/2014-03-04/obama-doesnt-understand-putin-mccain-tells-senate/

[1] آنا بورشفسكايا،"مصالح روسيا الكثيرة في سوريا،"معهد واشنطن،2013، على الرابط:
http//www.The Washington Institute for Near East Policy.com

***إدوارد سنودن:** محلل سابق للمعلومات لدى"سي آي أي" ومسؤول النظم بمنشأة تتبع وكالة الأمن القومي الأمريكية، قام بكشف برنامجا تجسسيا سريا للحكومة الأمريكية لمراقبة اتصالات الهواتف والأنترنت، أو ما يعرف "بيريزم" وبات المحلل الأمني السابق المطلوب الأول لواشنطن بعدما وضعته على لائحة "فاضحي أسرار أمريكا"،إذ في ماي 2013 تقدم "سنودن" بإجازة من عمله يزعم أنه بحاجة لعلاج من مرض الصرع، وفي العشرين من الشهر نفسه هرب "سنودن" الذي يواجه اتهامات بالتجسس في بلاده من أميركا إلى "هونغ كونغ" بعدما سرب تفاصيل برامج المراقبة السرية لصحيفتي" الغارديان" البريطانية "وواشنطن بوست" الأميركية، ثم سافر بعدها إلى موسكو. حيث زعزعت الوثائق التي سربها لوسائل الإعلام ثقة الشعب الأمريكي بإدارة "أوباما" وأصبح مصير "سنودن" بؤرة صراع دولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا التي قدم طلب لجوء سياسي إلى حكومتها، وقال الجمهوريون في أمريكا بشأن "سنودن" أنه علامة على ضعف حكم "أوباما" والمكانة الدولية المتراجعة وأن روسيا ستستغل الولايات الأمريكية المتحدة من هذا الجانب. أنظر الرابط / **http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/7/1**

الخارجية الروسية للولايات المتحدة الأمريكية والتي أحسن الرئيس الروسي بوتين استخدامها كوسيلة دعائية كانت لها تداعيات ايجابية في تعزيز شرعيته على صعيد السياسة الدولية.[1]

المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية والصناعة الأمريكية

أعلن وزير الخارجية الروسي "**سيرغي لافروف**""**Surgu lafrouf** " أن واشنطن تستغل الأزمة الأوكرانية لإثارة التوتر في العلاقات بين روسيا وأوروبا، وقال في محاضرة حول السياسة الخارجية الروسية يوم الاثنين 20أكتوبر2014" أن الوضع في أوكرانيا يستخدم من قبل واشنطن، لفرض زعامتها في كل مناطق أوروبا والمحيط الأطلسي "مشيرا إلى أن هذه المحاولات تستمر مهما فعلت روسيا.

وأضاف أن فرض عقوبة الاتحاد الأوروبي ضد روسيا بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أوكرانيا يدل على أن هدفها الرئيسي يتمثل في "تعزيز" واشنطن،[2] كما قال لافروف أن الخبرة تدل على أن الفوضى تعم كل المناطق التي تدخل فيها الأمريكيون. وقبل التطرق لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بحقيقة نشوء الأزمة الأوكرانية، لابد من الوقوف على مصطلح "الفوضى الخلاقة" لما له من ارتباطات ودلالات قوية تساعدنا على فهم الاستراتيجية الأمريكية في خلق الأزمات، فقد دخل مصطلح "الفوضى الخلاقة" القاموس السياسي في العقدين الأخيرين ويتميز بقدر كبير من الالتباس والتأويل يصل إلى حد التحايل والتلاعب اللفظي، فالفوضى الخلاقة هي خلاقة بالنسبة لمصالح أمريكا والغرب وغير خلاقة ومدمرة بالنسبة للأوطان والشعوب، وهذا المصطلح ينشط في حيز العولمة وصعود الليبرالية الجديدة، وهو يجمع بين متناقضين متقاطعين هما (الفوضى وخلاقة)، ويفهم من المصطلح أن عنصر الأفكار الرصينة والمنظمة والإيديولوجيات قد فات أوانها وعلى المجتمعات أن تسلك ممرات كثيرة للوصول إلى الاستقرار. كما يمثل مصطلح الفوضى الخلاقة أهم المفاهيم التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية، حيث تمت صياغة هذا المفهوم بعناية فائقة من قبل نخب أكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى خلاف مفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية كعدم الاستقرار أضيف

---

[1] طارق فرحات، "**روسيا تتحدى الغرب**،" مترجم عن"Russisa as a challenger of the West"،2014، على الرابط:
http//www.saspost.com.

[2] قناةRT،لافروف ":واشنطن تستغل الأزمة الأوكرانية لتوتير العلاقات بين روسيا وأوروبا،" (20.10.2014)، على الرابط:
http//www.RT+wakalat.htm

إليه مفهوم آخر يتمتع بالإيجابية وهو الخلق أو البناء،[1] ولعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة" هي أنها حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث" فهي أحداث متعمدة للفوضى والوصول إلى موقف أو واقع سياسي يرنوا إليه الطرف الذي أحدث الفوضى، ويبدو من هذا المفهوم"الفوضى الخلاقة" أقرب إلى مفهوم "الإدارة بالأزمات" في المجال الاستراتيجي مع اختلاف الآليات والوسائل.

وعليه فقد نشرت صحيفة "**كومسمو لسكايا برافدا**" الروسية مقابلة مع المحلل السياسي الأمريكي "**ديميتري سايمس**" تناول فيها مختلف أوجه العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، اذ توقف سايمس عند ظاهرة "الثورات الملونة" موضحا أن روسيا تتهم الولايات المتحدة بدعم القوى التي تسعى إلى تغيير السلطة بطرق غير شرعية، كما ذكر استراتيجية "سورس" التي نشرها "جلين بيك" على موقعه الالكتروني متمثلة في بحث حول استراتيجيات تدبير الانقلابات وزعزعة استقرار الدول،شرح فيه خطة "**جورج سورس**" القائمة على خمس نقاط، تتم من خلال منظمات المجتمع المدني وهو السيناريو الذي طبق في يوغسلافيا 2000،جورجيا2003، أوكرانيا 2004، ويمكن ذكر هذه الاستراتيجيات باختصار:

1) توغل نشطاء المجتمع المدني داخل البلد المستهدف.
2) السيطرة على وسائل الإعلام داخل البلاد من خلال وسائل الإعلام المستقلة.
3) زعزعة استقرار البلد المستهدف من خلال التلاعبات الاقتصادية والتحريض السياسي.
4) انتظار الانتخابات ثم اتهام النظام بتزويرها.
5) الانتشار في الشوارع بمليشيات مسلحة تم تدريبها وتمويلها في معسكرات منظمات المجتمع المدني مطالبين بالانقلاب على نتائج الانتخابات.[2]

إن من هذا المنطلق يمكن معرفة حقيقة سياسات أمريكا المتبناة ضد روسيا في مجالها الإقليمي أو في مناطق نفوذها، فقد اعتادت أمريكا صناعة الأزمات كجزء من استراتيجيتها بعد انتهاء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي عام 1991، ما توفر لها هذه السياسة مساحة أكبر للتحرك والمناورة تجاه القضايا العالمية المهمة التي تمس أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية.فان الحديث عن

[1] إياد هلال حسين الكناني، "سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية: الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية" (2014)،على الرابط: **http://www. diae.net/14063**

[2] نوح مسقط، "الثورات الملونة" التغيير في ظل الاستقطاب العالمي"، **مجلة الحدث**، العدد: 5978، (2012).

الصناعة الأمريكية للأزمة الأوكرانية يحتم علينا طرح الأزمة السورية التي أعد لها في أقبية المخابرات الغربية، فمنذ نشوء هذه الأزمة 2011 وفشل المعارضة المتطرفة والمدعومة من الغرب وبعض دول الأقاليم بالإطاحة بنظام الحكم هناك، سعت هذه الدول إلى تحويل دفة الصراع وترجيح كفته لصالحها بشتى الوسائل والطرق، ومنها استهداف الدول الداعمة للحكومة السورية والتي من بينها روسيا التي دخلت إلى الأزمة السورية بكل ثقلها السياسي ودعمها اللوجستي ما جعلها هدفا لمؤامرة غربية كبيرة وسيناريوهات بالغة التعقيد ،عن طريق استدراجها إلى أزمات ومشاكل داخلية ومحاولة استنزافها بإثارة أزمات في جوارها، فوقع الاختيار على أوكرانيا (ذلك البلد المهم الذي يقع وسط أوروبا الشرقية والتي انفصلت عن روسيا عام 1991 لتصبح عضوا في رابطة الدول المستقلة في العام نفسه).[1]

إن الحديث عن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في خلق الأزمة الأوكرانية أكدته مجموعة من التحركات والتقارير والتصريحات، فقد أعلن الرئيس الأمريكي "باراك أوباما "11 فيفري2015 أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دور الوسيط لتغيير الحكم في أوكرانيا وأن العقوبات المفروضة على روسيا هدفها إضعاف اقتصاد الروسي. وفي وقت سابق أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي "**ديمتري روغزين**""**Dmtry roughune**" أن فرض العقوبات من قبل الدول الغربية وواشنطن لإخضاع روسيا وتدمير اقتصادها وخلق عدم الرضى اتجاه قرارات الرئيس والحكومة، وأن الأزمة الأوكرانية ما هي سوى سبب لهذا، واستبعد أوباما في مقابلة تلفزيونية مع قناة CCN أن تحصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مواجهة مباشرة، وقال أن هناك قيود لدى الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تدخل عسكري مباشر "نظرا إلى حجم الجيش الروسي " بالإضافة إلى أن أوكرانيا لا تدخل في حلف الناتو وأضاف أنه يجب أن يكون الضغط سياسيا لأنه ليس من الحكمة الدخول مع روسيا في حرب حقيقية ولن يكون هذا الأمر في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والعالم.[2]

كما قال الموقع الاستراتيجي المهتم بالشؤون السياسية أن وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت خلال 48 ساعة الماضية ،عن نشر وحدات مظلات أمريكية في بولندا وثلاث جمهوريات البلطيق، ممن كانوا أعضاء في الاتحاد السوفيتي "استوانيا ولاتفيا وليتوانيا" كما أرسلت سفينة حربية للبحر الأسود،

---

[1] أحمد الخراعي،"أوكرانيا حصان طروادة المسكين" ،العدد 1997، 2014.

[2] د. م، "أمريكا لعبت دورا في الأزمة الأوكرانية لإضعاف روسيا،"2015/02/02،على الرابط: **http//www NEWS@FORFESH.COM**

وتنوي نشر المزيد من القوات الأمريكية بأوكرانيا هذا الصيف لتنظم إلى التدريب المسمى "ترايدين السريعة".

يوضح الموقع أن الأزمة الأوكرانية جاءت منذ البداية للنهاية بتحريض عن الامبريالية الأمريكية، فأي إجراء اتخذته أمريكا بشأن أوكرانيا ساعد في تفاقم وتكتيف الأزمة، كما يتضح أن ساسة أمريكا نحو أوكرانيا هدفها خلق ذريعة للحرب مع روسيا وليست أوكرانيا نفسها، ويأتي ذلك نتيجة غضب "واشنطن "من عرقلة روسيا قبل الأزمة الأوكرانية، لخططها الحربية على سوريا وإيران ومنح "بوتين" حق اللجوء لـ: "**ادوارد سنودن**" ولذلك قد شرعت أمريكا في وضع استراتيجية للقضاء على روسيا باعتبارها عقبة في طريقها لفرض هيمنتها على الشرق الأوسط وأوراسيا[1]، أكد الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" يوم 29أفريل 2011 أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أصلا وراء الأحداث الحالية في أوكرانيا، وهي من يوجهها إلا أنها كانت في المراحل الأولى من الأزمة تفضل البقاء في الظل ولفت الرئيس الروسي أن الدول الأوروبية اختارت سيناريو القوة في تسوية الأزمة الأوكرانية بدلا من الحلول السياسية التي نادت لها موسكو منذ البداية، وبعد ذلك أدركوا إلى ما سيؤدي ذلك وهم الأن يبحثون عن المذنبين مؤكدا أن لا علاقة لروسيا بالأحداث في أوكرانيا ومشيرا في الوقت ذاته إلى أن الدول الغربية خلقت هذا الوضع بنفسها والأن تريد تسويته بأيدينا، على الرغم من هذه المحاولات التي قامت بها أمريكا وحلفاؤها، لنسف الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار والملزم لروسيا والمعارضة في أوكرانيا، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تجعل الدول الغربية مضطرة إلى العودة للضغط على كييف للالتزام باتفاق مينسك، كما فعلت قبيل توقيع الاتفاق، وهي:

- إن محاولة واشنطن ومن خلال تحريضها، سعت لاستغلال الأزمة لإثارة صراع بين الدول الغربية وروسيا، وجعلها تتنازع اقتصاديا وجيوسياسيا، بهدف استنزاف روسيا وإضعافها، مما بات يأتي بنتائج عكسية على أوروبا التي تعاني من تصاعد في أزماتها الاقتصادية والمالية، وبالتالي فإن استمرار التوتر مع روسيا وفرض العقوبات عليها لا يلحق الضرر بالاقتصاد الروسي فقط، بل وأيضا بالاقتصاديات الغربية ولاسيما ألمانيا. مما جعل الدول الأوروبية تسعى لحث الأطراف على الالتزام بالاتفاق معاً لانعكاس الأمور عليهم سلبياً.

[1] آية الزيات، "الفرض هيمنتها على أوراسيا.....أمريكا تتخذ الأزمة الأوكرانية ذريعة لضرب روسيا،"2014،على الرابط:
http://www. Ibadil

- شعور الدول الأوروبية أن أمريكا لا يهمها انعكاسات الأزمة الأوكرانية عليها، الأمر الذي أدى إلى إيجاد خلافات بين الدول الأوروبية وأمريكا، في ظل تماسك لروسيا وحلفائها في شرق وجنوب أوكرانيا، مما جعل الدول الأوروبية وبالتحديد ألمانيا، تذهب لمعارضة التصعيد الأمريكي والبقاء على الاتفاق مع روسيا.
- عدم نجاح الرهان الأمريكي والأوروبي بانزلاق روسيا للتورط عسكرياً في أوكرانيا، فالمعارضة التي تدعمها قوية وتستند إلى تأييد السكان في المناطق الشرقية والجنوبية، فموازين القوى في الميدان التي باتت تميل لصالح قوات الدفاع الشعبي المدعومة من روسيا، حيث سيطرت هذه القوات المعارضة على مدينة ديبالتسيف الاستراتيجية، مما أثار قلق أميركا والدول الغربية من انهيار الاتفاق والمطالبة بالالتزام بتنفيذه.

استنتاجات:

- ✓ أهمية المجال الجيوبوليتيكي يحول الدول من مسار تعاوني إلى مسار تصارعي.
- ✓ توظيف القوة أو التلويح بها، خيارات روسية من شأنها تحقيق مكاسب إضافية.
- ✓ المصلحة تجعل الحسابات الشخصية فوق أي اعتبارات قانونية.
- ✓ الأزمة الأوكرانية تسلط الضوء على طبيعة النظام الدولي ومسألة الوقوف أمام حقيقة وجود قطب أوحد أو اللاقطبية.
- ✓ الأزمة الأوكرانية من أعقد الأزمات التي يمر بها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة أن تأثيرها تجاوز الحدود الإقليمية.
- ✓ تفاقم الأزمة الأوكرانية أحدث العديد من التشابكات بين روسيا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.
- ✓ إصرار روسيا على عدم التراجع عن تهديداتها يثبت رغبتها في لعب دور مؤثر في الساحة الدولية.
- ✓ تمسك روسيا بموقفها المتصلب تجاه الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، يملي بإعادة التوازن المفقود منذ تفكك الاتحاد السوفيتي.
- ✓ اشتعال حرب العقوبات بين روسيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، يزيد من توتر الصراع على الساحة الدولية و يساهم في تفاقم الخسائر لكل الأطراف.
- ✓ تجسد الأزمة الأوكرانية حقيقة الفوضى الخلاقة وتؤكد على أن معظم الصراعات هي بين قوى كبرى رئيسية وفاعلة وتدار بأدوات داخلية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية: الواقع والتحديات

عملنا من خلال الفصلين السابقين على معالجة الموضوع بالوقوف على مختلف العناصر الأساسية والنقاط المحورية، متطرقين بداية إلى أهم المضامين التي تنطوي عليها مبادئ السياسة الخارجية الروسية وتبيان أهم توجهاتها نحو الأزمة الأوكرانية، مع الإشارة إلى تلك العلاقة التشابكية بين مختلف القوى والتي من أبرزها (روسيا – الولايات المتحدة الأمريكية)، حول مسألة الأطراف الفاعلة في الأزمة الأوكرانية والتقاطعات المصلحية فيما بينهم، من خلال سعي كل طرف لترسيخ وجوده وإضعاف مكانة الأخر. لتساهم هذه السياسات والتصعيدات والعقوبات بتسريع مسار الأزمة الأوكرانية لتأخذ بذلك أنماطا وأشكالا تحتم علينا محاولة ضبطها بشكل يسمح لنا معرفة منحى واتجاه هذه الأزمة، ونشير في هذا الإطار أن بحثنا في هذا الفصل لا يسعى للتنبؤ بالمستقبل بقدر ما هو محاولة رسم ملامح المستقبل المحتملة من خلال معرفة التطورات الموضوعية التي سينتهي إليها الواقع في مدى زمني محدد.

الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية: الواقع والتحديات

المبحث الأول: روسيا والتنافس الاستراتيجي العالمي

تمثل الأزمة الأوكرانية محور اهتمام وتنافس الدول الكبرى، هذه الدول التي تسعى لفرض سيادتها وهيمنتها بكل الوسائل لتحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية وإقامة مناطق نفوذ تابعة لها، وتعد أوكرانيا واحدة من الدول التي تتضارب عليها القوى الكبرى و هذا راجع لما تحويه أقاليمها الشرقية من أهمية جيواستراتيجية.

المطلب الأول: روسيا و إعادة صياغة ميزان قوى جديد

شكلت نهاية الحرب الباردة انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية والهيمنة على الصعيد الدولي، خلق نظام أحادي القطبية تهيمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية على كل القضايا الدولية، خاصة أن فترة الانهيار أدت إلى تراجع القوة الروسية في شتى المجالات سواء السياسية، الاقتصادية....

منذ تقلد الرئيس" **فلاديمير بوتين**"" **Vladimir butine**" الحكم العام 2000، وهو يملك طموحات لعودة روسيا كقوة تحل محل الاتحاد السوفيتي في المسرح الدولي، وتقارع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تفردت في الهيمنة على العالم، إذ عبر عن هذه الطموحات والمواقف في مناسبات عدة أشهرها "**مؤتمر ميونيخ**" عام 2007، كما وجه الرئيس الروسي في هذا المؤتمر هجوما لاذعا على أمريكا وسياساتها الرامية إلى تكريس الهيمنة على العالم، و تجاهلها روسيا و القوى الناشئة الأخرى، ولذلك يبدو أن طموحات بوتين لإعادة روسيا إلى المسرح الدولي لا تزال قائمة ومستمرة،[1] ونبين ذلك من خلال العديد من المؤشرات والتي تدل على تنامي الدور الروسي العالمي، نذكر منها:

1) المؤشرات السياسية: تبني روسيا لسياسة ناضجة وحكيمة، انعكس بشكل واضح على حل مشكلاتها الإقليمية بسرعة واضحة، إذ كان التعامل العقلاني مع الأزمة الشيشانية ومن تم الاستخدام الفاعل للمزج بين الدبلوماسية والقوة في التعامل مع الأزمة الجورجية، فقد استقطب

[1] أمين محمود نظير، "التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي – الأمريكي على مناطق النفوذ"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، ص ص. 340-341.

إعجاب الكثير من دول العالم ولفت الأنظار إلى القدرة الغير مسبوقة لروسيا الاتحادية، التي كانت على إدراك تام بأن عالم التفرد الدولي لن يكون حصريا ونهائيا، ومن ثمة فهي دائمة السعي لتشكيل عالم متعدد الأقطاب.[1]

2) **المؤشرات الاقتصادية:** رغم الأزمة المالية التي تعتصر العالم منذ العام 2008، إلا أن الاقتصاد الروسي مر بحالة جيدة حيث حققت روسيا معدل نمو نحو5.3 % عام 2012، ولديها أكبر احتياطي عالمي من الذهب و العملات الصعبة (514.9 مليار دولار في سبتمبر 2013)، وأقل مستوى للدين الخارجي 3% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي وبلغ عجز الميزانية 420 مليار دولار فقط عام 2012 أي ما يعادل أقل من 0.1% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن نسبة البطالة بلغت 4.5% وبلغ معدل التضخم 4.7% خلال عام 2013، كما وتتمتع روسيا بالاكتفاء الذاتي من الحبوب منذ سنوات، وتصدر ملايين الأطنان من القمح سنويا (15.3 ميلون طن 2012 بقيمة 4.282 مليار دولار في واحد من أقل التقديرات، حيث بلغت صادرات القمح 27.2 مليون طن عام 2011، وارتفعت الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الروسي في النصف الأول من عام 2013 بنحو 11% و بلغت أكثر من 370 مليار دولار.[2]

3) **المؤشرات العسكرية:** استعادت روسيا مكانتها كقوة عسكرية كبرى فقد كانت روسيا في فترة الحرب الباردة، وعلى مدى نصف قرن قوة عسكرية عظمى مكافئة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد أولي الرئيس بوتين اهتماما واضحا بالمؤسسة العسكرية وبضرورة تطوير القدرات العسكرية الروسية من أجل الحفاظ على مكانة روسيا، و قد اتخذت مجموعة من الإجراءات شملت الأفراد والمعدات حيث تم التصديق عام 2008 على البنية الجديدة للجيش والأسطول حتى في عام 2020، والتي تتضمن تغييرات جوهرية في بنية وقوام القوات المسلحة،[3] تنطلق روسيا لإثبات دورها في النظام الدولي من مصالحها وأهدافها الذاتية، وليس ما يتم فرضه عليها وأن الأمن

---

[1] حميد حمد السعدون،" الدور الدولي الجديد لروسيا "، **دراسات دولية** ، العدد: 42، ص.12.

[2] نورهان الشيخ، "استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، على الرابط: http//www.digital.ahram.org.eg/article –aspx ?serial=1737055&eid=1538.

[3] نفس المرجع.

الدولي لن يتحقق دون روسيا، وتؤكد هذه الأخيرة سعيها في إقامة نظام عالمي جديد ينطلق من الوقائع الجيوسياسية المعاصرة على أن يكون بشكل تدريجي ودون هزات غير ضرورية هذا ما قاله الرئيس بوتين في مقالته بعنوان "**روسيا والعالم المتغير**"، ليحدد خطوات روسيا وسياساتها المستقبلية في شتى المجالات في مواجهة ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من سياسات توسيعية لحلف الناتو على الحدود مع روسيا وتلك التهديدات الأمنية الاستراتيجية بنشر منظومات الدرع الصاروخي لن يقابله إلا إصرار روسي في التقدم كقطب عالمي.[1]

تسعى روسيا بكل قوة للعودة إلى ساحة التنافس الدولي من جديد و تصحيح الخلل بتوازن القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى بناء علاقة في إطار نظام متعدد الأقطاب واستعادة مكانتها كقوة كبرى فاعلة ومؤثرة إقليميا ودوليا قادرة على الدفاع على مصالحها وحلفائها و فرض إرادتها، وتعتمد روسيا في هذا السياق ركائز من أبرز ملامحها:

- بناء شراكة استراتيجية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي، التي تضم دول آسيا الوسطى ويشمل كذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي من سيبيريا إلى الصين، والسعي إلى إعطاء المنظمة بعدا عسكريا ويذهب بعض المحللين للقول" **منظمة شنغهاي للتعاون** " صفعة للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فيما يراها آخرون "**الدرع الموازي**" للقوة الأمريكية في النظام الدولي المتعدد الأقطاب.
- الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط و التحول من سياسة الحياد السلبي، إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات.
- تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، إذ طالبت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية سحب قواعدها العسكرية من أوزباكستان وقرغيزستان ونجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزباكستان بإنهاء الوجود العسكري هناك.

[1] أشرف عكة،" روسيا السلحفانية والنظام العالمي المتغير"، وكالة وطن للأنباء ، 2015/02/22 ،على الرابط : **http//www.wattan.tv/ar/news/124262.html.**

- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، و النظر إلى تلك القوة على أنها المحدد الوحيد لوضع روسيا في بناء نظام عالمي أكثر عدلا وتوزانا، أي نظام متعدد الأقطاب يمثل القانون الدولي والشرعية الدولية.[1]
- ولزيادة الهيبة الروسية على المستوى الإقليمي خصوصا والدولي عموما بدأت في السعي إلى مد نفوذها خارج إطار حدودها الجغرافية، و لذلك وضعت استراتيجية أولية للسيطرة على أربع دول رأت أنها حاسمة لخططها في أن تصبح قوة عالمية من جديد، وهذه الدول هي: أوكرانيا، بيلاروسيا، كازاخستان وجورجيا، استطاعت روسيا السيطرة على ثلاثة دول الأولى وإقامة قواعد عسكرية على أراضي هذه الدول،[2] تشكل هذه الأخيرة مصالح كبرى للدول المتقدمة خاصة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن تنافسها العالمي.

روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس نحو المكانة العالمية

تمحورت الأهداف الروسية في أوروبا حول كبح جماح النفوذ الأمريكي، و سعت روسيا على المستوى العالمي نحو اعتراف دولي بها كدولة عظمى، ومع تدني الطموحات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس "**باراك أوباما**""**Barack Obama**" كان الدب الروسي على موعد مع تحقيق بعض النجاحات.

من جانبه الرئيس **باراك أوباما** سعى نحو إعادة رسم العلاقة مع روسيا بداية من عام 2009 وسط إنجاز طموحات لإنجاز عهد جديد من العلاقة بين البلدين بقيادة كل من **أوباما وميدفيدف**، غير أن الكرملين أدرك حينها أن الدافع الرئيسي وراء السياسة الأمريكية الجديدة تجاه روسيا، لم يكن سوى التخلص من إرث المشاكل التي تكتنف علاقة البلدين والتوجيه نحو قضايا أخرى أكثر أهمية وكانت معاهدة البداية الجديدة التي وقعت بين البلدين لتخفيض التسليح النووي بمثابة التأكيد على وضع روسيا

[1] محمد صوان،" التحول الروسي الإستراتيجي من الحياد السلبي إلى المبادرات الهجومية "، **صحيفة البعث** ،العدد: 15245، (2015/02/06).

[2]George freedman, "start for global intelligence,"**russia s expanding influence**,2010,p15.

كقوة نووية،[1] ويبرز التحدي الروسي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة أوستينا الجنوبية في عام 2008 التي صمدت خلالها روسيا في وجه الضغوط الأمريكية وتعمق تحديها أكثر للولايات المتحدة الأمريكية خلال الأزمة السورية منذ عام 2011 التي جاء فيها الموقف الروسي مغايرا للتوقعات، كما وتعد الأزمة الأوكرانية في عام 2013 هي الكاشفة والمؤكدة على أن روسيا أصبحت قادرة على أن تقود مسار الأحداث الإقليمية والدولية، وقد كان ضم روسيا لشبه جزيرة القرم صفعة قوية للغرب أدرك على إثرها ما أصبحت عليه روسيا من قوة ومكانة، كما أن فرض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية مجموعة من العقوبات تحت حماية أوكرانيا هو صراع حول مكانة الدولة.[2]

قد أضاف نجاح برامج بوتين لإنعاش الاقتصاد واستعادة القوة العسكرية والسياسية لروسيا الاتحادية تراجعا للأحادية القطبية، ويرجح بظهور نظام دولي متعدد الأقطاب تظهر فيه العديد من القوى الكبرى مثل روسيا التي تطمح لاسترجاع أمجاد الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى الصين، والعديد من الدول الآسيوية.

أصدرت العديد من التقارير التي تضم مجموعة مقالات استشرافية ذات طابع استراتيجي تحليلي أعده أكاديميين وخبراء من مجلس الاستخبارات الأمريكية، حمل هذا التقرير لعام 2012 عنوان "اتجاهات عالمية 2030 عوالم بديلة" يناقش فيها كيف سيبدو العالم بعد عقدين من الزمن، يرجع في المحصلة عالما لا تهيمن عليه قوة واحدة كما هو الوضع الآن المتميز بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ورد في التقرير أن العالم سيكون عالم متعدد الأقطاب على خلاف توقعات البعض باحتلال الصين مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في زعامة العالم، يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ستفقد مكانتها العالمية بحلول العام 2030 وينشأ واقع اقتصادي تتحول فيه الثروة و القوة إلى الأقطاب الشرقية في العالم.[3]

---

[1] طارق فرحات، مرجع سابق.

[2] نورهان الشيخ،" البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر"، 2015/01/05، على الرابط: **http//www.acrseg.org/36504**.

[3] مايرون بريليانت، "العالم عام 2030 هل نحن في طريقنا إلى التقارب أم إلى التباعد،" في: تقرير 2012 اتجاهات عالمية 2030 عوالم بديلة،" تر: عباس إبراهيم، **جريدة المدينة**، المملكة العربية السعودية: مؤسسة المدينة الصحفية، على الرابط:-http//www.al madina.com/node/429150.

يمكن القول أن روسيا استعادة قدر مهم من التوازن في مكانتها الدولية مطلع القرن 21، فإن روسيا الصاعدة و إن لم تتمكن من استعادة موقفها التقليدي في النظام الدولي بشكل كامل، فإنها حققت تقدما ملحوظا على المستويين الاقتصادي و العسكري، وتجاوزت في غضون فترة وجيزة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية من جديد، كلاعبة رئيسية على مسرح دولي يشهد تغييرات هيكلية.[1]

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن روسيا العائدة والراغبة في استعادة موقعها على المسرح العالمي، لن تنسى أنها تحمل إرث الاتحاد السوفيتي، وأنها خسرت مكانتها ذات يوم كدولة عظمى، محترمة، تملك طموحات السيادة العالمية ومنافسة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، كما أن هذه الطموحات التي تسعى روسيا الوصول إليها خاصة ضمن سياساتها على المستوى الإقليمي لا يمنع رغبتها في إقامة عالم متعدد الأقطاب، ويعمل وفق قواعد و مبادئ القانون الدولي.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الأوروبية-الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية

تشكل أوكرانيا بالمعنى الجيوسياسي بوابة روسيا على البحر الأسود و على عدة دول في أوروبا الشرقية، كما و تشكل مناطق واسعة من أوكرانيا و خاصة الجزء الشرقي منها امتدادا طبيعيا للجزء الغربي من روسيا الذي يحتضن العاصمة موسكو، هذا ما يدل على أنه لا يمكن لروسيا أن تظهر مؤشرات ضعف إزاء ملف أوكرانيا، خاصة أن 85% من الغاز الروسي يمر عبر الأراضي الأوكرانية، من جانب آخر فإن شبه جزيرة القرم قاعدة روسية عسكرية متقدمة واقعة بين البحر الأسود و بحر آزوف، و هذا ما يدل على أن موسكو لا تقبل فكرة عبور أوكرانيا إلى أوروبا ووقوعها تحت تأثير الاتحاد الأوروبي، وبالتالي إقامتها داخل "**حديقتها الخلفية**"،[2] بالإضافة إلى أن السياسة الروسية اتجاه أوكرانيا تشكل مصدرا هاما من مصادر شرعية سلطة الرئيس **فلاديمير بوتين**، وأن هدف روسيا الدائم هو أن يكون لها تأثير دائم على العمليات السياسية والاقتصادية الأكثر أهمية في أوكرانيا،[3] كما وتعد الأزمة الأوكرانية أخطر

---

[1] حيدر علي حسين، "رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية ،" **مجلة السياسة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العدد 43، ص.21.

[2] القسم السياسي، **حول الأزمة الأوكرانية تقدير موقف،(د.ب.ن**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص.04.

[3] أحمد سيد أحمد، "أوكرانيا ....روسيا تكسب جولة أولى"، ملحق الأسبوع السياسي، الخليج، 2014/04/03، على الرابط:.**http//www.alkhaleej.ae/supplements/page/fbb5a1c6-aed1-46e7-9d2b-b4452ucoe1a**

أزمة تواجهها أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة، وقد صرح الأمين العام للحلف الأطلسي **(NATO)** "**أندرس فوج راسموسن**" "**Andres foug rasmousen**" بأن روسيا تحاول إعادة تشكيل الحدود في العالم، كما وصرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "**هيلاري كلينتون**" "**Hilaryklintoune** " أن هذه الأزمة تنذر بنشوب صراع دولي كبير في منطقة أوراسيا بين روسيا من جهة و الغرب من جانب آخر، إذا استمرت روسيا في انتهاج سلوكياتها العدوانية تجاه جيرانها، بالإضافة إلى أن هناك رأي آخر يرى أن الأزمة الراهنة لا تتعدى كونها أزمة عادية بين القوى الكبرى لا تستحق كل هذا الاهتمام والمبالغة وبين اختلاف وجهات النظر حول هذه الأزمة سنحاول استشراف مستقبل العلاقة الأوروبية– الروسية، هذه الأزمة التي شغلت العالم عن أزمات وصراعات إقليمية أخرى مثل (الأزمة السورية)[1]، ما أحدث العديد من التوترات بين روسيا من جهة و الدول الأوروبية الموالية أغلبها للولايات المتحدة الأمريكية، **ويمكننا رصد مؤشرات التوتر في العلاقات الأوروبية –الروسية إبان الأزمة الأوكرانية على النحو التالي:**

1) طرد روسيا من مجموعة دول الثماني و ذلك ردا على قيامها بضم شبه جزيرة القرم.
2) تهديد الاتحاد الأوروبي بتعليق مفاوضاته مع روسيا لتحرير تأشيرات الدخول للمواطنين الروس.
3) إعلان المستشارة الألمانية "**أنجيلا ميركل**" "**Angela mercel**" أن ضم القرم يتعارض مع القانون الدولي، وبالتالي رفضها الاعتراف بوضع القرم الجديد.
4) تعليق بريطانيا تعاونها العسكري مع روسيا، حيث ألغت تدريبات بحرية بمشاركة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مشاريع لزيارة سفن حربية بريطانية إلى روسيا.
5) فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على 33 مسؤول روسي من بينهم رجال الأعمال، إلى جانب التلويح بإعادة النظر في بعض الصفقات بين روسيا وبعض الدول الأوروبية، كما هددت دول الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا.
6) إعلان حلف شمال الأطلنطي تعزيز دفاعاته شرق أوروبا، كما قامت كل من فرنسا وبريطانيا بنشر مقاتلات لتعزيز الدوريات الجوية لحلف شمال الأطلنطي فوق منطقة البلطيق.[2]

[1] أحمد محمد أبو زيد، "الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة : في فهم الواقع الدولي"، معهد العربية للدراسات ، على الرابط: **www.studies.alarabiya.net.**

[2] إبراهيم منشاوي، مرجع سابق.

✓ تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل العلاقات الأوروبية – الروسية:

لا يمكننا الحديث اليوم عن مستقبل للعلاقات الأوروبية الروسية بعيدا عن الأزمة الأوكرانية و بعيدا عن مفهوم أمن الطاقة و الذي يشكل عنصرا جوهريا في العلاقات الروسية، وكما ذكرنا سابقا فإن أوروبا تعتمد بدرجة كبيرة على الغاز الروسي، وقد تعززت العلاقات الاقتصادية الأوروبية – الروسية أكثر في الميادين الاقتصادية خاصة مجالات الطاقة، وفي أعقاب الأزمة الحالية فإن روسيا تلوح بين الحينة و الأخرى باستخدام الغاز كورقة ضاغطة على أوروبا، وقد وجه بوتين رسالة إلى القادة الأوروبيين بأن موسكو يمكن أن تلجأ إلى طريقة جديدة في حسابات الغاز مع أوكرانيا وهي قاعدة –**الدفع المسبق**–، محذرا من أخطار تهدد عبور الغاز الطبيعي المتوجه إلى أوروبا عبر أوكرانيا،[1] هناك محاولات من قبل الاتحاد الأوروبي للاستغناء عن الغاز الروسي حيث أعلنت شركة "**إيني الإيطالية**" منذ أيام أنها تستطيع الاستغناء عن الغاز الطبيعي من روسيا، وهذا ما يهدد مصير مشروع السيل الجنوبي لنقل الغاز من روسيا إلى أوروبا عبر البحر الأسود جنوب أوروبا،[2] وقد أحدثت الأزمة الأوكرانية العديد من التطورات على صعيد الاقتصاد العالمي، خاصة أن أوكرانيا هي رابط مهم بين روسيا وبقية دول أوروبا ولو قررت روسيا قطع إمدادات الغاز فإن أسعار الطاقة سترتفع وما يؤدي بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، بالإضافة أن مستقبل الاقتصاد العالمي مهدد في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية كالقح و الذرة (تعد أوكرانيا من أكبر مصدري القمح والذرة في العالم)، إن تصاعد الأزمة الأوكرانية يحدث ويثير مخاوف أوروبية فعلية من تزايد حدة هذا الصراع الذي يهدد أمن الطاقة في أوروبا.[3]

يمكن استخلاص بعض النتائج فيما يتعلق بمستقبل الطاقة في أوروبا بعيدا عن استخدام القوة .

---

[1] إبراهيم منشاوي، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] وكالات،" أوكرانيا تشعل العلاقات الأمريكية الروسية "، 2014/03/05، على الرابط:
http//www.pukmedia.com/ar-direje.aspx ?jimar=29863.

1) استمرار تلك العلاقات على أن نهجها الحالي في ضوء التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة الراهنة، والاتفاق على شكل العملية السياسية في أوكرانيا وستكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الخاسر الأكبر، خاصة أن هذا سيؤدي إلى مزيد من التقارب الروسي– الأوروبي وهو ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لمنعه حتى لا تؤثر على مصالحها في المنطقة.
2) قطع العلاقات نتيجة للتشدد من جانب الطرفين في إدارة الوضع الراهن في أوكرانيا وهو ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على تغذيته لأنه سيصب في مصلحتها بالدرجة الأولى،[1] لقد خلفت الأزمة الأوكرانية العديد من التداعيات على العلاقات الأوروبية –الروسية، مفرزة العديد من العقوبات سواء الاقتصادية أو الدبلوماسية ما جعل الدول الأوروبية تذهب مسرعة لمحاولة إيجاد حلول لهذه الأزمة التي جعلت نهاية الصراع مفتوح.

✓ جهود الدول الأوروبية لإيجاد حل سلمي للأزمة الأوكرانية:

إن المفاوضات التي جمعت الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" بكل من الرئيس "**فرنسوا هولاند**" والمستشارة الألمانية "**أنجيلا ميركل**"، كانت بناءة و مهمة وسمحت بالتوصل إلى اتفاق حول التحضير لخطة سلام تتضمن مقترحات فرنسية وألمانية وروسية وأوكرانية، وقال هولاند إن اللقاء يهدف إلى بحث اتفاق لتسوية الأزمة، مضيفا أن الخطوة الأولى يجب أن تكون وفقا لإطلاق النار قبل السير باتجاه تسوية شاملة، وأوضح الرئيس هولاند أن الاقتراح الجديد لحل النزاع يضمن وحدة أراضي أوكرانيا، بينما تحدثت تقارير صحيفة ألمانية عن أن الخطة تتضمن تنازلات عن أراضي الانفصاليين المواليين لروسيا مقابل وقف فوري لإطلاق النار[2] ، بالإضافة إلى أن هولاند و ميركل عرضا على بوتين في موسكو خطة سلام تهدف إلى وقف فوري لإطلاق النار و إنهاء النزاع الدائر في شرق أوكرانيا، بالإضافة إلى أنه التقى في كييف كل من هولاند و ميركل الرئيس الأوكراني "**بيتربوروستينكو**" " **Petro pourostunkou**" لبحث المبادرة الألمانية الفرنسية الهادفة إلى وقف العنف في شرق أوكرانيا، وقالت المستشارة أنه أمام العنف

[1] إيمان أبو زيد مخيمر، "مستقبل العلاقات الأوروبية الروسية في ضوء الأزمة في القرم،" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط: **http//www.democraticac.de/ ?p=8209.**

[2] أبو ظبي،" المبادرات الأوروبية المشتركة لحل الأزمة الأوكرانية،" 2015/02/07، على الرابط: **http//www.skynewsarabia.com/web/article/722354.**

المتصاعد خلال الأيام الأخيرة وارتفاع أعداد الضحايا المدنيين من الجانب الأوكراني في "**دونتسك ولوغانسك**" والضحايا في صفوف الانفصاليين،[1] يبقى مستقبل العلاقات الأوروبية – الروسية ومستقبل الاقتصاد العالمي مرهون بالخلفيات والسيناريوهات المحتملة من تطور هذه الأزمة.

[1] أبو ظبي،" المبادرات الأوروبية المشتركة لحل الأزمة الأوكرانية،" مرجع سابق.

المبحث الثاني: مستقبل الاستراتيجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية

يمكن القول بأن مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية ينطوي على ثلاث سيناريوهات رئيسية محتملة، كل سيناريو يعبر عن وضع قائم أو راديكالي أو إصلاحي، مدرجين هاته السيناريوهات في إطار زمني قدر بمدى متوسط يتراوح ما بين خمس إلى عشرين سنة، وهذا راجع لمجموعة من المؤشرات نذكر منها أن مجمل الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها أوكرانيا مع روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي لا تتجاوز أفق المستقبل المتوسط، بالإضافة إلى غياب الإحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها إذ أن مختلف الدراسات والأبحاث المستقبلية لا يتعدى إطارها الاستشرافي المدى المتوسط.

المطلب الأول: سيناريو استقرار الوضع القائم

يمكن القول أن هنالك مجموعة من المؤشرات التي تؤكد على استمرار الوضع القائم في أوكرانيا ومواصلة روسيا الاتحادية انتهاج نفس الأسلوب في مختلف القطاعات اقتصادية كانت أم أمنية، فبالرغم من الأزمة القائمة في أوكرانيا والانقسامات الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، لنكون أمام مجموعة من المتغيرات التي تراهن على استمرارية الوضع كما هو كائن.

ومنه نجد استمرار السلوك الروسي في نفس المسار، فعدم تغير القيادة السياسية في روسيا وتراجع دور القوى والفواعل الداخلية الموالية للغرب بعد تجربة الثورة البرتقالية التي قادت أوكرانيا إلى مزيد من التراجع على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي كما أن التفاهمات الروسية –الأوكرانية خاصة بعد توقيع اتفاقية "**خاركيف**"" **Kharkiv accord**" في 21 أفريل من عام 2010 والتي بموجبها تم تمديد عقد استئجار روسيا لقاعدة "**ميناء سيفاستيبول**" التي يتواجد بها أسطول البحر الأسود لعام 2042، في مقابل تخفيض سعر الغاز الروسي إلى أوكرانيا بنسبة 30%[1]، والمشاريع الاستثمارية الروسية – الأوكرانية المشتركة من جهة أخرى في مجال الطاقة ستدفع هي الأخرى باتجاه تكريس الوضع الراهن في العلاقات ما بين الدولتين، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقرار النسبي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في روسيا

[1] frank umbach ,"the black sea region and the great energy game in eurasia ",in adam balcer (ed),**the easternpartnership in the black sea region: towards a new synergy**,warsaw: demos , 2011,pp.55-88.

الاتحادية أصبح يشكل أولوية قصوى في أجندة السياسة الخارجية الروسية، وهو ما يدفعنا إلى الحفاظ على هذا الوضع، و عدم الانسياق مجددا وراء سياسات بعض القوى الإقليمية و الدولية التي تسعى إلى استنزاف القدرات الروسية في صراعات و نزاعات إقليمية، كما هو الحال في الأزمة السورية الحالية، وبالتالي فإن القيادة الروسية غير مستعدة لفتح جبهة جديدة مع الغرب تكون هذه المرة عبر أوكرانيا، كما أنه في ظل تمسك كل طرف (النظام والمعارضة) بمطالبهم التي لم تجد بعد توافق أو حل وسط مما جعل من مسيرة اندماج أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي تعرف في الوقت الراهن عقبات ومشاكل كبيرة، فقد أصبحت فكرة الإعياء الأوروبي "**Europe fatigue**" عنوانا أساسيا لهذا المسار الذي لم يطرح لحد الآن أية آفاق مستقبلية مشجعة للعضوية بالنسبة لأوكرانيا، فالمشروطية الأوروبية في إطار المشاريع المختلفة التي قدمها الاتحاد الأوروبي، أصبحت تشكل عائقا أساسيا أمام تقدم مسيرة الاندماج الأوكراني، كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الأوروبي حاليا في الحيلولة دون تقديم أي دعم أو مساعدة مالية إضافية لأوكرانيا، حيث طالبت حكومة كييف الاتحاد الأوروبي في أعقاب رفضها توقيع اتفاقية الشراكة معه بدعم مالي إضافي في حدود 20 مليار دولار من أجل تجاوز أزمتها الاقتصادية الراهنة، غير أن الموقف الأوروبي جاء رافضا لهذا الطلب نظرا لبروز خلافات على السطح خاصة ما يتعلق بطغيان المصالح الوطنية على المصلحة الأوروبية في النقاش الذي دار حول الميزانية[1].

ومن جهة أخرى نجد الدور الأمريكي الذي يكرس أيضا لفكرة الوضع الراهن، فالولايات المتحدة الأمريكية بدورها تعيش عجزا كبيرا في ميزانيتها الفيدرالية، فقد تراكم الدين الداخلي إلى حدود قياسية حيث بلغ عام 2013 م، ما يقارب 17 تريليون دولار[2]، لقد أدت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عموما إلى تصاعد نسبة الفقر وزيادة أعداد العاطلين، حيث قفز معدل الفقر في سنة 2008 إلى أعلى مستوى له في 11 عاما، حيث وصل إلى 13.2%[3]، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى

---

[1] عبد النور بن عنتر، "الاتحاد الاوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج"، (د.ب.ن، **مركز الجزيرة للدراسات**، مارس 2013)، ص.03.

[2]dave manuel",u.s. national debt clock october2013", global research news, 17/10/2013. Available at :**http//www.globalresearch .ca/u-s-natoinal-debt-clock-october-2013/5352497**.

[3] زكي الجادر سرمد و كوثر عباس الربيعي، "الأزمة المالية والدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية: بين التراجع والممانعة، " **مجلة قضايا سياسية** ، العددان: 20/19، (قسم العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2010)، ص.13.

ستصبح تدريجيا أكثر انشغالا بمعالجة أزمتها الراهنة و بالتالي احتمال انخفاض معونتها السنوية الموجهة لأوكرانيا، أما المتغير الأطلسي فإن شراكته مع أوكرانيا لم تعرف تقدما كبيرا في ظل عدم وجود بدائل يقدمها لهاته الأخيرة حول مستقبل صناعتها العسكرية، كما إن إعادة تأهيل الجيش الأوكراني من الناحية العسكرية وفق معايير الحلف ستأخذ وقتا لا يقل عن عشر سنوات، وسيتطلب ميزانية معتبرة لا تتوفر عليها أوكرانيا حاليا، بالإضافة إلى الرفض الشعبي الكبير لفكرة انضمام بلادهم إلى الحلف.[1]

فالسياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية أخذت موقعا تجاوزت به مختلف الأحداث والتطورات الخاصة بالنظام الأوكراني، فبالرغم من ميل الكثير من المراقبين والمحللين للشأن الأوكراني إلى استمرار الوضع الفوضوي الراهن من خلال إثبات حكومة كييف الفتية عدم قدرتها على التعامل مع الانفصاليين الموالين لروسيا شرق البلاد في الوقت الذي لا يستطيع المطالبين بالانضمام إلى روسيا تحويل اعتصاماتهم وإضراباتهم في تلك المناطق إلى حركات أوسع تقلب الموازين في العاصمة.[2]

ليكون بذلك سيناريو اللاتغير في الوضع الأوكراني واستمرار الصراع بين المقاومة والسلطات المركزية في كييف، وما ينجر عنه من تحول المناطق الشرقية إلى مناطق ساخنة وساحة لتجارة السلاح تسيطر عليها قوى لها مصلحة في استمرار هذا الوضع من العنف[3]، سيناريو لم يغير من طبيعة السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية وظلت تسود علاقة مماثلة لما كانت تحكم البلدين قبل الأزمة.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي

يفترض هذا السيناريو مجموعة من التحولات المستقبلية البارزة في البيئة الداخلية لأوكرانيا من جهة وعلاقات كل من روسيا وأوكرانيا على المستوى الخارجي من جهة أخرى، فوجود اتحاد أوروبي يعاني من أزمات بينية ومع تراجع الدور الأمريكي على صعيد عالمي و تردد حلف شمال الأطلسي في اتخاذ موقف

---

[1] محمد حسون، "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثارها على الأمن القومي العربي،" **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، العدد الثاني: (2010)، ص ص.344-345.

[2] خمس سيناريوهات لنهاية الأزمة الأوكرانية ، 2014 على الرابط :

http//www.cnn bilarabiya .com

[3] ديمتري كوروتكوف وأخرون، "خمس سيناريوهات محتملة لتطور الأحداث في أوكرانيا"، تر: أيمن موسى، **مجلة إيكسبرت**،(2014/05/02)، على الرابط:. http//www.expart press.com

أمني تجاه أوكرانيا، يؤسس لقيام وضع جديد تستطيع روسيا من خلاله أن تلعب دور الوسيط في حل الأزمة وخلق وضع مستقر للجارة الأوكرانية، إضافة إلى تعميق علاقاتها الاستراتيجية وإعادة دمجها ضمن مشاريعها الإقليمية، وعليه يمكن المباشرة في تحليل السيناريو الإصلاحي من خلال تبني مختلف المتغيرات والتأثيرات التي من شأنها تركيب صورة محتملة التجسيد.

يقودنا الحديث عن سيناريو تعميق العلاقات بين البلدين(روسيا- أوكرانيا) للإشارة إلى مساهمة البيئة الداخلية لكل منهما فبالنسبة لروسيا نرتكز إلى فكرة تطور الأوضاع الداخلية الروسية بشكل إيجابي، وبقاء أسعار المحروقات في مستوياتها الراهنة، ففي ظل المؤشرات المستقبلية حول الكشوفات النفطية والغازية الروسية، وثبات أسعار الطاقة في مستوياتها الراهنة[1]، بالإضافة إلى عنصر مهم وهو عدم تغير النخبة الحاكمة، كما تؤكد كثير من التحليلات الأخرى، بأن السعي الروسي لدمج أوكرانيا ضمن أطرها الإقليمية سيصبح في المستقبل المتوسط أكثر واقعية، خاصة بعد طرح روسيا لفكرة إنشاء منطقة تجارة حرة من خلال مشروع الاتحاد الجمركي الأوراسي "**Eurasian Customs Union**" وهو مشروع تجاري واعد بحسب الكثيرين لأنه سيشكل نقلة نوعية في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، خاصة بعد رفض الحكومة الأوكرانية التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أن روسيا من خلال هذا المشروع ستعمل على تعميق علاقتها الاقتصادية لإنشاء فضاء اقتصادي موحد " **Single EconomicSpace**" وبالتالي فانضمام أوكرانيا إلى هذا الفضاء التجاري والاقتصادي سيشكل بداية لإعادة اندماجها ضمن المشروع الروسي الأوسع كومنولث الدول المستقلة، كما يشكل الصعيد السياسي نقطة مهمة بالنسبة لروسيا التي استطاعت تصفية القوى الموالية للغرب في أوكرانيا[2]، لتعمل بذلك على تفعيل توجهاتها الخارجية تجاه جوارها القريب في شرق أوروبا لتؤكد على العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدى، والحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة، مع تطوير التعاون في مجال الطاقة والتعاون

[1] Sergey Paltsev," Russia's Natural Gas Export Potential up to 2050", **Scientific Report,MIT centre for energy andenvironmental policy research**,July2011,pp,4-5

[2] Hannes Adomeit," Putin's Erasian Union ,Russia's Integration project and policies on post-soviet space",**Neighborhood policy paper**,july,2012.http//mercury.ethz.ch/serviceengine/24%/en/paper4.pdf.

الاقتصادي والتقني،[1] أما بالنسبة لأوكرانيا فمنذ البداية – قبل بداية الأزمة الحالية – كانت هناك قوى دافعة باتجاه التقارب مع روسيا، إذ أن تعميق العلاقات معها تبدو أكثر فعالية ونشاطا منذ بداية الألفية الجديدة، فقوى الجذب الأوكرانية مع روسيا الاتحادية تمتلك القدرة على التأثير في توجهات السياسة الخارجية الأوكرانية، خاصة في ظل الرفض الشعبي المتزايد لتطوير علاقات بلاده مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة وهو ما يدفع باتجاه ترسيخ لفكرة "أوكرانيا الأوراسية""**Eurasian Ukraine**".

أما فيما يخص الأزمة الأوكرانية الحالية فيمكننا ربط السيناريو الإصلاحي بما تسعى إليه السياسة الخارجية الروسية سعيا منها إنقاذ أوكرانيا من دوامة حرب أهلية تجرها إلى مصاف الدول الفاشلة.

إذ تعمل روسيا من خلال المحادثات المكثفة والبناءة مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا وأوكرانيا على محاولة إنهاء الأزمة، بالرغم من الصعوبات التي تكتنف هذه الجهود وعدم الاتفاق على ضمانات مشتركة،[2] كحال اتفاق جنيف الذي أعطى في البداية بصيصا من الأمل حول إمكانية نزع فتيل الأزمة في أوكرانيا بصورة سلمية، إلا أنه وبحسب وزير الخارجية "**جون كيري**" تبقى الاتفاقية غير مفعلة وحبر على الورق مادام ليس هناك تجسيد فعلي ومحاولة جادة وتنازلات حقيقية يقدمها مختلف الأطراف،[3] للعمل على تمكين الحكومة الأوكرانية من استعادة السيطرة على شرق البلاد وخلق نوع من الاستقرار، فغالبا ما تدخل روسيا المفاوضات من باب قوة مدركة تماما أهمية أوكرانيا كورقة ضغط تمارس ضدها من طرف القوى الأخرى التي لها يد في تحريك قطع الشطرنج في المنطقة، وتحاول كل مرة التلويح بقدرتها على تسوية الأوضاع في أوكرانيا بالطرق الدبلوماسية السلمية، وأن كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يعملان على تعقيد الأوضاع وتوجيه الاتهام لروسيا بأنها دولة توسعية استرجاعية تحاول غزو أوكرانيا، غير أن السيناريو الإصلاحي في هذا الوضع يرجح ميزان نجاح روسيا بإخراج أوكرانيا من وضعها المتأزم والتصدي لمختلف محاولات التقسيم والفتنة، ذلك أن مختلف المؤشرات سواء بالنسبة

[1] نورهان الشيخ، "روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب،" **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 178، (أكتوبر 2009)، ص. 102.

[2] د. م ،معركة روسيا والغرب الجيوسياسية، **مجلة البديع**، العدد: 17381، (2015).

[3] 5 سيناريوهات لنهاية الأزمة الأوكرانية، مرجع سابق.

للاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية هي مؤشرات ضعف لا قوة فحسب الكثيرين من المحليين فإن مشروع الاتحاد الأوروبي يواجه حاليا أزمة اقتصادية وسياسية متداخلة وحادة، قد تكون لها تداعيات بعيدة المدى على مستقبل القارة الأوروبية، وهو ما شرحه الباحث" **سباستيان روساتو**"" **Sebastian Rosato**" في بحثه" اضطرابات أوروبا سياسات القوة وحالة المشروع الأوربي"" **Europe's troubles :power politics and the state of the European progect**" وفحواه أن بناء الاتحاد الأوروبي كان مدفوعا بحسبه بالخوف من وجود الاتحاد السوفيتي كقوة، وعليه لابد من التكتل من أجل تعزيز وتقوية كيانهم، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي لم يستمر تطور دول الاتحاد الأوروبي في اتجاه الوحدة السياسية والعسكرية وطغت بذلك مختلف الخلافات والرغبة في الزعامة الانفرادية، (مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حدث تراجع معدل نمو الاقتصاد في مختلف دول الاقتصاد، ففي فرنسا مثلا تراجع معدل نمو اقتصادها إلى أقل من 2 % بينما لم يتعدى 1 % في ألمانيا في هذه الفترة).[1]

أما فيما يخص المتغير الأمريكي فقد جاء في تقرير بعنوان" هل أمريكا مستعدة لقيام العالم؟...إعادة النظر في دور وسط عالم متغير"" **Ready to lead ?RethinkingAmerica's role in changing world**" للمعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية "**تشتمهاوس**""**Chatham House**" بأن الزعامة الأمريكية للعالم باتت موضع شك، والسبب في ذلك انهيار الاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى الإخفاق في العراق ووجود فاعلين آخرين يحاولون منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على حل القضايا الدولية والإقليمية، حيث تقف روسيا الاتحادية في مقدمة تلك القوى،[2] لتكون روسيا بذلك وفق هذه المعطيات قد وضعت شرطين أساسيين لبدء التفاوض مع الدول الغربية بشأن حل أزمة أوكرانيا ألا وهما وقف إطلاق النار بين الانفصاليين وقوات النظام مع عدم انتهاك حقوق الإنسان في شرق البلاد، واعتبار أن توسع حلف شمال الأطلسي واقتراب بنيته العسكرية من حدود روسيا الاتحادية أحد التهديدات الرئيسية للأمن القومي الروسي وعملا عدائيا ضدها يهدف إلى تطويق روسيا وعزلها عن أوروبا هو عمل لا يمكن

[1]Sebastian Rosta,**Europe's troubles :power politics and the state of the European project**,International security,spring2011,p47.

[2]Roben Niblett, **Ready to lead ?Rethinking America's role in a changed world**, Achatham House Report,2005,p.7.

السماح به أو التهاون معه،[1] ليطرح في الأخير السيناريو الإصلاحي خيارات محدودة خاصة أمام كل من روسيا وأوكرانيا وحتى القوى الأخرى من أجل إيقاف التصعيد والعمل المشترك لإيجاد حلول تحقق الصالح العام، لأن تبني هذا السيناريو من طرف روسيا لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود انقسامات حادة تجعل من أوكرانيا دولة تشوبها حروب أهلية وهشاشة وفراغ أمني،[2] وبالتالي لا يمكنها هذا الوضع من إقامة علاقات مع روسيا ليصبح دورها معدوم في مختلف المجالات.

كما تطرح بعض القضايا الأمنية العالمية ضرورة التعاون بصفة مشتركة، خاصة بالنسبة لموسكو لتتجنب العزلة المفروضة عليها وتقوم بخطوات دالة على حقيقة النوايا في مواجهة تهديدات مشتركة(مكافحة الإرهاب والتنظيمات الإسلامية المتطرفة).

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي

يستند هذا السيناريو على مجموعة من الافتراضات والتي تجد ما يؤكد صحتها على أرض الواقع حاليا، ويطرح هذا السيناريو صعوبة نظرا لخطورة حقيقة الوضع الذي تؤول إليه العلاقات الروسية الأوكرانية من جهة، والأزمة الأوكرانية و تداعياتها من جهة ثانية و سيشكل هذا السيناريو في حالة وقوعه انتكاسة كبرى للسياسة الخارجية الروسية، لما سينجر عنه من تداعيات خطيرة على البيئة الداخلية الروسية وعلى مشاريعها الإقليمية و بنفس مستوى التهديد ستجد أوكرانيا نفسها إما مقسمة أو تعاني من حرب أهلية تجرها إلى مصف الدول الفاشلة، وفي الأسابيع الأخيرة اختبرت أوكرانيا صدمتان من العيار الثقيل، أولها تحول الثورة الأوكرانية إلى أكثر الثورات الملونة دمويا وعنفا إضافة إلى التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم، لتطرح أكبر أزمة أمنية أوروبية منذ حرب البلقان عام 1990 هذه الأحداث استمرت في التصعيد وخصصت لها دعاية كبيرة من الداخل والخارج، لكن يبقى الجدل هنا كيفية إدارة هذه الأزمة وأخذ دروس من الأحداث السابقة و خطورة تداعياتها،[3] من الصعب تكهن ما ستؤول إليه الأمور فبوصول قادة متمسكين في المقام الأول بربط مستقبلهم بأوروبا وليس بروسيا تجد روسيا نفسها

[1] محمد علي، " السيناريوهات المستقبلية للأزمة الأوكرانية،" **مجلة نيوز**، العدد: 1256، (2014).

[2] محمد مصطفى، "أزمة أوكرانيا قد تغير العالم: عشر سيناريوهات،" **مجلة الوئام**، العدد: 1216، (31/03/ 2014).

[3] Nicu Popescu ,**three scenarios for Ukraine**,European Union Institute for security studies,March 2014,p1.

أمام مشكلة جدية تقوض من حلم الرئيس فلاديمير بوتين بإبقاء أوكرانيا في فلك روسيا، خاصة بعدما أعلن الرئيس الأوكراني بالوكالة "**ألكسندرتورتشينوف**"" **Alexander toutchnouf**"، أعلن أن الاندماج الأوروبي يشكل أولوية لأوكرانيا و دعا موسكو إلى احترام الخيار الأوروبي لأوكرانيا، لتكون هذه المعطيات الجديدة قد قوضت على فكرة الرئيس فلاديمير بوتين بتشكيل اتحاد اقتصادي للدول التي كانت في فلك الاتحاد السوفيتي السابق ليس لمنافسة الاتحاد الأوروبي فقط بل الولايات المتحدة والصين أيضا،[1] فالحديث عن تدهور العلاقات الروسية–الأوكرانية وانفلات أوكرانيا واندماجها في الغرب مستمد من مجموعة من المؤشرات والمعطيات الدالة عليه– فبالنسبة لروسيا تتعلق أساسا بالتحولات المحتملة على مستوى الأوضاع الداخلية و الخارجية، فعلى مستوى الأوضاع الداخلية الروسية يحتمل في المستقبل القريب و المتوسط أن تدخل روسيا الاتحادية في أزمة اقتصادية جديدة تشبه أزمة فترة التسعينات وبإمكان هذه الأزمة أن تضيق بشكل خطير الخيارات الاستراتيجية لصانع القرار الروسي (نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها روسيا في فترة التسعينات فقدت من خلالها كثير من الجمهوريات التي كانت تابعة إلى الاتحاد السوفييتي سابقا لتنخرط في الأطر والأبنية الأمنية للمعسكر الغربي)، كما يعكس الاقتصاد الروسي حقيقة هشاشة الأنظمة الاقتصادية الروسية، إذ تراهن كثير من التحليلات في هذا الإطار أن الاستقرار النسبي في الاقتصاد الروسي لم يأتي نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الروسية، و إنما مرده الأساسي إلى الطفرة الغير المسبوقة في أسعار الطاقة، كما ترى كثير من الأبحاث و التحليلات أن الاقتصاد الروسي مقبل على مرحلة ركود طويلة بفعل تراجع أسعار الطاقة في الأسعار العالمية، نتيجة الكشوفات الجديدة في مجال الوقود الصخري و كذا الاستنزاف المفرط لموارد الدولة الروسية في الأزمة السورية الراهنة.[2]

فأمام هذه المعطيات التي تقف في وجه روسيا الاتحادية و تضعف من احتمالية تحقق أهداف الرئيس فلاديمير بوتين في بناء قوة إقليمية لها أدوار فاعلة ومؤثرة، نجد في المقابل الأوضاع الداخلية الأوكرانية والتجاذبات المصلحية التي فرضتها مختلف القوى بتدخلاتها المباشر كانت أو غير المباشرة، تقف هي أيضا أمام تعزيز السيناريو الراديكالي والضغط على روسيا ومحاولة ترويض عنانها، فالأزمة

[1] د. م، "عشرة سيناريوهات من الممكن أن تغير السياسات العالمية على خلفية أزمة أوكرانيا"، **صحيفة العرب**، (2014/04/02).

[2] "corruption by country/territory", available at :**http//www.transparency.org/country** # , 12/01/2014.

الراهنة في أوكرانيا تنذر بعودة سيناريو الثورة البرتقالية من جديد وترى كثير من التحليلات في هذا الإطار أن سقوط حكومة يانكوفيتش الموالي لروسيا وقيام حكومة جديدة تدفع باتجاه التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهو ما سيشكل دفعة قوية للعلاقات الأوكرانية الأوروبية، وتكريس لفكرة "أوكرانيا الأوروبية" " **European ukraine**" التي تحظى بدعم شعبي وسياسي خاصة في المناطق الغربية لأوكرانيا (إذ تذهب بعض التحليلات إلى التأكيد على فكرة أن أوكرانيا التي عاشت لفترات زمنية طويلة تحت الحكم القيصري و بعدها السوفيتي أصبحت من أكثر الجمهوريات السوفيتية حرصا على استقلالها الوطني وخصوصيتها الثقافية)[1]، كما يعزز الجانب الأوروبي و الجانب الأمريكي من احتمالية تجسد هذا السيناريو وسياق أوكرانيا في الفلك الغربي، فاعتبار روسيا وتدخلها كطرف في الأزمة الأوكرانية يشكل خطرا خارجيا لكل منهما، فعودة هذا التهديد بالنسبة لأوروبا أدى إلى تعزيز وحدتها في الوقت الراهن، و ربما ساعد ذلك قادة الاتحاد الأوروبي على التغلب على بعض النزاعات القديمة [2]، ففي حالة خروج الاتحاد الأوروبي من أزمة الركود الاقتصادية بسلام، إذا ما استطاع في تهدئة الأوضاع في أسواق الدول الأوروبية الجنوبية الضعيفة وإذا ما حظيت منطقة اليورو" بالحوكمة السياسية " واستطاع الفضاء الأوروبي من تحقيق إصلاحات لمشاكله قد تصبح أوروبا أكثر تنافسية وما سيشكل لا محالة دعما كبيرا لمسار اندماج ومساعدتها من جهة ثانية على الإسراع في القيام بالإصلاحات الاقتصادية من خلال ما سيوفر لها من دعم مالي إضافي.

أما بالنسبة للجانب الأمريكي إن معظم الكتابات الأمريكية تؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة الفاعلة في النظام الدولي الراهن، وعلى قدرتها على الخروج من أزمتها الراهنة و استغلالها كفرصة لتعزيز نفوذها الدولي وبالتالي فإن استغلال الأزمة الأوكرانية كورقة ضاغطة على روسيا و أداة قوة تزيد من فعاليتها في التعامل مع الأزمات و توجيهها، كما تشكل الاستراتيجية التوسعية لحلف شمال الأطلسي في حالة تخصيص اعتمادات مالية إضافية، منعرجا مضادا لأهداف السياسة الخارجية الروسية

[1] tatiana zhurzhenko,"des eurasiens retigents,des europeans qui ne sont pas les bienvenues :les dilemmes de lidentite geopolitique ukrainiennes",dans: wandra dressler et autre , **eurasie espace mythnique ou realite en construction ?**bruxelles :etalblissement emile bruylan,1 ed,2009,p.192.

[2] محمد مصطفى، مرجع سابق.

ما يؤدي لاحتواء كامل للمجال الجيوبوليتيكي السابق من خلال تمدد البنى الأمنية والعسكرية للحلف في تلك المنطقة فقد تغيرت المعادلة الدولية بعد عودة القرم إلى روسيا بشكل جذري، إذ كان خبراء حلف الناتو قبل الأزمة الأوكرانية يفكرون بماذا سيفعل الحلف بعد انسحاب معظم قواته من أفغانستان عام 2014، فبعد أن كانت الأولويات موجهة لمكافحة الإرهاب والتهديدات الإلكترونية أصبح من المنتظر أن يمثل ضمان الأمن الجماعي لأعضاء الناتو لاسيما في أوروبا الشرقية قضية أساسية في" **قمة ويلز**"، وهنا يجوز الإقرار بأن الكريملين الروسي منح الأطلسي حياة جديدة عن قصد أو دونه.[1]

إن هذه التصورات حتى ولو جاءت مصاحبة بتغيرات راديكالية فهي تحقق مصلحة نسبية لكل من أوكرانيا والقوى الغربية في مقابل خسارة جيوبوليتيكية للمجال الروسي، غير أن هنالك جانب آخر أكثر دراماتيكية يعصف بمختلف الجهود و السياسات المتبناة من طرف الدول المتصارعة على أوكرانيا، ليرجح بقوة سيناريو العودة إلى أجواء الحرب الباردة و استمرار الأزمة في تعميق الانقسام داخل أوكرانيا، و هذا السيناريو يرتكز على افتراضات يفرضها واقع معقد حول الأزمة فنجد:

1) **تدخل عسكري روسي مباشر**: ففي واقع الجيوبوليتيك تعتبر أوكرانيا "**المجال الحيوي الروسي**" لجهة الغرب و أوروبا تحديدا، لذلك فمن المستبعد أن تتنازل موسكو عنه و لو دفعت ثمنا باهظا لتصرفاتها، فقد وضع الخبراء *ثلاثة سيناريوهات متوقعة للعدوان الروسي على أوكرانيا والمتمثلة في:

أ) **السيناريو الأول: خطة تكتيكية:** هدفه أن تأخذ روسيا موقعا مهما لها في المناطق الأوكرانية التي تم وقف الأعمال العسكرية فيها لإنشاء نقطة دخول لهجوم في وقت لاحق.

ب) السيناريو الثاني: الخطة العملياتية: عبر احتلال مدينة "**ماريوبل**" في أوكرانيا عبر هجمات من شبه جزيرة القرم، ومن المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون في شرق أوكرانيا وهذا الخيار يتطلب استخدام القوات البحرية الروسية قبل تجمد المياه في بحر آزوف[2].

---

[1] إلياس ماردیني ،" مستقبل الناتو في أوروبا بعد عودة القرم لروسيا"، 2014، على الرابط:
.http//www.the voice of russia

* الخبراء: ويسلي كلارك، القائد السابق لقوات الحلف الأطلسي وفيليب كاربير مدير المركز التحليلي في مؤسسة بوتومارك.

[2] وكالات،" ثلاثة سيناريوهات روسية لإحتلال أوكرانيا" ، **مجلة اليوم**، العدد 15132، 2014.

ج) **السيناريو الثالث: احتلال أوكرانيا كليا:** وهو الأكثر تدميرا لأوكرانيا ويتضمن احتلال مدن"خاركوف، ديمبرو، بيتروفسك، زاباروجي، أوديسا" وبذلك تفرض روسيا سيطرتها من بريدنيتسروفي في مولدافيا إلى الشرق عن الحدود الروسية الأوكرانية[1]، وبحسب الخبيرين فإن هذا السيناريو يتطلب من روسيا إشراك الطيران و20 ألف جندي، وهذا السيناريو سيكون ضربة قاضية لأوكرانيا، حيث ستفقد كييف بعده 40% من سكان البلاد ومعظم المناطق الصناعية.[2]

2) **تقسيم أوكرانيا:** هنالك فرضية ثانية مفادها تقسيم أوكرانيا إلى دولتين، على غرار ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مع بعض الفوارق، الظروف والأهداف قد تكون هذه الفرضية واردة لسببين:

أ) **السبب الأول:** أن أوكرانيا تعتبر في حال المقسمة واقعيا.

ب) **السبب الثاني:** أنه إذا لم تتفق كل من موسكو و واشنطن على حل الخلافات و تزايد العنف لدرجة غير مقبولة قد يكون من الأجدى أخذ جزء من الكل في حال تعذر الحصول على الكل، في هذه الحالة ينقسم النفوذ السياسي بين الشرق والغرب، وتنقسم الديون والالتزامات المالية بحيث يدفع كل قسم نسبة منه بقدر مساهمته في الضرائب ضمن الموازنة العامة لأوكرانيا- بحسب قواعد القانون الدولي- إذ يسهل على روسيا المساهمة في سداد ديون القسم الشرقي بسبب فائض الموازنة الروسية ووجود ديون ضخمة على أوكرانيا لمصلحة روسيا نفسها.[3]

ج) **إعادة سيناريو سوريا في أوكرانيا:** أي إدخال أوكرانيا في النفق نفسه الذي دخلت فيه سوريا، مما يفتح الباب على المفاوضة والمقايضة على الملفات بين الكبار، فإذا لم يكن العرق سببا مباشرا للنزاع تكون السياسة والمصالح هي السبب المبطن. إن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك تماما أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا في كافة المجالات، وتعلم جيدا أنها البوابة التي يمكن

---

[1] gleb garanich, "ukraine crisis : five possible scenarios,the guardian",2014,at available:**http//www.theguardian.com/world/2014/apr/14/ukraine-crisis-five-possible-scenarios**.

[2] وكالات، مرجع سابق.

[3] نعيم أمين الدين علوان، "سيناريوهات الأزمة الأوكرانية"، **جريدة الخبر**،2014،على الرابط: http//www.khabaronline.com.

"ابتزاز" موسكو كوجود العديد من الملفات العالقة بينهما(انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، الصراع على الطاقة في الشرق الأوسط) ومن غير المتوقع أن تبقى روسيا "مكتوفة الأيدي" تجاه ما يحدث في الشرق والجنوب الشرقي من أوكرانيا وعلى حدودها، وما يرجح هو بأن تقوم موسكو بمساندة الأقليات بالأسلحة الضرورية تحت مبدأ "الدفاع عن النفس"، وما يؤشر على عملية التسليح الروسية، يقول أحد المسؤولين الكبار في حلف شمال الأطلسي بأن ليس على الرئيس "**بوتين**" الدخول بجيشه لحل الأزمة، فهو قوي ويستطيع الحسم بدون تدخل عسكري، لتنتقل إلى الحروب بالوكالة كبديل عن التواجد المباشر.[1]

د) **تطبيق الفيدرالية:** ويعد مطلب روسي بالدرجة الأولى، كما نادى به "**أوليج تساريف**"" **Ouleej tsareef**" النائب البرلماني الأوكراني، حيث أشار إلى إمكانية تقسيم المناطق الشرقية في أوكرانيا إلى ثماني مناطق إذ أن إتمام هذه العملية سيتم بشكل طبيعي أو عن طريق فرض الأمر الواقع بالقوة[2]، وبحسب "موسكو" فإن هذا الحل يؤمن نوع من الاستقرار في البلاد ويعطي بعض الحقوق التي يمكن ممارستها على الصعيد المحلي، إلا أن من جهة أخرى ترى" كييف" هذا المطلب ما هو إلا مقدمة للانفصال لتنتقل من دولة كاملة السيادة إلى دويلات مستقلة يمكنها الانضمام لاحقا- يشير هنا إلى الجزء الشرقي- إلى الاتحاد الروسي على غرار ما حدث في شبه جزيرة القرم، وفي هذا الصدد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية "**ماري هارف**" "**Mary harf**"عن قلقها حيال التحركات التي تبذلها مجموعات موالية لروسيا لإجراء استفتاء "زائف" بشرق أوكرانيا، معتبرة أن هذا الأمر" هو تكرار للسيناريو الذي شهدته شبه جزيرة القرم"، غير أن ما تشهده الساحة الأوكرانية حاليا يستبعد هذه الفرضية، إذ أن حكومة "كييف" المدعومة من الغرب تريد القضاء على "حركات التمرد" في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية وأرسلت قواتها إلى هناك من أجل هذه الغاية، ولا مجال لتطبيق مثل هذا الحل لإنهاء الأزمة.

[1] نعيم أمين الدين علوان، مرجع سابق.

[2] ديمتري كوروتكوف وآخرون، مرجع سابق.

أمام هذه السيناريوهات محتلمة الوقوع ومختلف المؤشرات والمعطيات الدالة على ترجيح سيناريو على آخر، يبقى الكثير من المحللين يطرحون تساؤل يعبر حقيقة عن الأمل في ترقب حدوث الأخف ضررا والأفضل حالا، فتوقع حدوث أفضل سيناريو لأزمة أوكرانيا يعتمد على:

1) مدى تقدير الحكومة الأوكرانية لمصالحها الوطنية ومكانتها الدولية وتفكيرها بمنطق واقعي براجماتي.
2) مدى جدية الرئيس الأوكراني للتحرك بصرامة وثبات من أجل تخفيض حدة التصعيدات والبحث عن حلول فعالة بإحداث توافق ما بين المساعي الداخلية والخارجية.
3) دور اللاعبين الخارجيين (روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي) في توحيد وجهات نظرهم وتطلعاتهم لما يخدم مستقبل أوكرانيا.
4) التأكيد على محتوى اتفاقية "جنيف" والتزام جميع الأطراف قيادة كانت أو معارضة بمختلف بنودها.
5) العمل على إيقاف جميع العمليات المتعلقة بمكافحة المتطرفين في جنوب شرق أوكرانيا ووضعها في يدي منظمات دولية متخصصة.
6) السعي الجاد لنزع الأسلحة غير الشرعية، و جعل الحكومة الأوكرانية هي المالكة الشرعية لوسائل القوة والإكراه.
7) بقاء أوكرانيا في وضع "متوازن" ما بين روسيا وأوروبا، وتفعيل مشاريعها مع الجهتين.[1]

ليبقى الوضع في الأخير قابل للتغير تصاعديا أو تنازليا ويحتمل أكثر من مسار نظرا للتعقيدات التي يطرحها الوضع بمختلف أسبابه وأطرافه وتبقى السياسة الخارجية الروسية في موضع المترقب في محاولة منها لقلب الأوضاع لصالحها بالرغم من الانتقادات اللاذعة الموجه إليها.

[1] Valdai discussion club,**the crisis in ukraine root causes and scenarious for the future**,Moscow,september,2014,p71-72.

استنتاجات:

- ✓ صعود روسيا كقطب عالمي منافس للولايات المتحدة الأمريكية، يقر بخلق نظام دولي متعدد الأقطاب.
- ✓ تفاقم الأزمة الأوكرانية قد يؤدي إلى حدوث حرب باردة جديدة بين القوى الكبرى خاصة روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ تطور الأزمة الأوكرانية تؤثر على مستقبل العلاقات الأوروبية– الروسية، خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية.
- ✓ لن تحل المسألة الأوكرانية جذريا من خلال الرهان على الدعم الأوروبي أو الروسي أو الاتفاقية مع هذه الجهة أو ذاك، فالمسألة معقدة ولها أبعادها التاريخية والثقافية.
- ✓ يتوقف مستقبل أوكرانيا اليوم بحسب المواقف الروسية و جهوزية الأمريكيين في الدرجة الأولى لتوجيه تعليمات مباشرة إلى سلطات كييف الحالية لتطبيق ما ينص عليه من اتفاق.
- ✓ قد تؤسس الأزمة الأوكرانية لحرب باردة جديدة، يصرح كلا الطرفين الروسي و الأمريكي علنا على أنهما لا يريدان عودتها، بينما تختلف الأمور على أرض الواقع.

الاستثناءات

استنتاجات:

تظهر دراسة السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية في الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى غاية 2014 وحتى اليوم، الأهمية الكبيرة التي تمتاز بها السياسة الخارجية الروسية وإستراتيجياتها في إحداث توازن دولي والسعي لإعادة أمجادها وأدوارها في الساحة الدولية كقطب عالمي منافس للهيمنة الأمريكية، و قد سعت روسيا كدولة أوروبية لها طموحاتها الكبيرة لتحقيق قوة إقليمية و دولية جلب واحتواء مناطق نفوذها وجمهورياتها السابقة أيام الإتحاد السوفيتي، وقد تجلت الإستراتيجية الروسية بقيادة رئيس روسيا الاتحادية "**فلاديمير بوتين**"، الرجل الحاسم في اتخاذ القرارات في توجيه سياسة بلاده الخارجية إلى السعي إلى تحقيق العديد من الأهداف، نذكر منها:

- سعي روسيا إلى تحديث نفسها من الجانب الاقتصادي و تطوير مختلف قطاعاتها العسكرية.
- بناء علاقات عالمية مع العديد من الدول، خاصة منها الدول الآسيوية كالصين، الهند.
- السعي لاستقطاب العديد من الدول الشرق أوسطية ودعم سوريا كحليف دائم لروسيا في منطقة الشرق الأوسط.
- سعي روسيا لإخراج نفسها من العزلة التي فرضت عليها أيام الحرب الباردة.

وفي ظل رغبة الرئيس بوتين في إحياء الإمبراطورية السوفيتية، سعت روسيا إلى مد نفوذها إقليميا من خلال دول جوارها القريب، كازاخستان، جورجيا، أوكرانيا، هذه الأخيرة التي أحدثت التحول الكبير والبارز في سياسة روسيا الخارجية منذ العام 2004 إلى غاية اليوم، حيث مثلت أوكرانيا وخاصة أقاليمها الشرقية محور اهتمام دولي وعالمي لما تزخر به من ثروات منها الطاقوية خاصة، جعلتها محط أنظار وصراع دائم عرقل من قدراتها على تحقيق استقلالها التام في اتخاذ قراراتها و يمثل الخلاف الروسي مع الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية أحد العقبات الرئيسية التي زادت من تفاقم الأزمة الأوكرانية.

وقد عكست الأزمة الأوكرانية التنافس الإستراتيجي العالمي على مناطق النفوذ، خاصة بين القوتين اللتان مازالت بينهما أحقاد تاريخية وتناقضات إيديولوجية بتفكك و إنهيار الإتحاد السوفيتي، ما انعكس على اختلافاتهما المصلحية وما يبدو واضحا للعيان أن الصراع الدولي سيستمر بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول مناطق المجال الحيوي.

استنتـــاجـــات

إن دراستنا لهذه الأزمة التي تعد حجر الزاوية في تحليل طبيعة العلاقات الروسية وتفاعلاتها مع مختلف القوى التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالأزمة، وتحديد مصلحة كل طرف جعلتنا نتناول العديد من السيناريوهات المتوقعة لمسار الأزمة، نظرا لوجود مواقف متضاربة جعلت نهاية الأزمة مفتوحة.

من خلال تقديمنا لهذه الدراسة استطعنا الخروج بأهم الاستنتاجات والتي نذكرها في الآتي:

- عرفت السياسة الخارجية الروسية العديد من التطورات الملحوظة منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة دورها في حل النزاعات والأزمات في الساحة الدولية وهذا بفضل رئيسها "فلاديمير بوتين" الذي استطاع أن يعيد لروسيا مكانتها الدولية.
- استطاعت روسيا أن تصبح في مصف الدول المتقدمة عالميا والخروج من حدة تلك الأزمات التي غمرتها أيام الحرب الباردة، كما استطاعت احراز العديد من التقدمات في مختلف المجالات العسكرية، التكنولوجية وغيرها...
- تعتبر روسيا أوكرانيا امتداد لإمبراطوريتها السوفيتية ولإرثها الثقافي والتاريخي، وهذا يبعد احتمال أن تتنازل روسيا على إقليم شبه جزيرة القرم أو ترك أوكرانيا للغرب الأوروبي و الأمريكي.
- تعتبر روسيا أن حماية أقلياتها الروسية مسؤوليتها الخاصة والتي لا يمكن التنازل عنها، لذا سعي روسيا لحماية الأقلية الروسية الموجودة في شبه جزيرة القرم العنصر الهام في سياستها الخارجية وأن روسيا لن تترك هذه الأقلية تتعرض للخطر.
- إن انضمام شبه جزيرة القرم لروسيا هي إحدى أهم الإستراتيجيات الروسية في إعادة أمجادها وفي سعي روسيا إلى ضم الأقاليم الشرقية الأخرى لها، خاصة أنها تتخللها العديد من الثقافات الروسية.
- يعد الدخول في حرب مع روسيا خطا أحمرا لا يمكن تجاوزه، في ظل القدرات العسكرية الكبيرة التي أصبحت تملكها روسيا، كما وتعد عودة أجواء الحرب الباردة أمرا مستبعدا لأنه سيكلف أموال باهظة لكل الأطراف.
- لا تستطيع الدول الأوروبية فرض الكثير من العقوبات على روسيا خاصة أن هذه الأخيرة تعتبر الممول الأول للإتحاد الأوروبي بإمدادات الغاز.
- تجنب الولايات المتحدة الأمريكية الصراع مع روسيا يبين بتراجع هيمنتها العالمية ويوحي بإقامة نظام متعدد الأقطاب تظهر فيه العديد من القوى الكبرى، كالهند، الصين، اليابان.....

- ارتباط المصالح الأمريكية –الأوروبية مع روسيا في العديد من القضايا الدولية كالقضية السورية، الملف النووي الإيراني، يبعد احتمال قيام حرب باردة جديدة.
- التأكيد على ضرورة الحلول الدبلوماسية للأزمة الأوكرانية، ينعش المناخ السياسي الدولي ويبعد احتمال نشوب حروب بين القوى الفاعلة في الأزمة.

وبالتالي ومن خلال هذه الاستنتاجات التي توصلنا إليها، نقوم بطرح مجموعة من التوصيات المقدمة كالآتي:

- على الدول الأوروبية والغربية العمل على ترسيخ علاقاتها الاقتصادية و تفعيلها على المستوى العالمي، ووضع برامج وآليات لتفعيل هذا التعاون والحفاظ على المصالح المشتركة.
- تفعيل التعاون الاقتصادي داخل القارة الأوروبية، يشجع على الاستثمار والتبادل التجاري والاعتماد أكثر على تكريس سبل التعاون الإقليمي، يخفف من شدة الحروب والنزاعات.
- ضرورة التخلص من الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي من خلال التأكيد على ضرورة صعود قوى جديدة فاعلة كالصين، الهند، اليابان...
- على السياسة الخارجية الروسية أن تنتهج نموذجا مرنا قادرا على التكيف مع مختلف التطورات الحاصلة على الساحة الدولية.
- على مختلف القوى المشاركة في الأزمة الأوكرانية أن تستنفذ مختلف الحلول الدبلوماسية قبل اللجوء لأي محاولات عسكرية قد تدفع بالوضع للتصعيد فقط.
- على الدول حل مشاكلها بعيدا عن التدخلات الخارجية و احترام سيادة الدول.
- ضرورة احترام مبادئ و قواعد القانون الدولي و عدم تجاوزها.

وفي الأخير يمكن القول أن الأزمة الأوكرانية يجب أن تدرج كقضية محورية في دراسات الأمن الدولي، و هذا يرجع لما لها من تداعيات على العلاقات الدولية وما تنذر به من تضارب للمصالح بين مختلف الدول التي تعد أطرافا في هذه الأزمة.

الملاحق

الملحق رقم(01): خريطة تبين موقع روسيا.

المصدر:

https://www.google.com/search?qtbm=isch&tbo=u&source=univ&sa=X&ei=g5FWVeLdFonoUqfDgbgC&ved.

ملحق رقم(02): جدول يبين إنتاج القطاع الزراعي الأوكراني وأهم مؤشراته لعام 2010.

Agruculture land(million ha)	**41.6**
Share of agricultural land in total area(%)	**69%**
Labour use (1000 person)	**3.115**
Share of agricultural labour in total labour(%)	**15.4%**
Share of agricultural gdp in total gdp(%)	**8.2%**
Agricultural production value (million usd)	**23.305**
Gross value added in agruculture (mollion usd)	**9.950**
Value of fixed assests in agruculture (mollion usd)	**12.770**
Share of agricultural fixed assest in total fixed assests(%)	**2.6%**
Agriculture production value (million usd)	**23.305**
Groos value added in agriculture(million usd)	**9.950**
Agri-food expert value (mollion usd)	**9..936**
Agri-food import value (million usd)	**5.764**
Share of agri-food expert in total mechandise expert(%)	**20%**
Share of agri-food import in total mechandise import (%)	**9.5%**

المصدر: مراد بن قيطة، **مكانة أوكرانيا في السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص :سياسة خارجية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية باجي مختار-عنابة-،2013-2014، ص.230.

الملحق رقم(03): تطور الناتج الخام المحلي الأوكراني منذ الاستقلال إلى غاية 2010 واسهام القطاع الزراعي.

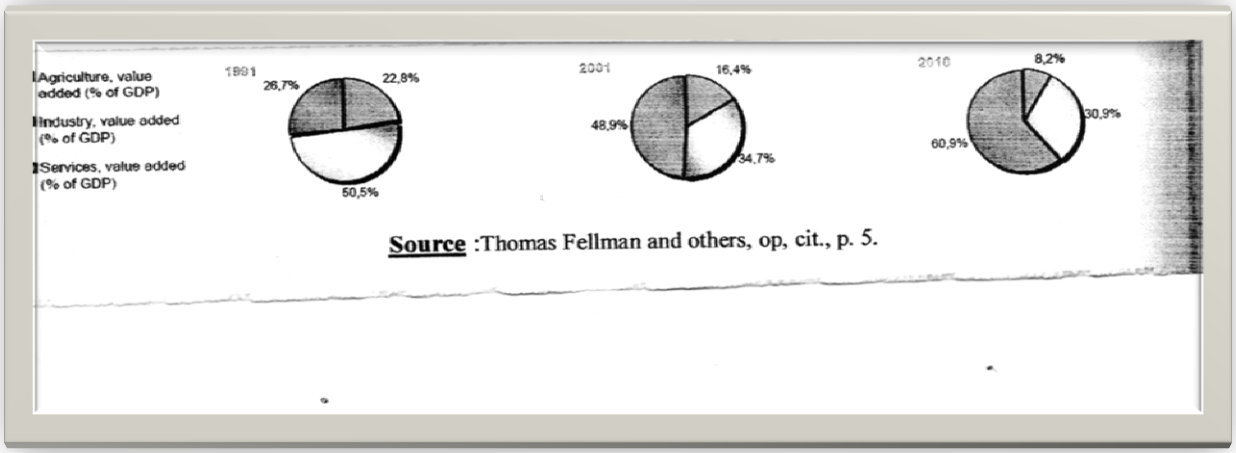

المصدر: مراد بن قيطة، مرجع سابق، ص.231.

الملحق رقم (04): خريطة توضح موقع شبه جزيرة القرم وميناء سباستوبول.

المصدر:.http//www.BBCArabic htm

الملحق رقم(05): خريطة تبين التدخل الروسي في إقليم القرم.

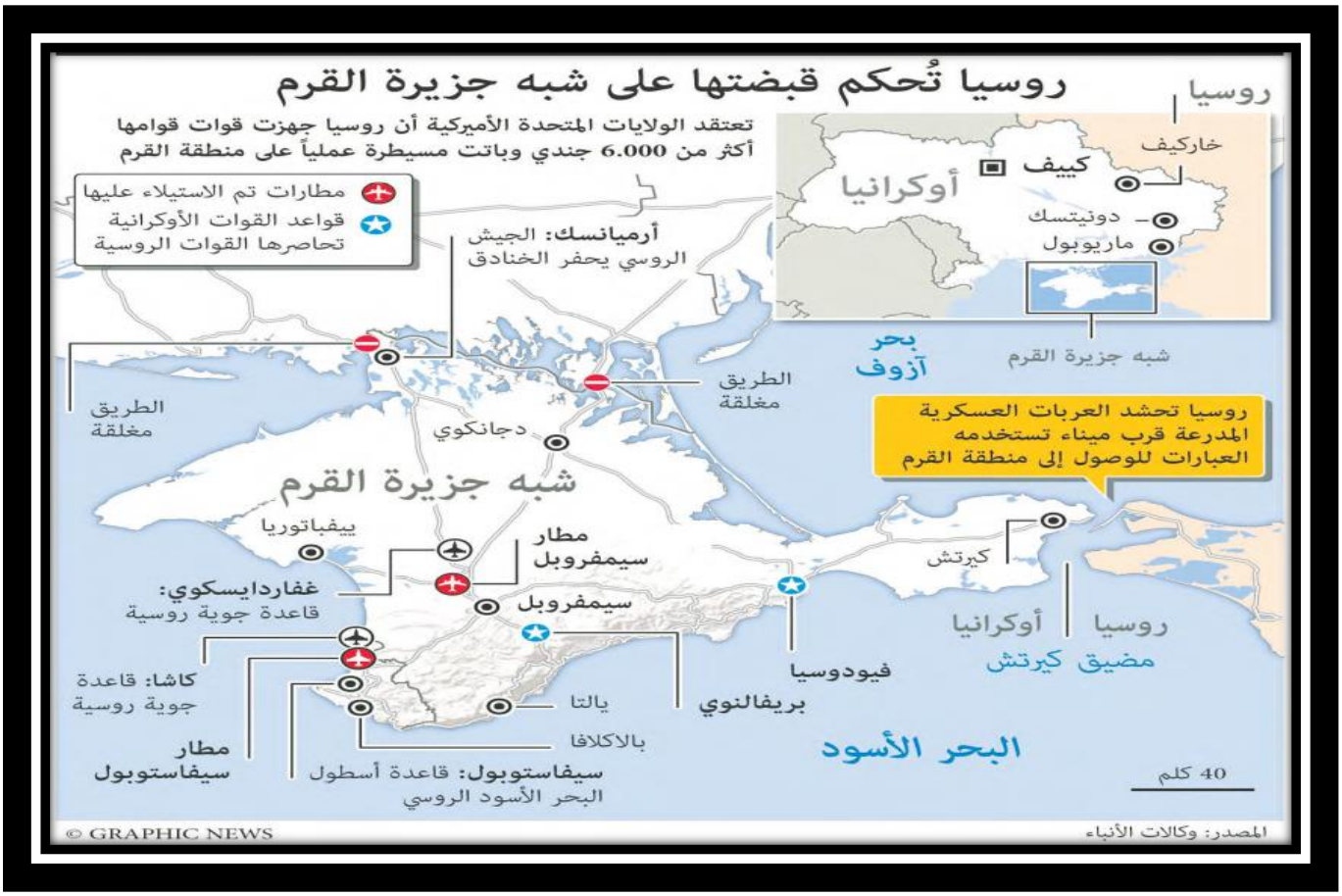

المصدر: تصاعد الأزمة في أوكرانيا ...وموسكو ترسل إشارات متضاربة، **دوليات**، العدد: 2252، (2014/04/04).

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ باللغة العربية:

أ) الكتب:

1) أبو أرشيد أسامة، **الأزمة الأوكرانية أميركيا: إعادة بعث الحرب الباردة**، (د.ب.ن، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، تحليل السياسات، 2014).
2) الأمارة لمى مضر، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
3) باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، مصر: مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، 2013).
4) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية: بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،الجزائر: دار الخلدونية،2007.
5) جورج فيشان، **أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية**، تر: الحرثاني محمود، (د.ب.ند، مركز الجزيرة للدراسات، 2014).
6) جولاق محمد صفوان، **أوكرانيا وانفصال القرم: الواقع والمآل**، (د.ب.ن، مركز الجزيرة للدراسات،2014/03/20).
7) دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم، طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة،2004).
8) السيد محمد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية**،ط.2، (بيروت: البوشرية،2001).
9) الشيخ نورهان، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
10) الطحلاوي أحمد عبد الله ،**استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية**، شؤون دولية، (د.ب.ن، المركز العربي للبحوث والدراسات،2015).
11) عاطف معتمد عبد الحميد، **إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الإنتقالية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

12) عبد الله حسن، العالم بدون روسيا؟ (قصر النظر السياسي وعواقبه)، تر: يفينجي بريماكوف، (دمشق: دار الفكر، 2010).

13) عبد النور بن عنتر، "الإتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج"، د.ب.ن، (مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013).

14) الغربي ممدوح خالد ،**فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة و القوية**، المملكة المتحدة، (لندن :مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2010).

15) القسم السياسي، **حول الأزمة الأوكرانية تقدير موقف**، (د.ب.ن، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014).

16) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

17) النبراوي فتيحة، نصر مهنا محمد ،**أصول العلاقات السياسية الدولية**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985).

18) نومكن فيتاي، **العلاقات الروسية مع أوروبا**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006).

ب) المذكرات:

1) بن قيطة مراد، **مكانة أوكرانيا في السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة خارجية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية باجي مختار-عنابة-،2013-2014.

ج) المجلات:

1) "تصاعد الأزمة في أوكرانيا ...وموسكو ترسل إشارات متضاربة،" **دوليات**، العدد: 2252، (2014/04/04).

2) أ.ف.ب، "روسيا قد تدفع غاليا ثمن التدخل العسكري في أوكرانيا"، العدد: 4670، (2014)، على الرابط: **http//www.elaph.com/Web/News/2014/3/882778.htm**

3) أحمد سيد حسين، "السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط،" **مجلة الديمقراطية**، العدد: (2014).

4) أوسلي خالد جوزيف، "الصراع في أوكرانيا"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 4361، (2014).

5) الجادر زكي سرمد والربيعي كوثر عباس، "الأزمة المالية و الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية: بين التراجع والممانعة، " **مجلة قضايا سياسية**، قسم العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 20/19، (2010).

6) حبول حمزة، "أوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية"، **مجلة الأخبار**، العدد: 2233، (2014).

7) حسون محمد، "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثارها على الأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الثاني، (2010).

8) الحمداني عودة ناجي، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية– الروسية"، **مجلة الحوار المتمدن، مواضيع و أبحاث سياسية**، العدد: 1408، (2013/09/03).

9) الحمراني فالح، "الأزمة الأوكرانية في سياق النظام الدولي الجديد"، **الحوار المتمدن**، العدد: 4385، 2014/3/6.

10) حيدر علي حسين، "رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية،" **مجلة السياسة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، العدد: 43.

11) الخراعي أحمد ،"أوكرانيا حصان طروادة المسكين "،العدد1997 ،2014.

12) دون مؤلف، "الأزمة الأوكرانية معضلة أوروبية ولن نسمح لروسيا بالتمادي"، **أضداد العرب**، العدد: 74905 (2014/11/09) .

13) دون مؤلف، "هل التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وارد،" العدد: 9890، (2015)، على الرابط:**http//www.alarab.co.uk/m/?id=20228**

14) دون مؤلف ،"معركة روسيا والغرب الجيوسياسية"، **مجلة البديع**، العدد: 17381، (2015).

15) دون مؤلف، "استعادة النفوذهل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي"، **مجلة الأهرام**، على الرابط: http//www.digital.ahram.org.eg/article –aspx ?serial=1737055&eid=1538

16) دون مؤلف، "أوكرانيا وصراع الهوية والنفوذ"، **مجلة الأهرام**، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1526893&eid=1538.

17) دون مؤلف، "روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 178، (أكتوبر 2009).

18) دون مؤلف،" الأزمة بين روسيا وجورجيا: حرب الأيام الخمسة"، **مجلة المقاتل**، على الرابط:

http//www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/georgruss/sec04.doc.cvt.ht

19) هاني شادي، "أوكرانيا معضلة أوروبية روسية"، **مجلة الحرية**، 2013/11/30، على الرابط:http//www.alhouriah.org/article

20) دياب أحمد "حلفاء روسيا وإرث بريجنيف"، **مجلة العرب الدولية**، العدد: 1588، (2013).

21) دياب أحمد، "أوكرانيا...ثورة برتقالية ثانية وحرب باردة جديدة"، **مجلة ثقافة ديمقراطية**، العدد: 52،(2014/03/25).

22) ديمتري كوروتكوف وأخرون، "خمس سيناريوهات محتملة لتطور الأحداث في أوكرانيا"، تر: أيمن موسى، **مجلة إيكسبرت**،(2014/05/02)، على الرابط: http//www.expart press.com

23) الراوي عبد العزيز مهدي،" توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **دراسات دولية**، العدد: 35.

24) السعدون حميد حمد ،" الدور الدولي الجديد لروسيا "، **دراسات دولية** ، العدد: 42.

25) السعيدي سعد، "تداعيات الأزمة الروسية –الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية ،" **دراسات دولية**، العدد: 42.

26) السيد محمد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة لخارجية الروسية"، **مجلة السياسة الدولية**، (2007)

27) الشيخ نورهان، "روسيا والاتحاد الأوروبي: صراع الطاقة والمكانة"، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد: 164، المجلد41، (2006).

28) العاطي عمرو عبد، "أوكرانيا وجورجيا في منطقة الجوار"، **مجلة السياسة الدولية**،العدد178، (2009).

29) عبد الواحد طه، "هل ستتغير السياسة الخارجية الروسية بعد ذهاب بوتين....وقبل عودته: البوتيني ميدفيدف"، **مجلة الرأي الآخر**،(2015/03/11)، على الرابط: http//www.rai-akhar,com/ar/index php ?option=com

30) عطوي باسمة، "أزمة أوكرانيا: صراع دولي على نفوذ إقليمي"، **اتحاد المصارف العربية**، العدد: 410، (2014).

31) علو أحمد، "الأزمات والتطورات في العلاقات الدولية خلال عام 2014"، **مجلة الجيش**، العدد: 355، (2015).

32) العلي جنان، "الأوراسية الروسية والأوراسية الأمريكية"، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد: 134، (2013).

33) عمار قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع،" **دراسات وأوراق تحليلية، سياسات عربية**، العدد: 09،(2014)

34) كابلي سعود، "نظرة تفسيرية للسياسة الخارجية الروسية،" **مجلة الوطن**، (مارس2015)، على الرابط:http//www.alwatan.com.sa/articles/detail.aspx ?articleid=16939

35) كييف موسكو، أ ف ب ،رويترز، د ب أ، يو بي أي ،"تصاعد الأزمة في أوكرانيا.....وموسكو ترسل إشارات متضاربة،" **دوليات**، العدد: 2252،(2014/03/04).

36) مجلس المخابرات القومي الأمريكي، "مشروع لسنة2020"، **المستقبل العربي**، العدد: 313، (مارس 2005).

37) محمد علي، " السيناريوهات المستقبلية للأزمة الأوكرانية،" **مجلة نيوز**، العدد: 1256، 2014.

38) محمد فؤاد، "روسيا بعد بوتين،" **ملفات دولية**، العدد: 44285، 2008.

39) محمد مصطفى، "أزمة أوكرانيا قد تغير العالم: عشر سيناريوهات،" **مجلة الوئام**، العدد: 1216،(31 /03/ 2014).

40) مركز البحوث والدراسات، "روسيا ومواجهة الغرب،" **مجلة البيان**، (2014).

41) مسقط نوح، "الثورات الملونة التغيير في ظل الاستقطاب العالمي"، **مجلة الحدث**، العدد: 5978، (2012).

42) معين عبد الحكيم ،"روسيا بين استعادة الدور و الانفتاح على العالم"، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد: 157، (2015).

43) المهداوي علي مثنى، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية"، جامعة بغداد، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، العددان: 38-39.

44) نظير أمين محمود، "التداعيات الإقليمية و الدولية لأزمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي الأمريكي على مناطق النفوذ"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.**

45) وكالات،" ثلاثة سيناريوهات روسية لاحتلال أوكرانيا،" **مجلة اليوم**، العدد: 15132، (2014).

46) وهيب حسين حافظ، "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية"، دراسة في العاملين الجغرافي والبشري، **دراسات دولية**، العدد: 44.

د-الجرائد:

1) الحريري خالد، "المشروع الروسي: محاولة لتلمس الخارطة السياسية في المنطقة"، **جريدة خارج السرب**، (2013/11/15)، على الرابط:.http//www.kharejalserb.com

2) دوم مؤلف، "عشرة سيناريوهات من الممكن أن تغير السياسات العالمية على خلفية أزمة أوكرانيا"، **صحيفة العرب**،(2014/04/**02**).

3) دون مؤلف، "رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية (2011-2015)"، **صحيفة السياسي**، المركز العربي للدراسات المستقبلية، (سبتمبر 2010).

4) الرواشد حسين، " الثورة البرتقالية في جولتها الثانية"، **جريدة الدستور**، العدد: 17131، (2015).

5) الشايب رياض، "أوكرانيا خطوة هامة على طريق إنهاء الأحادية القطبية"، **جريدة النور**، العدد: 668،2015.

6) صوان محمد، " التحول الروسي الإستراتيجي من الحياد السلبي إلى المبادرات الهجومية "، **صحيفة البعث**، العدد: 15245، (2015/02/06).

7) عجاقة جاسم ،"التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية"، **جريدة الجمهورية**، على الرابط : http// www.Joumhouria.20%.com

8) علوان نعيم أمين الدين، "سيناريوهات الأزمة الأوكرانية"، **جريدة الخبر**،2014، على الرابط: http//www.khabaronline.com

9) علي العنزي ، "الخيارات في الأزمة الأوكرانية،" **جريدة الحياة**، (08مارس 2014)، على الرابط: .http//www.lahayat.com/opinion/ali –alanzi

10) الفطيسي محمد بن سعيد، "أين اختفت روسيا بوتين"، **صحيفة السياسي**، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (د.س.ن).

11) مايرون بريليانت، "العالم عام 2030 هل نحن في طريقنا إلى التقارب أم إلى التباعد" ، في : تقرير 2012 "اتجاهات عالمية 2030 عوالم بديلة "، تر: عباس إبراهيم، **جريدة المدينة**، (المملكة العربية السعودية: مؤسسة المدينة الصحفية)، على الرابط:-http//www.al madina.com/node/429150

12) المرهون عبد الجليل، "مسار جديد للأزمة الأوكرانية"، **جريدة الرياض**،العدد16867،2014.

13) هاني صلاح، "الأزمة الأوكرانية...حقائق وخلفيات"، **صحيفة الأمة**، على الرابط: //http www.aloma.htm.

14) وكالات،" أوباما يهدد روسيا ....بوتين حماية مصالحنا حق"، **صحيفة إيلاف**، العدد: 4668. (2014/03/31)

15) وكالة الأخبار، "مدفيدف: روسيا لاعب دولي أساسي"، **جريدة الثورة**،2008/06/08،دمشق،سوريا.

هـ) مقالات منشورة:

1) **الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة**، (جامعة باتنة، 2009).

2) أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتكية الخارجية 2000-2008**، (الجامعة العربية الأمريكية فلسطين).

بن خليف عبد الوهاب ،**العلاقات الأوروبية–الروسية...والعمق الاستراتيجي المتبادل**، (الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية–جامعة الجزائر–، د. س. ن.)

3) بولمكاحل إبراهيم ،**تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو**

4) صفاء حسين علي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، (كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، د.س.ن).

5) عصام زيدان، **معركة القوقاز–خلفيات الصراع الجورجي–الروسي و أبعاده**، مفكرة الإسلام، (2015).

و) المنتديات:

1) نصار وليم ،**روسيا كقوة كبرى**، منتديات الوحدة العربية، (لبنان: بيت النهضة، العد: 20، (2008).

ز) القنوات:

1) عصام نجاح، "الأزمة الأوكرانية بعد التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم،" برنامج بلا قيود، الجزء الأول من حلقة الأحد بتاريخ (2 مارس 2014) على الرابط: **https://www.youtube.com/watch?v=5**

2) قناةRT ،لافروف :واشنطن تستغل الأزمة الأوكرانية لتوتير العلاقات بين روسيا وأوروبا،20.10.2014،على الرابط : **http// www.RT+wakalat.htm**

ح) مواقع الكترونية:

1) "خريطة تبين موقع روسيا"، على الرابط: **https://www.google.com/search?qtbm=isch&tbo=u&source=univ&sa=X&ei=g5FWVeLdFonoUqfDgbgC&ved.**

2) "خريطة توضح موقع شبه جزيرة القرم وميناء سباستوبول"، على الرابط: **http//www.BBCArabic htm.**

3) "خمس سيناريوهات لنهاية الأزمة الأوكرانية" ، 2014 على الرابط: **http//www.cnn bilarabiya .com**

4) "خمسة أسباب تشرح خطورة الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد العالمي" ،على الرابط: **http//www.CNN Arabic. com**

5) "شبكة الشرق الأوسط للإرسال، ما أسباب الأزمة في أوكرانيا؟" ،2014/03/5، على الرابط: **.http//www أسباب الأزمة في أوكرانياhtm** .

6) "نبذة عن شبه جزيرة القرم"، على الرابط: **http// www.BBC Arabic. htm com/2014/04/25**

7) ابراهيم أبو جابر،"الثورة الأوكرانية ولعبة الإرادات بين الدول العظمى"،2014.على الرابط: **http://derasat.ara-star.com/full.php?ID=1023#.VVXzvVKbTlU**

8) أحمد سيد أحمد، "أوكرانيا ....روسيا تكسب جولة أولى"، ملحق الأسبوع السياسي، الخليج، 2014/04/03، على الرابط:- **http//www.alkhaleej.ae/supplements/page/fbb5a1c6-aed1-46e7-9d2b-b4452ucoe1a.**

9) أحمد محمد أبو زيد، "الأزمة الأوكرانية و الحرب الباردة الجديدة: في فهم الواقع الدولي"، معهد العربية للدراسات، على الرابط: **http//www.studies.alarabiya.net**

10) أخبار أورونيوز،"عقوبات أوروبية جديدة على روسيا.....وموسكو ترد بالمثل"، 2014/09/11 ،على الرابط: **http//www.arabic.euronews.com/2014/09/11/new-eu-sanctions-on-russia-kick-in-on-Friday.**

11) أخبار نيوز، "بوتين يصدر مرسوما يرد على العقوبات المفروضة على موسكو"، 2014/08/06، على الرابط : **http//www.arabica.euronews.com/06/08/2014/russia-putin-orders-eu-fruit-and-veg-ban.**

12) أخبار نيوز، "تأثير العقوبات الاقتصادية الروسية على الاتحاد الأوروبي"،2014/08/26،على الرابط: **http// www.arabica.euronews.com/2014/08/26/escalation-of-eu-russia-sanctions-sparks-fears-for bussiness-on-both - sides.**

13) أشرف عكة،" روسيا السلحفانية والنظام العالمي المتغير"، وكالة وطن للأنباء، 2015/02/22 ،على الرابط : **http//www.wattan.tv/ar/news/124262.html**

14) اعتدال سلامة، "ألمانيا وأكرانيا....الاقتصاد أولا،" على الرابط **http//www.majalla.com/arb/2014/03/article 5250225**

15) إلياس ماريديني، "مستقبل الناتو في أوروبا بعد عودة القرم لروسيا"، 2014، على الرابط: **http//www.the voice of Russia**

16) آنا بورشفسكايا، "مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، معهد واشنطن"،2013 على الرابط: **http//www.The Washington Institute for Near East Policy.com**

17) آيت صابر عبد السلام، "التوجهات الكبرى للاستخراجية الروسية بعد الحرب الباردة"،16 أفريل 2012 على الرابط: **http//www.internatinalstudiesbridges.blogsport.com//blog-post-2012/04l/blog-post-4206.hotmail**

18) الجزيرة نت، "آثار اتفاقات الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي"، على الرابط: **http//www.aljazeera. net**

19) دون مؤلف، "الأزمة الأوكرانية(الجزء الأول) ضحية الغرب وأمريكا الجديدة لتحجيم روسيا"،2015،على الرابط:**http//www.Alitijah press.com**

20) دون مؤلف، "أمريكا لعبت دورا في الأزمة الأوكرانية لإضعاف روسي" ،2015/2/2، على الرابط:.**http//www.NEWS@FORFESH.COM**

21) رويترز، "هبوط كبير للأسواق الروسية مع سيطرة موسكو على القرم"،مارس 2014،على الرابط: **http//www.ara,reuters,com/article/world news/idaracaea 220id /2014/03.**

22) الزيات آية ،"لفرض هيمنتها على "أوراسيا"...أمريكا تتخذ الأزمة الأوكرانية ذريعة لضرب روسيا"،2014،على الرابط: **http://www. lbadil./**

23) الشيخ نورهان،" البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر"، 2015/01/05، على الرابط: **http//www.acrseg.org/36504.**

24) طارق فرحات، "روسيا تتحدى الغرب"، مترجم عن" Russia as a challenger of the west"،2014، على الرابط:**http// www.Saspost.com**

25) عامر راشد، "بين تهديد روسيا بالتدخل العسكري في أوكرانيا وتنفيذه"، الجزيرة نت، 2014، على الرابط:
http//www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/3/8.

26) عبد الله جوزيف، "مسار وآفاق الصعود الروسي في ترتيب النظام العالمي وانعكاساته على القضايا العربية والإسلامية، " العرب والعولمة، على الرابط:
http//www.kobayat.org/data/document/arab-awlamat/awlamat37.p2007/10/mars.w afaq.htm

27) عبد الناصر محمود، الأزمة الأوكرانية جذورها،" 2015/03/19، على الرابط:
http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=27999

28) غانم نيوز ساتيك،"كيف تتعامل روسيا مع الغرب"، آراء الوحدة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، سوريا، 2008/11/11، على الرابط: **http// www.alwehda.gov.sy/kuttab-a-asp ? filename.**

29) الفطيسي محمد بن سعيد ،"مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأمريكية و السندان الروسي"، شبكة النبأ المعلوماتية،2015. على الرابط:
http//www.annabaa.org/news1206

30) كلباني سعيد، "أوكرانيا جذور الأزمة السياسية وأسباب الصراع الحالي"،مدونة الكلباني، على الرابط:/ **http//.www. Medwenet kelbani.com.**

31) الكناني إياد هلال حسين، "سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية: الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية"،2014،على الرابط: **http://www. diae.net/14063**

32) لطفي حاتم،"العلاقات الدولية و أزمة أوكرانيا السياسية"،2014/05/06 على الرابط :
http//www.al-nnas.com/article/lhatam/6do.htm.

33) محمد السعيد ادريس،" روسيا والصين وآفاق الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية"،دراسات،2012 على الرابط:-**http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/40578.html**

34) محمد سكلي،"الولايات المتحدة الأمريكية و الأزمة الأوكرانية بين روسيا والغرب: سياسة الكيل بمكيالين في المواقف الأمريكية"، موقع العلوم القانونية،2014/03/12،على الرابط: **http://www.macrodroit.com**

35) مخيمر إيمان أبو زيد ،"مستقبل العلاقات الأوروبية الروسية في ضوء الأزمة في القرم"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط: **http//www.democraticac.de/ ?p=8209.**

36) مروة وحيد، "الساحة الأوكرانية.....ملامح المواجهة الروسية الغربية الجديدة"، المعهد العربي للدراسات، 2014/03/04، على الرابط: **http//www.studies.alarabiy.net/future-scenarioes**

37) منشاوي إبراهيم، "مستقبل العلاقات الأوروبية الروسية في ضوء أزمة القرم،" المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014/05/11، على الرابط:.**http//ww.acreg.org/5839**

38) موقع الأمن والدفاع العربي، "أوكرانيا في مصيدة حرب باردة جديدة بين الشرق الروسي والغرب الأوروبي- الأمريكي"، 2014،على الرابط:.http//www.sadarabia.com

39) وكالات،" أوكرانيا تشعل العلاقات الأمريكية الروسية "، 2014/03/05، على الرابط: **http//www.pukmedia.com/ar-direje.aspx ?jimar=29863.**

❖ المراجع بالأجنبية:

أ) بالإنجليزية:

A) **Books**:

1) de hass Mercel,**russia foreign security policy in the 21st potin medvedev and boyond** ,new york and london routlendeg contenparary security studies,2010.

2) duncanj batman Peter j,s and robin ?**exploring foreign policy differences between putin and medvedev during the medvedev presidency** ,ucl school of slavonic and european studies,2013.

3) freedman George, **start for global intelligence**, russia s expanding influence,2010.

4) Hatton Daniel,**did the orange revolution change Ukraine's geopolitical position regarding Russi and the west**,University of leeds,polis journal vol3,winter 2010.

5) Indrani talukdar،**russia s foreign policy in the current period:continuation or a new shift**,issue brief,indian council of world affairs,2013.

6) **LENTNER** HOWARD H., **PUBLIC POLICY AND FOREIGN POLICY, DEVERGENCE INTERSECTION**,EXCHANGE,REVIEW OF POLICY RESEACH,VOLUME23,NUMBER1,2006.

7) Paltsev Sergey, **Russia's Natural Gas Export Potential up to 2050**, Scientific Report,MIT centre for energy and environmental policy research,July2011.

8) Popescu Nicu**,three scenarios for Ukraine**,European Union Institute for security studies,March 2014,p1.

9) Sebastian Rosta,**Europe's troubles :power politics and the state of the European project**,International security,spring,2011.

10) Uiboupin Janek **,industrial clusters and regional development in Ukraine:the implication of foreign direct investments and trade** ,working paper ,pan –European institute,2006.

11) umbach frank ,**the black sea region and the great energy game in eurasia** ,in adam balcer (ed),**the eastern partnership in the black sea region: towards a new synergy**,warsaw :demos , 2011.

12) Valdai discussion club,**the crisis in ukraine root causes and scenarious for the future**,Moscow,september,2014.

B)Article:

1) aggestan Lisbeth, "role conceptions and the politics of identity in foreign policy,**arena working papers** ,wp99/8,at available: http //:www.arena.uio.no/ publications/wp998.

2) Adomeit Hannes," Putin's Erasian Union ,Russia's Integration project and policies on post-soviet space",**Neighborhood policy paper**,july,2012..http//mercury.ethz.ch/serviceengine/24%/en/paper4.

3) Blyakhaa Nataliya ,"Russian Foreign Direct Investment in Ukraine"**,research papers**,pan-European Institue,2009.

4) Baker Peter , "Pressure Rising as Obama Works to Rein In Russia", The New York Times, March 2, 2014, atavailable:**http://www.nytimes.com/2014/03/03/world/europe/pressure-rising-as-obama-works-to-rein-in-russia.html?_r=0; "Obama 'Doesn't Understand' Putin, McCain Tells Senate," March 4, 2014, at: http://go.bloomberg.com/political-capital/2014-03-04/obama-doesnt-understand-putin-mccain-tells-senate/**

5) chandler Adam," defying u.s.russia takes control of crimea", the wire , news from the atlantic,01/03/2014 ,at available: **http//www.the wire.com/global./**

6) carney Jordian, "mccain,abama team agree:no realistic military option onukraane"**, nationaljournal**,03/ 03/2014,at avialable: http//www.nationaljournal.cm/defense/mccain-obama -team-agree-no-realistic-military-option-on-ukraine-.

7) corruption by country/territory", available at : **http//www.transparency.org/country** # , 12/01/2014.

8) dave manuel",u.s. national debt clock october2013", **global research news**, 17/10/2013. Available at: http//www.globalresearch .ca/u-s-natoinal-debt-clock-october-2013/5352497.

9) garanich gleb, "ukraine crisis: five possible scenarios, the guardian",2014,atavailable:**http//www.the guardian.com/world/2014/apr/14/ukraine-crisis-five-possible-scenarios**

10) I. Krastev (2014) "Russian Revisionism: Putin's Plan for Overturning European Order", Foreign Affairs, March 3at available: **http://www.foreignaffairs.com/articles/140990/ivan-krastev/russian-revisionism (accessed March 10, 2014).**

11) Lukas tichya,"sécurity and foreign policyof dmtry medvedev in the perid 2008-2012",**the journal of military studies**,06.nov.2014.

12) mcfaul Michael, "explaining the vote",**journal of democracy**,vol.5n02,april,1994.

13) Niblett Roben," Ready to lead ?Rethinking America's role in a changed world, Achatham House Report,2005, corruption by country/territory", 12/01/2014 available at: **http//www.transparency.org/country.**

14) S. Webb and D. Gayle (2014) "Vladimir Putin scuttles his own nav vessels from leaving port as Crimeans face referendum on whether t y warship in Black Sea to block Ukrainian o join Russia",Daily Mail, March 6, at available: **http://www.dailymail.co.uk/news/article-2574567/EU-leaders-hold-emergency-summit-discuss-response-Russias-Crimean-invasion-ousted-Ukrainian-president-Yanukovych-assets-frozen-alleged-embezzling.html (accessed March 10, 2014).**

ب)- بالفرنسية:

Livres:

1) TODD Emmanuel, **Après l'Empire : Essai sur la décomposition du système américain** , Paris :Editions Gallimard, 2002.

2) zhurzhenko tatiana, **des eurasiens retigents,des europeans qui ne sont pas les bienvenues: les dilemmes de lidentite geopolitique ukrainiennes**,dans: wandra dressler et autre , eurasie espace mythnique ou realite en construction ?bruxelles: etalblissement emile bruylan, ,2009.

الفهارس

فهرس الملاحق

الملاحق	الصفحة
ملحق رقم(01): خريطة تبين موقع روسيا.	
ملحق رقم(02) : جدول يبين إنتاج القطاع الزراعي الأوكراني وأهم مؤشراته لعام2010.	
ملحق رقم(03): تطور الناتج الخام المحلي الأوكراني منذ الاستقلال إلى غاية اليوم وإسهام القطاع الزراعي.	
ملحق رقم(04): خريطة توضح موقع شبه جزيرة القرم وميناء سباستوبول.	
ملحق رقم(05): خريطة تبين التدخل الروسي في إقليم القرم.	

فهرس الموضوعات

عنـــــــــــوان	الصفحة
خطة الدراسة	//
مقدمة	أ – ط
الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية الروسية ما بعد 2004	**11**
ماهية السياسة الخارجية الروسية	**12**
تعريف السياسة الخارجية الروسية و المفاهيم الدالة عليها	**12**
محددات السياسة الخارجية الروسية	**17**
التطور التاريخي للسياسة الخارجية الروسية	**25**
في عهد بوتين	**25**
في عهد مدفيدف	**32**
دراسة حالة الأزمة الأوكرانية	**39**
أسباب ظهور الأزمة الأوكرانية	**39**
الامتداد الخارجي للأزمة الأوكرانية	**46**
توجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية	**51**
الدور الإقليمي الجديد لروسيا	**52**
الأزمة الأوكرانية محور اهتمام السياسة الخارجية الروسية	**52**
القوة العسكرية خيارات روسية لحل الأزمة	**56**
الأزمة الأوكرانية معضلة أوروبية	**61**
التقاطع المصلحي الأوروبي – الروسي	**61**
روسيا ما بين التمسك بالمصلحة وخرق القانون الدولي	**65**
أمريكا والأزمة الأوكرانية	**71**

السعي الأمريكي لإضعاف مكانة روسيا	**71**
الأزمة الأوكرانية والصناعة الأمريكية	**75**
الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية: الواقع والتحديات	**82**
روسيا والتنافس الإستراتيجي العالمي	**83**
روسيا و إعادة صياغة ميزان قوى جديد	**83**
مستقبل العلاقات الأوروبية– الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية	**88**
مستقبل الإستراتيجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية	**93**
سيناريو استقرار الوضع القائم	**93**
السيناريو الإصلاحي	**95**
السيناريو الراديكالي	**99**
الاستنتاجات	**108**
الملاحق	**112**
قائمة المراجع	**118**
فهرس الملاحق	**135**
فهرس الموضوعات	**136**

ملخص:

عرفت السياسة الخارجية الروسية العديد من التحولات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشيوعية، هذه الخسارة التي واجهت روسيا جعلتها تسعى إلى بناء نفسها واسترجاع أمجادها كقوة كبرى، وذلك من خلال سعيها لإحداث العديد من الإصلاحات خاصة مع مجيء الرئيس "فلاديمير بوتين"، والتي مست مختلف القطاعات والميادين خاصة منها العسكرية، الاقتصادية، السياسية (هياكل صنع القرار)، بالإضافة إلى رغبة روسيا في مد نفوذها إلى دول الجوار ومحاولة منها لفرض قوتها إقليميا عن طريق استخدام كافة الوسائل، رغبة منها في إعادة و إحياء أمجاد الدولة السوفيتية، وتعد أوكرانيا واحدة من هذه الدول التي سعت روسيا منذ زمن بعيد لاحتوائها خاصة أن هذه الدولة يقطن داخلها العديد من السكان الذين يتحدثون الروسية، بالإضافة إلى العدد الهائل من الثروات التي تزخر بها المناطق الشرقية لهذه الدولة التي بدورها هي الأخرى تملك العديد من المقومات الاقتصادية و العسكرية خاصة أنها تملك ثاني أكبر جيش عسكري أوروبي بعد روسيا وتملك العديد من الحقول النفطية، وقد أصبحت هذه الأخيرة نموذجا واضحا لمسرح هذه التفاعلات بين القوى الكبرى، المتمثلة في الدول الأوروبية، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الدول التي تسعى جاهدة لخدمة مصالحها في هذه المناطق الغنية بالثروات إضافة لاعتبارها ممرا حيويا لكل الدول عبر أوروبا، ما جعلها تدخل في صراعات خاصة مع روسيا ما زاد من حدة الأزمة من جهة، ووضع نهاية مجهولة للأزمة من جهة ثانية.

abstract:

Russian foreign policy Known many transitions, especially after the end of the cold war and the fall of the Soviet Union and the collapse of the Communist bloc, Russia faced loss made her seek to build itself and recover its laurels as a major power, and through its various reforms, especially with the President came "Vladimir Putin" and affecting various sectors and fields, especially the military, economic, political (decision-making structures), as well as the desire of Russia to extend its influence into neighboring countries and an attempt To impose a regional power by all means, in order to restore and revive the glories of Soviet State. Ukraine is one of these States that Russia has long sought to fit especially this State lives within many of the Russian-speaking population in addition to the huge number of wealth in the eastern regions of this State which are have many economic fundamentals and the military in particular has a European second army after Russia and owns several oil fields, and This last has become a clear example of such interactions between great powers, the European countries, Russia, the United States, those States that strive to serve the interests of the rich, which is a vital conduit for all countries across Europe, making it enter into conflict with Russia has worsened the crisis and end the unknown to the crisis on the other.